www.kassioun.org

1246

الاثنين 06 تشرين الأول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

«فليسقط مشعلو الحروب»!

قدم ترامب قبل أسبوع تقريبا، «مقترحا جديدا» يتضمن 20 نقطة لإنهاء الحرب على غزة، وافقت عليه الدول العربية قبل أن يُدخل نتنياهو تعديلات عليه، وردّت عليه حماس رداً دبلوماسياً حصيفاً، لا يرفضه ولا يقبله، فاتحة الباب للتفاوض حوله، والوصول إلى اتفاق.

الوضع في فلسطين المحتلة، وفي غزة خاصة، مرتبط ارتباطاً شديداً بوضعنا في سورية وفي المنطقة عموماً، ولذا من الضروري فهمه بأكبر قدر ممكن، وللقيام بذلك، من المفيد وضعه ضمن سياق أعم وأوسع، زمنياً ومكانياً.

فلنحاول النظر في جملة الاتفاقات والمفاوضات والحروب التي خاضها الطرف الأمريكي و«الإسرائيلي» خلال السنوات القليلة الماضية، بأشكال مباشرة أو غير مباشرة، لنخلص إلى بعض الاستنتاجات العامة...

– قمة الحوار الاستراتيجي بين أمريكا «بايدن» وروسيا، يوم 16 حزيران 2021، والتي كان أحد أهم مواضيعها هو أوكرانيا، انتهت إلى انفجار الحرب في أوكرانيا في شباط 2022. وكل تفاوض أو اتفاق تلا اندلاع الحرب، من إسطنبول إلى ألاسكا مؤخراً، كان يعقبه ارتفاع وتوسع في مستوى التصعيد، بما يشمل دول أوروبا الغربية أيضاً.

– الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، ثم الانسحاب الأمريكي منه عام 2018، ثم المفاوضات التي «أحرزت تقدماً كبيراً» خلال الأشهر الأولى من هذا العام، انتهت إلى اشتعال حرب الـ 12 يوماً بين «إسرائيل» بدعم واشتراك أمريكي مباشر، وبين إيران، في حزيران الماضي.

– اتفاق كيري لافروف عام 2016 على وقف إطلاق النار في سورية، وإيقاف الحرب والذهاب إلى حل سياسي، انتهى إلى استمرار الحرب بشكل عنيف سنوات إضافية، واستمرار آثارها واحتمالات تفجرها مجدداً حتى اللحظة.

– «اتفاقات أبراهام» التي جرت عامي 2019 و2020، والتي كان من المفترض أن تصل إلى «ناتو عربي ضد إيران» وإلى ما يشبه تحالفاً أمنياً وسياسياً بين الكيان والخليج العربي تحت المظلة الأمريكية، انتهت إلى توجيه الكيان ضربة عسكرية مباشرة في قطر، وإلى تبخر عملي لكل الاتفاقات.

– الهدن والمفاوضات والاتفاقات المتلاحقة في غزة، خلال السنتين الأخيرتين وقبلهما، انتهت دائماً إلى تجدد الحرب بشكل أكثر شراسة وتوحشاً.

وضع «مقترح ترامب» الأخير ضمن هذا السياق العام، يسمح بالوصول إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: السياسة الثابتة لدى الغرب خلال العقدين الأخيرين، هي الحروب وتوسيع رقعة الحروب، وأما التفاوض والهدن والاتفاقات، فهي جزء من عدة الحرب نفسها، وليست باباً للحلول الدبلوماسية.

ثانياً: يعبر هذا الاتجاه الثابت عن الصحة المتجددة لمقولة «الحرب هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها الرأسمالية»، والمركز الغربي يعيش اليوم أقسى أزماته التاريخية بمركباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذا فالطريق أمامه مغلق تماماً، ولا إمكانية لفتحه إلا عبر تصدير الأزمات إلى الخارج، والالتفاف على الحركة الشعبية المتصاعدة في بلدانه، عبر الحروب والمزيد من الحروب.

ثالثاً: المشترك بين كل الأمثلة السابقة، أن كل هُدنة جديدة، وكل حرب جديدة، كان الطرف الغربي فيها أضعف من السابق، وأقل قدرة على فرض شروطه. ومع كل حرب جديدة وهُدنة جديدة، يتقلص معسكره السياسي أكثر، ويتسعُ حجمَ الاتفاق والتقارب بين بقية العالم ضده.

رفع ثوريو مطلع القرن العشرين شعار «فلنسقط مشعلي الحروب» في وجه التعطش الاستعماري لحروب طاحنة تخرجه من أزماته في حينه، ولم يتمكنوا من إسقاط مشعلي الحروب إلا في الحرب نفسها مع الانتصار على النازية عام 1945.

اليوم، يتجدد رفع الشعار نفسه، مع انفتاح الأفق التاريخي لإسقاط مشعلي الحروب قبل أن يأخذوا الكوكب بأسره إلى حرب شاملة تدمر الكوكب بمن فيه، ويجري تنفيذ هذا الشعار من خلال تكبيد الغرب الخسائر في ساحات حروب جزئية عديدة، في قارات عدة من العالم.

يبقى أن نقول بما يخص سورية: ليس هنالك أي أفق لأيّ اتفاق مع الكيان... الأفق الوحيد هو للاتفاق بين السوريين أنفسهم، عبر حل سياسي شامل ومؤتمر وطني عام يوحدهم ويمكنهم حقاً وفعلاً من تقرير مصيرهم بأنفسهم...

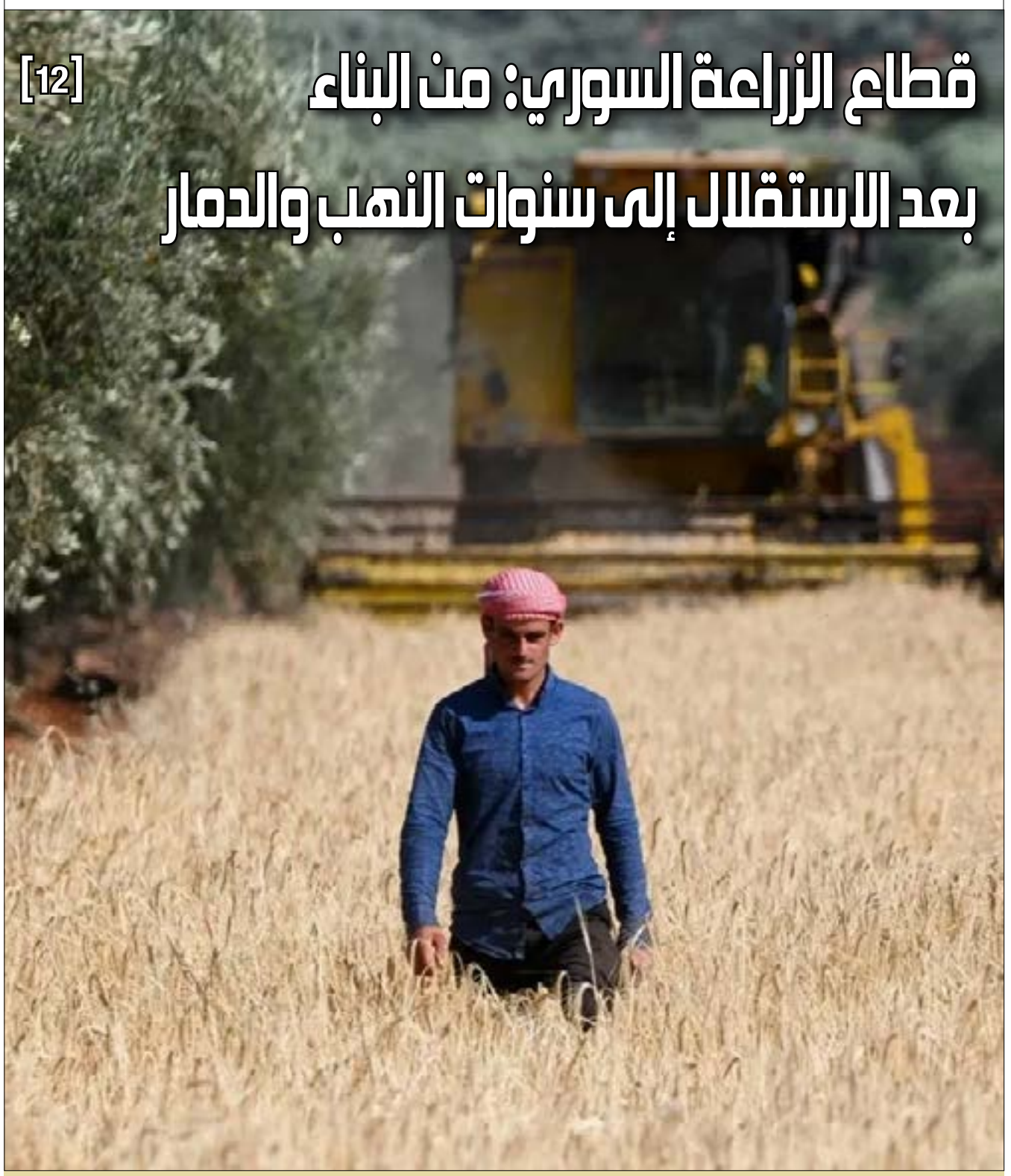

قطاع الزراعة السوري: من البناء بعد الاستقلال إلى سنوات النهب والدمار [12]

شؤون عمالية

الاتحاد العام لنقابات العمّال يعلن الحوار ويدعو إليه

02

ملف «سورية 2025»

فلنحاول تشريح التصريحات «غير الدبلوماسية» لتوم براك

06

شؤون محلية

محاصيل المزارعين تنتظر السداد... وديونٌ بالمليارات

08

شؤون عربية ودولية

المقاومة الفلسطينية...سلوكٌ يستندُ لِفهمٍ عميقٍ للتوازنات الجديدة

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الصناعيون يحتجون والعمال يخسرون معيشتهم

تعلن الجهات الرسمية وغرف الصناعة في المحافظات المختلفة مرارا وتكرارا أن الإنتاج وتحسينه من أولويات عملها، وسوف تسعى بما أوتيت من قوة وما أوتيت من موارد لتحقيق هدف زيادة الإنتاج وتطويره، سواء عبرها مباشرة أو عبر شركاء محليين وغير محليين. وتعقد تلك الجهات الاجتماعات والندوات، وتشكل مجالس الأعمال مع شركائها في الدول الأخرى، وتوقع مذكرات التفاهم، ويتم إصدار العديد من القوانين التي تنص على الاستثمار في الجانب الإنتاجي الصناعي والزراعي، والآن في الطاقة الكهربائية «الطاقة البديلة والمتجددة» كما يقال عنها.

هذا الكلام الذي تردّده على مسامعنا الجهات المختصة في المسألة الصناعية والإنتاجية، ويبقى الكلام كلاما طالما أن الواقع الإنتاجي والصناعي ينحدر نحو الأسفل بخطه البياني، من حيث عدد المنشآت العاملة ومن حيث التكاليف الإنتاجية الباهظة، لأسباب أهمها عدم توفر المواد الأولية التي بمعظمها مستوردة من الخارج.

والصعوبة الأخرى التي تواجه من بقي من الصناعيين هي عدم توفر المشتقات النفطية بأسعار مناسبة لا ترفع من تكاليف الإنتاج، حيث ارتفعت أسعارها بشكل متوال وخاصة مادة الفيول، وإنْ توفرت فأسعارها عالية تزيد من تكاليف الإنتاج، وبالتالي لا توجد سوق للتصريف سواء الداخلية منها أو الخارجية إلا بشق الأنفس.

هذا الواقع قد عبّرت عنه بمرارة مجموعة كبيرة من الصناعيين المكتوين بنار الإجراءات الحكومية، ويحذّرون من مخاطر تلك الإجراءات على استمرار صناعاتهم، حتى أنّ العديد من الصناعيين قد نظّموا وقفة احتجاجية أمام غرفة صناعة دمشق محتجّين على ما وصلت إليه منشآتهم من وضع لا يسر أحد.

فماذا يعني هذا الوضع؟ أيّ ما هي نتائج التضييق والحصار على الصناعة بالرغم مما يقال عن ضرورة دعمهم؟

إنّ النتائج المباشرة لسياسة التطفيش يتحمّل عواقبها العمال المرابطون خلف آلاتهم، فهم يخسرون من تلك السياسات القسم الأكبر من أجورهم بسبب التوقفات المتكررة للمعامل، حيث يلجأ أرباب العمل إلى توزيعهم على دفعات مقابل نصف أجورهم، أي يعملون بنصف طاقتهم الإنتاجية المفترضة التي تؤمن لهم أجرا كاملاً وربما حوافز ومكافآت.

الجانب الآخر من سياسات الحكومة تجاه الصناعة، هو أنّ أرباب العمل يلجؤون إلى تصفية معاملهم والهروب خارج البلاد ليبدأوا رحلتهم الجديدة في تأسيس صناعتهم في بلاد المهجر، ومنهم من استبق الأمور وقاموا بتأسيس مشاريع صناعية خارج البلاد. وهذه خسارة كبرى يُمنى بها الاقتصادُ الوطني بشكل عام، وخسارة مباشرة للإنتاج وللخبرات المكوّنة لليد العاملة التي يضحَّى بها وتتحول وتنضم إلى جيش العاطلين عن العمل أو جيش المهاجرين الباحثين عن عمل مهما تكن النتائج وتتعدّد الأسباب، والأمثلة عديدة.

لا ندري إنْ كانت الحكومة تعي المخاطر السيئة المتعددة التي تصيب الوضع الصناعي والزراعي، وهذا سؤال افتراضي لأنّها تعلم بتلك المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي السياسية، جرّاء ما يجري بحق الصناعة والزراعة والعمّال من عمليات قسرية في النهاية، تصب في مصلحة الناهبين؛ حيث تتركز الثروة بين أيديهم ويُعاد تدويرها في مطارح لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي.

لقد اقتربت الصناعة السورية من حالة الانهيار إنْ لم تكن منهارة في الحقيقة، والطبقة العاملة السورية اقتربت من حافة الجوع وستبحث عن مخارج للدفاع عن حقوقها ومصالحها.

الاتحاد العام لنقابات العمّال يعلن الحوار ويدعو إليه

في مبادرة نقابية إيجابية، نشرت صفحات التواصل الاجتماعي التابعة للاتحاد العام لنقابات العمال استبياناً خاصاً بمشروع قانون الخدمة المدنية، متبعاً أسلوب السؤال الواحد المفتوح، حيث تضمن أربعة أسئلة: ثلاثة منها تتعلق بالمعلومات الشخصية للمستبيَن كاسمه الثلاثي والجهة التي يعمل بها ومسمّاه الوظيفي، فيما كان الرابع منها «رأيك يهمنا شاركنا باقتراحاتك وتوصياتك أو استفساراتك». ونوّه الاتحاد في منشوره حرصه على إشراك العمال والنقابيين بالرأي بما يخص القانون المزمع إطلاقه وفق مصادر حكومية في القريب العاجل.

■ قاسيون – المكتب العمالي النقابي

وألحق المنشور بدعوة لندوة حواريّة تعزّز دور الاتحاد العام في إصلاح القوانين الناظمة للعمل الحكومي، معلناً إطلاق حوار حول الرؤية الجديدة للوظيفة العامّة في سورية. ووفق المنشور، فإنّ هدف ندوة الحوار تعزيز صياغة مشروع القانون وبلورة مقترحات المنظّمة وتأكيد دورها في صياغة مشاريع القوانين، ممّا يرفع كفاءة القيادات النقابية ويحقّق مصلحة العامل وبيئة العمل. ولم يحدّد تاريخ الندوة، أو يوضّح فيما إذا كانت ستسبق إصدارَ مشروع القانون أم تليه. وبغض النظر عن التاريخ الذي سيحدّد للحوار وفق رؤية المنظّمين، فإنه يأتي ضمن إطار المطالبات العديدة التي صدرت عن جهات عديدة تطالب بضرورة فتح مسارات الحوار بين مختلف الهيئات النقابية والتكتلات العمّالية والقوى المجتمعية والسياسية المعنية بالاقتصاد والطبقة العاملة، ومنها جريدة قاسيون التي كتبت وطالبت عشرات المرّات بضرورة فتح الحوار وتحقيق أوسع مشاركة بدءاً من القواعد العمالية، آخرها مقال في العدد السابق 1245 تحت عنوان «بانتظار صدور مشروع قانون العمل الجديد وطرحه للنقاش العام». وهذا ما يجب أن تستغله النقابات في كل الاتحادات، ريثما يحدد موعد ندوة الحوار، فالمفترض أن تطلق ورشات عمل عمالية تناقش فيها قانون العمل السابق ومشروع القانون اللاحق، وحمل مخرجات الورشات إلى الحوار مع تمثيل عمالي وازن بها.

مضمون الحوار ونتائجه معيار الجدية والتمثيل الحقيقي

تُحسب للاتحاد العام استجابته لدعوات الحوار، وتُعتبر هذه الخطوة بالاتجاه الصحيح، على أنْ تتبعها حوارات دائمة ومستمرة، فالقضايا المتراكمة التي تحتاج لهذا النوع من الحوار والمتابعة لا تنتهي. فها قد أعلن عن تشكيل لجنة صياغة مشروع للتأمينات الاجتماعية، وعمّا قريب سيبدأ الحديث عن ضرورة إعادة النظر بقانون التنظيم النقابي وقانون العمل رقم 17، كون القانونين مترابطَين وبينهما عشرات التقاطعات، والتي تفرض العمل عليها جميعاً كي تنسجم مع بعضها بعضاً. وما إن تنتهي الحوارات والندوات الخاصة بالتشريع والقانون، حتى ننتقل لملفات وقضايا أخرى تجعل من الحوار وسيلةً من وسائل إصلاح البنية التنظيمية للمنظمة من جهة، وتساهم في استعادة دور التنظيم النقابي وسائر الحركة النقابية في الحياة السياسية والمجتمعية من جهة أخرى.

ولا نريد أن نفسد فرحة هذه المبادرة، ولكن على مبدأ «صديقك من صدقك»، وحرصا على تلافي الاكتفاء بالحوار كشكل بعيداً عن المضمون والنتائج، وخوفاً من اقتصاره على الشعارات والاستعراض «ترينداتي»، فلا بد من التركيز على مضمون الحوار ومخرجاته والالتزام بها كنهج وبرنامج نضالي يتناسب مع التركيبة العضوية للنقابات منذ نشوئها. فمضمون ونتائج أي حوار هما معيار جديته، وهما من يعطيان الجهة الداعية له أحقية تمثيلها وجوهر وجودها. لذلك لا بد من الإعداد الجيّد، وتسهيل وصول كلّ رأي لقاعة الحوار، والإنصات جيداً بعيداً عن الاحتكار النخبوي والسلطوي، وأنْ تُوضع آليات علمية ومدروسة تضمن الالتزام بمخرجات الحوار دون انتقاء أو اختزال أو وصاية، وإلّا سيفقد الحوار معناه وتتبخّر غاياته، وهذا يهدّد بتوسيع الهوّة القائمة ما بين المنظمة والعُمّال، وهذا ما لا يريده أيّ نقابيٍّ يفقه دورَه ويُلزم نفسَه بالقضية العمّالية المحقّة. وإذا ما نجحت المنظمة بقيادة الحوار لنتائج ومخرجات تعبّر عن روح الطبقة العاملة ومصالحها، فإنها ستكون قد أفلحت بالعودة لدورها النضالي الطبقي، وساهمت بوحدة الطبقة العاملة وتوحيد برنامجها وتمكين حواملها لما فيه خير العُمّال والوطن.

العمال بين التهميش وتحديات العيش الكريم

في ظل الأزمات المتلاحقة التي عصفت بسورية خلال السنوات الماضية، باتت شريحة العمال من أكثر الفئات تضرُّراً من التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد. فقد أدى النزاع المستمر وتراجع الإنتاج وارتفاع معدَّلات التضخم إلى انهيار قيمة الأجور وغياب الحد الأدنى من الحقوق والضمانات، ليجد العامل السوري نفسه محاصَراً بين الحاجة إلى تأمين لقمة العيش وتراجع القدرة على العيش الكريم.

وفي ظل اتساع القطّاع غير المنظّم، وانخفاض فرص العمل اللائق، وضعف تطبيق القوانين العمّالية، تفاقمت معاناة العمال لتتحول إلى أزمة حقيقية تهدد الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي.

يناقش هذا المقال أبرز المشكلات التي تواجه العمال في سورية اليوم من حيث الظروف المعيشية وغياب الضمانات وتراجع الأجور، ويطرح مجموعة من المقترحات التي قد تساهم في تحسين أوضاعهم ودعم حقوقهم في ظل الظروف الراهنة.

أولاً: تدنّي مستوى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة

من أبرز المشكلات التي يعاني منها العمال في سورية هي الفجوة الكبيرة بين الأجور وأسعار المواد الأساسية، فقد أصبح الراتب الشهري للعامل لا يكفي سوى لأيام معدودة في ظل تضخم مستمر ومتسارع، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وأجور النقل والإيجارات. وفي كثير من الحالات، يضطر العامل إلى العمل في أكثر من وظيفة أو اللجوء إلى أعمال غير مستقرة لتأمين الحد الأدنى من متطلبات واحتياجات الأسرة، مما يخلق حالة من الإرهاق الجسدي والنفسي الدائم.

ثانياً: ضعف تطبيق القوانين والضمانات العمالية

رغم وجود قوانين سورية تنظم علاقة العمل وتحدد حقوق العمال، إلا أن التطبيق العملي لتلك القوانين يعاني من خلل كبير، خاصة في ظل غياب الرقابة وضعف دور النقابات العمالية. وغالبية العمال في القطاع الخاص يعملون دون عقود رسمية، مما يحرمهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ويجعلهم عرضة للاستغلال والفصل التعسفي دون أي حماية قانونية.

ثالثاً: توسّع القطاع غير المنظم

أدى تراجع الاقتصاد الرسمي وتدمير العديد من المنشآت الصناعية إلى لجوء نسبة كبيرة من العمال إلى العمل في القطاع غير المنظم، وهو قطاع لا يخضع لأي رقابة قانونية أو تنظيم مؤسساتي. في هذا القطاع تنتشر ظواهر كالتشغيل دون الحد الأدنى من الأجور، وساعات عمل طويلة دون تعويض، وانعدام السلامة المهنية، مما يفاقم من هشاشة أوضاع العمال.

رابعاً: هجرة الكفاءات واليد العاملة

تدفع الظروف المعيشية الصعبة وانعدام الأفق الاقتصادي آلاف العمّال إلى البحث عن فرص عمل خارج البلاد. وتؤدّي هذه الهجرة إلى فقدان سورية لشريحة واسعة من الأيدي العاملة، وخاصَّة من أصحاب المهارات والخبرات، ممّا يشكل خسارة كبيرة على المدى الطويل في جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

خامساً: المرأة العاملة في سورية

تواجه النساء العاملات تحدّيات مضاعفة، تتمثل في التمييز في فرص العمل والأجور، وصعوبة التوفيق بين متطلبات العمل والأسرة، بالإضافة إلى تعرض الكثير منهن لسوء المعاملة أو الاستغلال، خاصة في القطاع الخاص وغير المنظم. ومع أن الأزمة دفعت كثيراً من النساء إلى سوق العمل للمساهمة في إعالة أسرهن، إلّا أن بيئة العمل ما زالت بعيدة عن توفير الحد الأدنى من الحماية والإنصاف لهن.

سادساً: الحلول المقترحة لتحسين أوضاع العمال

لتحقيق تحسُّن ملموس في واقع العمّال، لا بدَّ من تبني حزمة متكاملة من الإجراءات أبرزها:

– تفعيل القوانين العمالية ومراقبة تطبيقها في جميع قطاعات العمل.

– رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة الحقيقية.

– إعادة تنظيم سوق العمل بما يضمن انتقال العامل من القطاع غير المنظم إلى المنظم.

– تمكين النقابات العمالية ومنحها صلاحيات حقيقية للدفاع عن حقوق العمال.

– دعم المرأة العاملة عبر برامج تدريب وحماية خاصة تراعي خصوصية وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

أخيراً: يمثل العامل السوري اليوم عموداً فقرياً في إعادة الإعمار، لكنه يعيش في ظروف قاسية تهدد استقراره وكرامته. ومن هنا فإن معالجة مشاكله ليست واجباً أخلاقياً واجتماعياً فقط، بل ضرورة اقتصادية لضمان مستقبل أكثر عدالة واستقراراً لسورية. وإصلاح أوضاع العمال هو خطوة أساسية نحو بناء مجتمع متماسك واقتصاد منتج قادر على التعافي والنهوض من جديد.

الطبقة العاملة

اليونان: إضراب عمّال ميناء رفضاً لهجوم الاحتلال على «أسطول الصمود»

قرّر عمال ميناء «بيرايوس» في العاصمة اليونانية أثينا الإضراب لمدة 24 ساعة للتنديد بهجوم قوات الاحتلال «الإسرائيلي» على «أسطول الصمود العالمي». جاء ذلك في بيان أصدره اتحاد عمال الميناء الجمعة، أدان فيه الهجوم «الإسرائيلي» أثناء توجه الأسطول إلى قطاع غزة لكسر الحصار. وأكد أن «إسرائيل» اعتقلت «طواقم السفن وبينهم يونانيون بهجوم عسكري وقطعت الاتصال معهم، من أجل منع وصول الغذاء والدواء إلى الفلسطينيين بقطاع غزة الذين يتعرضون لإبادة جماعية وتجويع وحصار». وأضاف: «تتحمل الحكومة اليونانية مسؤولية كبيرة، ليس فقط لتقصيرها في حماية اليونانيين المشاركين في الأسطول، بل وأيضاً لحفاظها على علاقات استراتيجية مع «دولة إسرائيل» المجرمة، كسابقاتها من الحكومات».

نيجيريا: إضراب عمال مصفاة دانجوتي

تسبب إضراب استمر ثلاثة أيام مطلع شهر تشرين الأول الجاري في مصفاة دانجوتي بنيجيريا في تراجع إنتاج النفط بنسبة 16%، أي ما يعادل «283» ألف برميل يومياً خلال اليوم الأول فقط، إضافة إلى خسائر بلغت «1,7» مليار قدم مكعبة من الغاز وأكثر من 1200 ميغاوات من الكهرباء. وجاء الإضراب بعد فصل نحو 800 عامل بدعوى ارتكابهم أعمال تخريب، قبل أن تنهي النقابة حركتها الاحتجاجية عقب اتفاق مع إدارة المصفاة على إعادة تعيين المفصولين. ويُعد هذا التراجع ضربة لاقتصاد نيجيريا الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، في وقت تسعى فيه البلاد لرفع إنتاجها إلى أكثر من مليوني برميل يومياً.

تضامناً مع غزة: إضراب عامّ أوروبّي غير مسبوق لعمال الموانئ

شهدت مدينة جنوى الإيطالية اجتماعاً تاريخياً لوفود عمالية من موانئ أوروبا والبحر المتوسط، بدعوة من نقابتي العمّال المستقلين في الموانئ CALP والاتحاد النقابي القاعدي USB، أسفر عن قرار تنظيم إضراب عامّ أوروبي للتنديد بالإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» في غزة، ورفض سياسات التسلح التي تنتهكها الحكومات الأوروبية. وأشارت صحيفة «لا ريوبوبليكا» الإيطالية إلى انعقاد الاجتماع في مقرّ نقابي يطل على الميناء العملاق لجنوى، أحد أهم المراكز التجارية والصناعية الاستراتيجية الأوروبيّة في حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد العسكرية، حيث يعالج سنوياً 48 مليون طن من البضائع. وفي 22 سبتمبر/أيلول، تمكّن عمال الشحن الإيطاليون من شلّ عمل الموانئ الكبرى، لرفض الإبادة في غزة، تحت شعار: «لنوقف كلّ شيء».

فرنسا: احتجاجات ضدّ تخفيضات الميزانية وللمطالبة بضرائب على الأثرياء

شهدت فرنسا الخميس «2 أكتوبر 2025» احتجاجات وإضرابات طالبت الحكومة بإلغاء تخفيضات الميزانية الوشيكة. ويطالب قادة النقابات بالمزيد من الإنفاق على الخدمات العامة، وزيادة الضرائب على الأثرياء وإلغاء التعديلات التي أدخلت على معاشات التقاعد الحكومية. نظمت النقابات العمالية في فرنسا احتجاجات وإضرابات في أكثر من 240 موقعاً في أنحاء البلاد، وفق ما أعلنه الاتحاد العام للعمال في البلاد. وبينما لا يزال رئيس الوزراء المعيَّن حديثاً، سيباستيان لوكورنو، يعمل على تشكيل الحكومة، يواجه مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ضغوطاً من أجل السيطرة على الأوضاع المالية في ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو.

«ملعون أبو الفقر»

من بين الرسائل التي وصلتنا رسالة من حلب، وجهتها إحدى موظفات القطاع العام التي طالتها قرارات الفصل. تجمع في سطورها وأسلوب صياغتها ما بين مشاعر الخذلان والقهر، وتعبر عن شدة الضيق الذي وصلت إليه، شأنها شأن عشرات الآلاف من الذين وجدوا أنفسهم خارج أعمالهم ووظائفهم، خسروا آخر ما تبقى لهم من لقيمات الحياة. وربما تحمل تلك الرسالة ما تعجز عنه أقلام المحررين ومنشورات الناشطين، وتصلح في مضمونها أن تكون نموذجاً لسلوك الموظفين المتضررين وسعيهم وإصرارهم على منع الظلم عن أنفسهم، أو الاستسلام لليأس والفقر القاتل الذي بات مسلطاً على رقاب الطبقة العاملة بأسرها، فكيف بمن خسر عمله ولقمة عيشه، فيكابد نتائج البطالة ومشقة الحياة التي لا ترحم.

■ **هاشم اليعقوبي**

من بعض ما جاء في رسالة ميادة: «لم تثنيني الشهور الماضية عن الإلحاح في متابعة القرارات الخاصة بالموظفين المفصولين، هذا القرار المجحف الذي وضع عائلاتنا في وضع اقتصادي محرج وسيّئ للغاية ضمن الظرف العام الذي تمر به البلاد. إن حالي كحال المئات من الموظفين الذين يصارعون قرارات هضمت حقوقهم، ومنعتهم عن مزاولة عملهم، بحجة أنهم «من مخلفات النظام البائد»، مع العلم أن معظمنا ممن تجاوز 35 عامًا من العمر، وهذا ما يزيد من صعوبة البحث عن مصدر رزق آخر لغالبيتهم» وتضيف: «من باب إلى باب، أنهكني التعب واستنفد طاقتي كلها، لم يساورني شك بالله بقدر ما أكل الشك قلبي من المسؤولين «في البلدية»، وأنا أقدم الكتاب وراء الآخر في محاولة لثني قرار الفصل عني وعن زملائي ولكن دون جدوى».

«كل محاولة لي للذهاب للقصر البلدي كانت بمثابة يوم دوام كامل، أخرج من الثامنة صباحًا بعزيمة وتحدٍّ، ولا أعود قبل الثالثة ظهرًا، يثقلني اليأس أكثر مما يثقلني التعب، وشيء من الخجل يوجع النفس وكأني أتذلل وأتسول العودة لعملي أو وظيفتي».

«أنا أحاول ليس لأجلي فقط بل من أجل 190 موظفًا هُضم حقهم دون وجه حق، ومن المفترض أن نتحرر من قيودنا من فساد واستبداد جاثم على صدورنا لا أن نتحرر من وظائفنا. من أصدر قرار الفصل وقّع على قرار إعدامنا وعائلاتنا اقتصاديًا. عائلات عدة يعيلها موظفون وموظفات بوضع صحي سيّئ، أو بواقع اقتصادي شحيح لانعدام مصادر الدخل الأخرى. لأي مصير نترك اليوم ونحن بظرف اقتصادي سيئ، يجعل كل الوعود الاقتصادية –إن صدقت– غير قادرة على سد ربع حاجات هذه الأسر المنكوبة جراء قرار الفصل».

«نحن اليوم ندور في حلقة مفرغة كنا ندور حولها سابقًا، نكمل الظلم السابق بظلم أكبر وأقسى، ولم يدفع الثمن إلا أضعف طبقة في المجتمع. معنى ذلك أن لا شيء تغير، لم نتحرر بل شُرِّدنا وهُضمت حقوقنا وفاسدو البارحة واليوم يسرحون ويمرحون. وكلما اجتمعنا مع مسؤول يقال لنا «كان النظام البائد يحارب بهؤلاء الموظفين»، نتَّهم وكأننا على جبهات القتال أو نعمل في القصر الجمهوري، وهذا ظلم لا يحتمل. هل يعقل أن تنسف حقوقنا فقط لأننا موظفون حكوميون؟ ألم نكن من السوريين ونخدم المواطنين كل المواطنين؟ وهل كنا موظفي نظام أم موظفي مؤسسات الدولة؟ هل يستبعد أو يستبدل كل هذا العدد في أرجاء البلاد السورية؟ هذا القرار هو قرار استقواء على الضعيف والأشد ضعفاً. المثبّتون هناك قانون يحميهم، أما العقود فليس لديهم ما يحميهم، وجاءت القرارات لتزيد واقعهم سوءًا وقهرًا. هل ما وعدنا به أنفسنا بعد سقوط السلطة البائدة الفاسدة تحول لكابوس؟ هل يستطيع المسؤولون أن يروا كمية الخذلان التي أصابت أولادنا وأسرنا ونحن عاجزون عن تأمين أدنى احتياج لعيشهم؟«ما معنا حق قرطاسية للمدارس ولا ثياب ومازوت للشتا»».

من الطبيعي أن ترتفع معدلات التهميش والهجرة والعنف والجريمة والتسول والتسرب الدراسي واستغلال الأطفال وكل الظواهر الاجتماعية السلبية الأخرى مع كل فقر جديد

قد لا يكون في حديث موظفة القطاع العام ما يضاف على حديث نسمعه كل يوم في الشارع والمقاهي وحتى وسائل التواصل الاجتماعي، بل يعتبر غيضاً من فيض، فالوضع أسوأ مما يظنه البعض، خاصة مع التراجع المخيف بفرص العمل وتوقف الآلاف من المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية عن العمل، وانخفاض الطلب على اليد العاملة، وارتفاع مستويات البطالة الكلية والجزئية لمستويات غير مسبوقة. كل ذلك مع تدني القوة الشرائية للأجور، أضف عليه انتهاء العمل بالدعم الحكومي للمحروقات والخبز، مما شكل ضربة شديدة أخرى للطبقة العاملة بالكامل. وإن كانت الإحصاءات خلال السنوات العشر الأخيرة تشير إلى زيادة نسبة السوريين القابعين تحت خط الفقر المدقع، فإن هذه النسبة مستمرة بالارتفاع كل يوم بيومه لانعدام الإجراءات والحلول التي توقف ذلك، خاصة مع انضمام نسبة كبيرة من طبقة الفلاحين والمزارعين وعمال الزراعة لطوابير البطالة أو العمل الموسمي الذي لا يقي من جوع أو برد. ولذلك فإن من أهم معايير تقدم الدول هو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي ومتوسط الدخل ونمط توزيع الثروة، وهي مؤشرات لمستوى العدالة الاجتماعية.

الفقر عدو قاتل

إن لعنة الفقر من أشد اللعنات التي تصيب المجتمعات الإنسانية، والتاريخ مليء بمحطات توضح تأثير الفقر على المجتمع والأوطان. وأكثر الدول أمناً ووحدة وسيادة هي التي تمتلك نسب بطالة وفقر متدنية، والعكس صحيح. لذلك من الطبيعي أن ترتفع معدلات التهميش والهجرة والعنف والجريمة والتسول والتسرب الدراسي واستغلال الأطفال وكل الظواهر الاجتماعية السلبية الأخرى مع كل فقر جديد. فالفقر إذا ما أصاب مجتمعاً فإنه يصيب الدولة ويضرب أسس وجودها وبنيان كيانها. وإن كانت الأزمة السورية بأطوارها المتلاحقة والمستمرة واقع موضوعي، فغياب العامل الذاتي المعاكس لها ما يزال غائباً، بل ما نشهده بالأمس واليوم أنه عامل مساعد يسرع من حدة الانهيار الاقتصادي والمعيشي، وبالتالي الاجتماعي. فماذا ينتظر المسؤولون اليوم حتى يبادروا لاتخاذ ما يجب اتخاذه من إجراءات وسياسات توقف انحدارنا الذي أصبح يهدد وجودنا بالكامل؟ وبما أن المعتمدين على الأجور يشكلون من المجتمع السوري أكثر من 85%، فهذا يحتم البدء بهم. وإذا ما تم تبني سياسات ونهج اقتصادي إنتاجي تشغيلي مبني على هذا الفهم وهذه الضرورة، فإن الأمور ستسير بالاتجاه الصحيح بشكل تصاعدي ومتسارع يبعد عنا شبح الموت، فالفقر عدو قاتل.

التحديات البيئية والاجتماعية في تجارب الزراعة الجماعية الاشتراكية:

قراءة في تاريخي الاتحاد السوفييتي والمجر

شكلت تجارب الزراعة الجماعية في البلدان الاشتراكية محطة تاريخية بالغة الأهمية في سياق البحث عن بدائل لنمط الإنتاج الرأسمالي، وقد مثلت هذه التجارب محاولات جريئة لإعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والأرض وفق رؤية تجميعية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. لكن هذه المسيرة الطويلة لم تكن خالية من التعقيدات والتحديات التي تجسدت فيما يمكن تسميته بالتناقضات الاقتصادية الاجتماعية التي ظهرت في تفاعل النظم الزراعية الجديدة مع البيئة الطبيعية بمكوناتها المعقدة وتنوعها الإقليمي.

■ سالفاتوري انغل- دي ماورو
بتصرف عن مجلة مونثلي ريفيو

السياق التاريخي والنظري المتعمق

ينطلق هذا التحليل من رؤية المفكر والتر رودني الذي حذّر بدقة من الخلط بين الكوميونية ما قبل الاستعمارية والاشتراكية العلمية، مؤكداً أن الممارسات الكوميونية التقليدية تظل محدودة بالنطاق الجغرافي والعشائري الضيق، وغير قادرة على تلبية احتياجات المواطنين جميعهم في ظل محدودية الإنتاج. كما أشار رودني إلى أن بناء الاشتراكية يتطلب التحرر من قوى الطبيعة الأساسية كالجفاف والفيضانات والأمراض، مما يستلزم تطوير قدرات تكنولوجية وتنظيمية متقدمة.

هذه الرؤية تنبه إلى حقيقة أن الكوميونية التاريخي لم يكن خالياً من علاقات القوة غير المتكافئة، ففي العديد من المجتمعات، كانت الأراضي الكوميونية تخضع لسيطرة الذكور وكبار السن، مما يحد من إمكانياتها في تحقيق المساواة الاجتماعية الحقيقية. كما أن اندماج هذه الأشكال التقليدية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد حولها في كثير من الأحيان إلى أدلة لتعميق التبعية واستمرار أشكال الاستغلال.

طبيعة المزارع الجماعية في التجربتين وتحولاتها

شكلت عمليات التنظيم في مزارع جماعية في الاتحاد السوفييتي والمجر نقلة نوعية في حياة الفلاحين، خاصة الفقراء والذين لا يملكون أراضي. فقد تم إلغاء قرون من القنانة الزراعية، وأظهرت هذه التجارب إمكانية إزالة سمة السلعة عن الأرض وتوجيه الإنتاج الزراعي أساسا لإطعام الناس. لكن الدراسة المتأنية لتاريخ هذه المزارع تكشف أنها لم تكن ديمقراطية في كثير من الأحيان، وقادها تكنوقراط في الغالب، كما أنها تأسست في كثير من الحالات عبر مزيج من الإغراءات الاقتصادية والإكراه.

في المجر بشكل خاص، كانت عملية التنظيم في مزارع جماعية صراعا طويلا امتد من 1948 إلى 1961، واجهت مقاومة فلاحية واضحة، خاصة في أحداث 1956 التي قمعت بالتدخل السوفييتي. لكن المرحلة اللاحقة شهدت تحولا في الاستراتيجية اعتمد على الحوافز الاقتصادية والعقوبات غير المباشرة، مما أدى إلى انتشار المزارع الجماعية في جميع أنحاء البلاد بحلول أواخر الستينيات.

التحديات البيئية والتنوع التربي المعقد

واجهت المزارع الجماعية تحديات بيئية جسيمة، خاصة في مجال الحفاظ على التربة. فالتربة ليست كياناً موحّداً، بل هناك 32 مجموعة رئيسية و120 مجموعة فرعية من الترب في العالم، لكل منها خصائصها المميزة وحساسيتها المختلفة للتأثيرات البشرية. فالتقنيات الزراعية الموحدة قد تكون كارثية لبعض أنواع التربة بينما لا تؤثر إطلاقا على أنواع أخرى.

في الاتحاد السوفييتي، واجهت المزارع الجماعية تحديات خاصة بسبب التنوع الهائل في الظروف المناخية والتربة، من التربة المتجمدة في المناطق القطبية إلى الترب الغنية في أوكرانيا. وقد أدت السياسات المختلفة عبر العقود إلى نتائج متباينة، ففي عهد خروتشوف، أدت حملة الأراضي البكر في كازاخستان وسيبيريا إلى تدهور بيئي كبير، بينما شهد عهد بريجنيف تحسنا في سياسات الحفاظ على التربة.

تجربة الاتحاد السوفييتي... إنجازات وإخفاقات

امتلك الاتحاد السوفييتي تنوعا في أنماط التربة هو الأكبر على مستوى العالم، من تربة التايجا المتجمدة إلى الترب الغنية بالملح في المناطق الجافة. وقد شملت سياسات الحفاظ على التربة عمليات إعادة تشجير واسعة وإنشاء أحزمة غابية واقية، لكن الاعتماد المتزايد على الميكنة والأسمدة الكيميائية منذ الستينيات أدى إلى تفاقم التدهور البيئي.

الدراسات تشير إلى أن نحو ربع الأراضي المزروعة في الاتحاد السوفييتي كانت تعاني من التآكل المائي والهوائي بنهاية الثمانينيات، مع وجود مشكلات إضافية في التملح في مناطق آسيا الوسطى. ومع ذلك، فإن البيانات المقارنة تظهر أن التأثير البيئي العام كان أقل نسبيا من نظيره في الدول الرأسمالية المتقدمة.

تجربة المجر الاشتراكية... خصوصية المسار

تميزت المجر بتربة خصبة بشكل استثنائي، خاصة تربة تشيرنوزيم الغنية، مما جعلها من أهم الدول الزراعية في أوروبا الوسطى. ومع تطبيق الآلية الاقتصادية الجديدة عام 1968، زاد الاعتماد على الأساليب الزراعية المكثفة، مما أدى إلى تفاقم مشكلات تآكل التربة وتحمضها.

الميزة التي تمتعت بها المجر كانت نظام المراقبة الشامل للتربة، والذي كان واحدا من الأكثر تطورا في العالم، مما ساعد في احتواء العديد من هذه المشكلات عبر حملات التكليس وتطوير تقنيات الحفاظ على التربة. ورغم أن نحو 29% من الأراضي كانت مصنفة كمتدهورة بشدة في نهاية الثمانينيات، فإن هذه النسبة تعتبر مبالغا فيها بعض الشيء.

التحليل والمقارنة والدروس المستفادة

تكشف الدراستان أن المزارع الجماعية تطورت في سياقات تاريخية معقدة، خرجت من تشكيلات إمبريالية ومجتمعات دمرتها الحروب. لقد حققت تقدما ملموسا في تحسين المستوى المعيشي مع الحفاظ على تأثير بيئي أقل نسبيا من الدول الرأسمالية، لكنها واجهت تناقضا اقتصاديا اجتماعيا خاصا تمثل في التوفيق بين التنسيق الناجح للإنتاج الزراعي وبين التحديات البيئية التي ورثتها عن المراحل السابقة.

من المهم فهم أن هذه التجارب كانت تواجه باستمرار تهديدات خارجية وداخلية، مما استلزم تحويل موارد كبيرة نحو الدفاع العسكري والأمن الداخلي على حساب البرامج البيئية. كما أن التوجه التدريجي نحو الأسواق الرأسمالية العالمية، خاصة لسداد الديون، أدى إلى زيادة الضغوط نحو الإنتاج المكثف المعتمد على الكيماويات والميكنة.

وتظل الدروس المستفادة من هذه التجارب التاريخية ذات قيمة نظرية وعملية عالية لكل من يبحث عن بدائل للنموذج الرأسمالي في مجال الزراعة والعلاقة مع البيئة

العبرة والمستقبل

تبين التجربتان أن بناء الاشتراكية يتضمن تحولات بناءة ومدمرة في الوقت نفسه للمجتمع والنظام البيئي. فالتغلب على التناقضات الاقتصادية الاجتماعية يتطلب فهما متعدد المستويات للعمليات البيوفيزيائية، ولا يمكن تطويره ضمن حدود الكوميونات المنعزلة. كما أن التحول إلى المجتمع الاشتراكي لا يستلزم تطوير طرق العيش الكوميونية فقط، لكن أشكال إنتاج مستدامة بيئيا أيضا.

تجربة كوبا تقدم نموذجا ملهما في هذا المجال، حيث استطاعت وبعد عقود من بناء القدرات الصناعية والعلمية، التحول نحو تقنيات الزراعة البيئية على نطاق واسع في التسعينيات، مما يقدم إمكانية تحقيق التكامل بين الأهداف الاجتماعية والبيئية في إطار اشتراكي.

خاتمة

رغم كل التحديات والتناقضات، تظل تجارب الزراعة الجماعية في البلدان الاشتراكية تمثل إنجازا تاريخيا مهمًّا، حيث أظهرت إمكانية بناء أنظمة زراعية بديلة عن النموذج الرأسمالي. لقد حققت هذه التجارب تحسينا ملموسا في مستويات المعيشة للملايين من الفلاحين والعمال، مع الحفاظ على تأثير بيئي أقل نسبيا من النظم الرأسمالية المماثلة.

التحدي الذي يظل قائما يتمثل في تطوير نماذج زراعية جماعية قادرة على التوفيق بين الكفاءة الإنتاجية والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية، في ظل ظروف عالمية معقدة وتحديات بيئية متزايدة. وتظل الدروس المستفادة من هذه التجارب التاريخية ذات قيمة نظرية وعملية عالية لكل من يبحث عن بدائل للنموذج الرأسمالي في مجال الزراعة والعلاقة مع البيئة، مشيرة إلى أن الطريق نحو اشتراكية بيئية حقيقية طويل ومعقد، لكنه ليس مستحيلا.

فلنحاول تشريح التصريحات

انقضت أقل من خمسة أشهر على تعيين توم براك سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا «14 أيار 2025»، ومبعوثاً خاصاً لسورية «23 أيار 2025». ورغم المدة القصيرة نسبياً، إلا أن براك استطاع بسلوكه وتصريحاته «غير الدبلوماسية» أن يثير جدلاً كبيراً، آخر حلقاته هي تصريحاته التي قال فيها: إنه لا يرى الشرق الأوسط منطقة سياسية شرعية، وبأنه مجرد مجموعة من القبائل والقرى، وبأن الدولة الوطنية في المنطقة هي نتيجة التقسيم البريطاني الفرنسي، بما يعني أن مفهوم الدولة نفسه غريب عن هذه المنطقة التي تتكون من «قبائل وقرى».

■ مركز دراسات قاسيون

في هذه المادة، سنحاول تشريح بعض من تصريحات براك الخاصة بسورية والمنطقة، عبر وضعها في سياق أوسع زمنياً، لمحاولة فهم ما تعمل عليه واشنطن في منطقتنا، وما الذي تريده بالضبط.

سايكس- بيكو

* يوم 26 أيار، أي بعد ثلاثة أيام فقط من توليه منصبه مبعوثاً خاصاً لسورية، أطلق براك تصريحاً «غير تقليدي» عبر حسابه على منصة إكس، قال فيه: «الغرب فرض قبل قرن من الزمان خرائط وانتدابات وحدوداً مرسومة بالحبر. اتفاقية سايكس بيكو قسّمت سورية والمنطقة لأهداف استعمارية لا من أجل السلام».

وفي التصريح نفسه، اعتبر باراك أن «ذلك التقسيم كان خطأً ذا كلفة على أجيال بأكملها ولن يتكرر مرة أخرى» وأن «زمن التدخل الغربي انتهى والمستقبل سيكون لحلول تنبع من داخل المنطقة، وعبر الشراكات القائمة على الاحترام المتبادل».

في حينه، بدا الكلام مفاجئاً بالنسبة للكثيرين؛ فتوجيه السهام إلى الدور الاستعماري التقسيمي الغربي في منطقتنا بهذه الطريقة، ولسايكس بيكو خاصة، يمكنك أن تسمعه من أبناء منطقتنا، ولكن من الغريب أن تسمعه من مسؤول أمريكي على رأس عمله، بل ويفتتح مهمته بهذه التصريحات، فيما قد يُفهم على أنه جوهر المهمة التي جاء ليؤديها... والأمر كذلك بالفعل؛ فتوم باراك والسلطة الأمريكية ككل خلال السنوات الماضية، تُقدم موقفاً منسجماً في عدائها لتقسيمات سايكس بيكو؛ ليس لأنها مع وحدة بلدان وشعوب منطقتنا، بل بالضبط لأنها ترى أن هذه التقسيمات لم تكن كافية، ومن الضروري إعادة رسمها مجدداً باتجاه تقسيمات على أسس طائفية وقومية ودينية وإلخ، وليس على أساس «دول وطنية»... وهو ما سيصبح أكثر وضوحاً في تصريحاته اللاحقة.

* في تموز 2025، يقول براك مخاطباً اللبنانيين: «لديكم إسرائيل من جهة، وإيران من الجهة الأخرى، والآن تظهر سورية نفسها بسرعة كبيرة إلى حدّ أنه إذا لم يتحرك لبنان، فسيعود ليصبح «بلاد الشام» من جديد». وأضاف: «السوريون يقولون: إن لبنان هو منتجعنا البحري، لذلك علينا أن نتحرك. وأنا أعلم مدى إحباط الشعب اللبناني، وهذا الأمر يُحبطني أيضاً».

إذا عدنا إلى لحظة إطلاق التصريح السابق، يمكن أن نتذكر أنه خلق ما يشبه أزمة بين لبنان وسورية، وأطلق جملة من التحليلات والتكهنات التي ذهبت حد القول: إن سورية تتجهز لاحتلال طرابلس اللبنانية وضمها، وربما يجري ذلك ضمن اتفاق أوسع مع «إسرائيل» يتم من خلاله تبادل للأراضي بين لبنان وسورية في الشمال الغربي وفي الجنوب. وبكلمة، فإن تصريح براك فتح الباب نحو أمرين: توتير العلاقة بين سورية ولبنان، ومحاولة دفعها إلى تخوم الصدام من جهة، ومن جهة أخرى كان هذا التصريح هو التعبير الملموس الأول عما يقصده توم باراك بانتقاده لحدود سايكس بيكو؛ أي العمل الأمريكي من أجل إعادة رسم الحدود، وبالأحرى افتعال حروب داخلية بين دول سايكس بيكو، بحجة الحدود والتقسيمات «الخاطئة».

سنحاول تشريح بعض من تصريحات براك الخاصة بسورية والمنطقة عبر وضعها في سياق أوسع زمنياً لمحاولة فهم ما تعمل عليه واشنطن في منطقتنا

رمالٌ وموت!

توسيع المجال الزمني الذي نقرأ ضمنه التصريحات الأمريكية، يمكن أن يقدم فرصة أفضل لفهم السياسات الحالية، ولتصريحات توم براك ضمناً، والتي كان آخر «ترنداتها» هو التصريح الذي أشرنا إليه في بداية المادة، والذي يعتبر أن الشرق الأوسط مجموعة من القبائل والقرى.

توم براك، ليس أول من اخترع هذه الطريقة في النظر إلى منطقتنا وشعوبنا، فقد سبقه رئيسه دونالد ترامب في تصريح له يوم 2019/1/2، حين وصف سورية، وفي سياق تبرير قراره الذي لم ينفذه في الانسحاب منها، بأنها «رمالٌ وموت» والحديث عنها ليس حديثاً عن «ثروة طائلة بل عن رمال وموت»... توصيف بلداننا بأنها رمالٌ وموت وصحراء، ليس اختراعاً ترامبياً أيضاً، بل هو قديم في العقل الغربي الاستعماري، ويمكن العودة به قرناً ونصف إلى الوراء، إلى جون ستيوارت ميل، الذي اعتبر في كتابه Liberty On «حول الحرية– 1859» أن من حق «الأمم المتحضرة» أن «تدفع الأمم البربرية إلى الحضارة» عبر استعمارها. وضمن هذا الاستعمار، فإن «الاستبداد شكل مشروع من الحكم في التعامل مع الشعوب المتوحشة، بشرط أن يكون الهدف هو تحسينها».

يمكننا أن نتذكر أيضاً، تصريحات المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، جون برينان، يوم 14 تموز 2016 في حديث أجراه في حينه مع شبكة «ياهو»، وقال فيه: «أعتقد أن هناك بعض الناس في واشنطن لا يفهمون بما فيه الكفاية خصائص الشرق الأوسط وبيئتها، ويركزون جهودهم على دمقرطة المنطقة. بينما مفهوم الديمقراطية الغربية أمر غريب تماماً، بالمعنى الحرفي والمجازي عن عدد من مناطق العالم». وأنه «قبل جيلين فقط، بل حتى جيل واحد، كانت هذه مجتمعات رُحّل، ذات تقاليد راسخة الجذور في الثقافة، ونظرة ريفية إلى العالم».

إذا جمعنا في مكان واحد، نظرات وآراء جون ستيوارت ميل وترامب وجون برينان وما شاكلها، ووقاحة توم براك نفسه في مخاطبة الصحفيين في لبنان، حين طلب منهم أن يكونوا «متحضرين» وألا يكون «سلوكهم حيوانيا»، يصبح تصريح براك حول «القبائل والقرى» مفهوماً تماماً، وجزءاً من سياق واحد متكامل، هو سياق النظرة الاستعمارية الاستعلائية تجاه منطقتنا وشعوبنا، ما يضع «انتقادات» براك للاستعمار الأوروبي موضعها الصحيح؛ أي أنها ليست انتقادات من وجهة نظر مصلحة شعوب المنطقة ورغبتها في الانعتاق والتحرر من الاستعمار الغربي، بل العكس تماماً؛ أي هي انتقادات للاستعمار الغربي لأنه لم يخضع هذه الشعوب بالقدر الكافي، ولم يقسمها بالقدر الكافي، ومهمته الآن هي استكمال ما «قصّر» البريطانيون والفرنسيون في فعله...

«إسرائيل»

السياقات المعروضة آنفاً، تبقى ناقصة في حال لم نضع ضمنها «إسرائيل» التي تشكل نقطة انطلاق أساسية في صياغة مختلف السياسات الأمريكية تجاه منطقتنا.

ولأن توم براك يعتبرنا قبائل وقرى، فهو لا يجد صعوبة في قول الأمور كما يفكر بها تماماً، بلا أي نوع من أنواع الحرج أو اللباقة السياسية؛ يوم 29 آب، وفي لقاء صحفي،

«غير الدبلوماسية» لتوم براك

قال براك: «بالنسبة للعقل الإسرائيلي، فإن الخطوط التي تم إنشاؤها في سايكس بيكو، هي عديمة المعنى، وهم «أي الإسرائيليون» سيذهبون إلى حيث يشاؤون، ومتى يشاؤون، وسيفعلون ما يشاؤون من أجل حماية أنفسهم وحدودهم، لضمان أن 7 أكتوبر لن يحدث مجدداً. نقطة انتهى».

لم يستغرق الأمر أكثر من بضعة أسابيع، منذ تولي براك منصبه، حتى يكشف بشكل واضح وفج عما يريده من وراء انتقاد سايكس بيكو والدور الاستعماري الغربي التقليدي؛ فالمطلوب شرق أوسط جديد بزعامة «إسرائيلية» مطلقة، وهذا الشرق يحتاج من وجهة نظره إلى إعادة ترسيم، أي إلى مزيد من التقسيم والتفتيت، وتحت الإشراف «الإسرائيلي» المباشر...

«انتهى زمن التدخل الغربي»؟

وضع «إسرائيل» ضمن الصورة الإجمالية، هو أمر ضروري كما أسلفنا، لفهم تصريحات براك والسياسات الأمريكية عموماً تجاه منطقتنا، ولكن هذا الفهم لا يمكن أن يكتمل دون محاولة فك شيفرة قول براك: إن «زمن التدخل الغربي انتهى»، المرتبطة ارتباطاً عميقاً مع تصريحات ترامب حول «إنهاء الحروب اللانهائية»، وحول «الانسحاب من سورية والعراق».

حين تضع ضمن خططك تقسيم الشرق الأوسط وإعادة ترسيمه بشكل إضافي، أي تفتيت المفتت وصولاً لشرق أوسط «إسرائيلي»؛ فإن هنالك تناقضاً واضحاً يبرز إلى السطح حين تقرن هذه الخطط بضرورة الانسحاب الأمريكي من المنطقة، وبانتهاء زمن التدخل الغربي، فكيف يمكن لتقسيم المنطقة وتفتيتها أن يحدث بشكل فعلي دون تدخل أمريكي نشط وعالي المستوى؟

التناقض بين الأمرين واضح وظاهر، وأسهل طريقة لتفسيره هي القول: إن الأمريكان حين يتحدثون عن انتهاء زمن التدخل الغربي وعن انسحابهم من المنطقة، هم ببساطة يكذبون... هذه طريقة في تفسير المسألة، ولكنها فيما نعتقد غير كافية لفهم جوهرها؛ فموضوع الانكفاء الأمريكي وانخفاض القدرة على التأثير على المستوى العالمي، وفي منطقتنا ضمناً، هو مسألة موضوعية نستطيع قراءتها ابتداءً من المؤشرات الاقتصادية الكبرى، ووصولاً إلى مختلف التفاصيل السياسية والعسكرية وحتى الثقافية حول العالم، بمقابل الصعود العاصف للصين والهند وروسيا، ومعها شنغهاي وبريكس، وعدد مهم من الدول الإقليمية حول العالم.

هذا الاختلال العميق في ميزان القوى الدولي، يجعل من موضوع الانكفاء الأمريكي عن منطقتنا، والانسحاب منها في نهاية المطاف، أمراً منطقياً إلى حد بعيد. ولكن في الوقت نفسه، فإن الرغبة الأمريكية المحمومة في محاولة إيقاف عجلة التاريخ، ومنع التوازن الدولي الجديد من ترجمته نفسه سياسياً، «وهذه الترجمة من شأنها أن تهدد الداخل الأمريكي والغربي نفسه، عبر انقطاع موارد النهب العالمي التاريخي عبر الاستعمار الاقتصادي والتبادل اللامتكافئ» تدفع واشنطن والمركز المالي الغربي العالمي، إلى البحث عن «حلول إبداعية» تدمج بين الانكفاء والهجوم في آن معاً...

أما الانكفاء، فهو عبر إعادة توزيع الموارد المتناقصة عالمياً، على الجبهات العديدة المفتوحة بالتوازي في كل قارات العالم تقريباً: من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى إلى أفريقيا، وإلى أمريكا اللاتينية. وأما الهجوم، فهو استغلال ما تبقى من قوة وعطالة قوة، وبأسرع وقت ممكن «لأن هذه القوة في تناقص سريع»، من أجل تثبيت نقاط أساسية تسمح بمنع انهيار الهيمنة الأمريكية، أو تأجيله على الأقل...

موقع الصهيونية اليوم

بكلام أوضح، فإن من ينظر إلى السياسات الأمريكية حول العالم اليوم، يرى أن الحركة الصهيونية باتت مركز الثقل الأساسي في صياغة كل السياسات الخارجية الأمريكية، وحتى الداخلية إلى حدٍّ بعيد؛ فالصهيونية حاضرة في أوكرانيا بقوة، وفي الشرق الأوسط بطبيعة الحال عبر الأداة المسماة «إسرائيل»، وكذلك في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا، بل وحتى في الصراع المباشر مع الصين، والذي بدأ بالكشف عن نفسه مؤخراً بالزيارة الرسمية «الإسرائيلية» لتايوان وما تخللها من تصريحات وما ترتب عليها...

يمكن القول أيضاً: إن الصهيونية قد ورثت وظيفة النازية بشكلها الكامل، ولكن ليس على الساحة الأوروبية فحسب، بل على الساحة العالمية بأسرها؛ فالنازية والفاشية بوصفها سلطة رأس المال المالي الأكثر رجعية، باتت اليوم سلطة رأس المال المالي الإجرامي الأكثر رجعية ووحشية، وعلى المستوى العالمي.

بهذا المعنى، فإن أمريكا كـ«دولة»، من الممكن أن تنسحب من منطقتنا، بل وهي تجهز للانسحاب منها، ولكن ما ينبغي أن يملأ الفراغ من وجهة نظر «السلطة العالمية»، هو «شرق أوسط جديد إسرائيلي» مفتت بالكامل ومتقاتل ومتحارب حتى آخر رجل وامرأة وطفل، وتحت السيطرة الكاملة لـ«إسرائيل»... هذا الأمر، إن نجح، من شأنه أن يعيق الحزام والطريق، والمشروع الأوراسي، لسنوات عديدة قادمة...

الاحتمالات الواقعية؟

يمكن وصف الخطة الأمريكية/الصهيونية، إلى جانب كونها وحشية وتخريبية وإلخ، بأنها طموحة جداً؛ فرغم الخراب العميم الذي أحدثته «إسرائيل» وأمريكا في المنطقة، إلا أن المؤشرات الكبرى تسير باتجاه معاكس تماماً، وبشكل متسارع؛ من المصالحة السعودية الإيرانية، إلى التوافقات التركية المصرية الخليجية، إلى الدفاع المشترك الباكستاني السعودي والمظلة النووية، وليس انتهاء بالتسارع الهائل في تحسن العلاقات بين الصين وروسيا من جهة، وكل دول المنطقة من جهة أخرى، وعلى مختلف المستويات.

وعليه، فإن الشراسة الصهيونية و«الإسرائيلية» ضمناً، في منطقتنا وفي العالم، هي أمر قابل للفهم؛ فالوقت قصير ومتناقص، والمياه تتسرب من بين أيديهم بشكل متسارع، ولا يستطيعون إمساكها... ولذا لن يكون مستغرباً أن تقدم «إسرائيل» على حرب مباشرة مع واحدة من ثلاث دول في المنطقة: مصر، تركيا، وإيران بطبيعة الحال... لأن تغيير الميزان في المنطقة لا يمكن أن يحدث عبر سورية ولبنان، وربما معهما العراق... ينبغي أن تسقط دولة إقليمية أساسية كي يسير المشروع التفتيتي... والسعودية في هذا السياق، هي هدف أيضاً، وهو ما يفسر سلوكها العام خلال السنوات الخمس الماضية...

إن الأمريكان حين يتحدثون عن انتهاء زمن التدخل الغربي وعن انسحابهم من المنطقة هم ببساطة يكذبون

خلاصات

إذا أردنا الخروج ببعض الخلاصات، يمكننا قول ما يلي:

أولاً: انتقاد براك لسايكس بيكو ليس باتجاه التوحيد، بل باتجاه مزيد من التفتيت.

ثانياً: واحدة من الأدوات الأساسية في ذلك، ضرب شعوب المنطقة ببعضها بعضاً، وخلق أكبر قدر من المشكلات الداخلية في كل دولة على حدة، وعلى أسس طائفية وقومية ودينية؛ في لبنان مثلاً، تجري محاولة دفع الشعب اللبناني نحو حرب أهلية جديدة تحت ستار نزع سلاح حزب الله. وفي سورية يجري دفع السوريين إلى الاقتتال فيما بينهم طائفياً ودينياً وقومياً، عبر الترغيب تارة والترهيب تارة، وباستخدام سلاح العقوبات، وبمحاولة إدارة مختلف الأطراف نحو توريطها في الاقتتال فيما بينها، تارة عبر اللعب بشعارات المركزية، وأخرى بشعارات اللامركزية والفدرلة وإلى ما هنالك...

ثالثاً: النظرة الفوقية والمتعالية تجاه شعوب منطقتنا وبلداننا، كانت موجودة دائماً في العقل الاستعماري الغربي، ولكن التعبير عنها بفجاجة وبشكل مباشر، يعني بالضبط أن المطلوب هو تفكيك الدول الوطنية ككيانات سياسية، وإهانتها، والتشكيك بشرعية وجودها التاريخي، بالتوازي مع تشجيع الانتماءات الضيقة «القبلية والدينية والطائفية والقومية» ...

رابعاً: الفجاجة نفسها، تكشف أن الأمريكي و«الإسرائيلي» فقدا ما تبقى من أدوات دبلوماسية في التعامل مع منطقتنا، ولم يعد لديهما سوى أدوات الفرض من عقوبات وحروب... وفهم أن كل أنظمة وشعوب المنطقة تفهم هذا الأمر تماماً، ولا تنتظر خيراً من الأمريكان، ولذا فإن المسرحية الهزلية عن أدوار إيجابية يمكن أن تلعبها واشنطن، لم يعد لها جمهور في المنطقة بأسرها، بما في ذلك في دول الخليج العربي، شعوباً وسلطات...

أخيراً: فإن التاريخ يعلمنا أن سمة الإمبراطوريات في مراحلها الأخيرة قبل السقوط، هي فقدان الأدوات الدبلوماسية، والاستناد وحيد الجانب إلى أدوات القسر والإجبار، وبشكل شديد التوحش... وهو بالضبط ما تفعله واشنطن ومعها «إسرائيل».

محاصيل المزارعين تنتظر السداد... وديونٌ بالمليارات

يعيش المزارعون اليوم أزمة خانقة، تشكل مثالاً صارخاً على الانهيار متعدد الأبعاد الذي يعيشه القطاع الزراعي في جميع المناطق السورية، إذ يعاني الفلاحون من أعباء وضغوطات مادية تقف عائقاً أمام استمرارية أعمالهم.

■ سارة جمال

وقد طرح الفلاحون عدة أسباب أدت إلى تراجع حصاد الموسم الزراعي، والصعوبات التي يواجهونها، وقدموا مطالبهم للجهات المعنية، ومنها إعفاء الفلاحين والمربين من الفوائد المصرفية لعام 2024 التي باتت عبئاً ثقيلاً عليهم، ولكن من دون جدوى، وذلك وفق ما ذكره رئيس اتحاد الفلاحين في دير الزور حمد عبود الخضر لجريدة الثورة في الـ 25 من أيلول.

عوامل طبيعية وتكاليف تشغيلية منهكة

يعاني المزارعون بالإضافة إلى العوامل المناخية والنقص الحاد في الموارد المائية، من ارتفاع مستمر في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي. فأسعار الكهرباء الزراعية التي تُعد ضرورية لتشغيل المضخات وأنظمة الري، تشهد ارتفاعات تثقل كاهل المزارعين. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وتراجع قدرة المربين على الحفاظ على قطعانهم وتنميتها.

وتتفاقم هذه الأزمة بسبب صعوبة تأمين مياه الري، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بارتفاع تكاليف الضخ. ففي ظل ندرة المياه وتراجع مستويات المياه الجوفية، يعتمد المزارعون على المضخات لسحب المياه من الآبار، ما يتطلب كميات كبيرة من الوقود، ويجعل من عملية الضخ مكلفة للغاية، وخارج متناول العديد منهم.

عقبات وصعوبات تكللت بغياب الدعم!

وجد المزارع نفسه أمام صعوبات في بيع محصوله بسعر عادل ومناسب يغطي تكاليف الإنتاج ويحقق له هامش ربح معقول. ومن أبرز هذه العقبات عدم سداد مستحقات المزارعين مقابل محاصيل استراتيجية مثل القمح والقطن، حيث لم يسدد في دير الزور سوى 20% من ثمن الأقطان وذلك منذ شهرين. فيما يحرم هذا التأخر في السداد المزارع من السيولة اللازمة لسداد ديونه.

فقد تراكمت الديون المصرفية إلى حدود تنذر بالخطر، لتصل في دير الزور وحدها إلى 7 مليارات ليرة. هذا التراكم ليس مجرد أرقام على ورق، بل يعكس واقعاً مريراً من عدم القدرة على سداد القروض اللازمة لتمويل العمليات الزراعية، من شراء بذور وأسمدة ومبيدات، وصولاً إلى تكاليف الحراثة والري والحصاد. وما يزيد الطين بلة هو تراكم الفوائد المصرفية، التي تشكل عبئاً إضافياً، تجعل المزارع يدور في حلقة مفرغة من الديون التي لا يستطيع الخروج منها.

اقتصادٌ حر... جداً

على طريق استكمال مسار إنهاء الدعم، انتقلت مؤسسات الأعلاف والحبوب وإكثار البذار والأسمدة، التي كانت مسؤولة عن توفير المواد الزراعية الأساسية بأسعار مدعومة، إلى بيع هذه المواد للتجار بدلاً من المزارعين مباشرة. ما أفقد المزارعين السند الأساسي الذي يؤمن لهم استمرارية الإنتاج.

إن تحكم التجار بالمواد الزراعية يعني أن سعرها بات خاضعاً لمنطق السوق الحر بلا رقابة أو تدخل حكومي فعّال. وقد أصبح المزارع يواجه احتكاراً مزدوجاً، احتكار في شراء المدخلات الزراعية بأسعار مرتفعة، واحتكار في بيع منتجاته بأسعار متدنية يفرضها التجار. حيث تحولت المؤسسات الداعمة للمزارعين إلى منافس لهم.

وفي ظل هذه الظروف يصبح المزارع مضطراً لبيع ممتلكاته، سواء كانت أراضيَ أو معدات أو حتى مواشيَ لتأمين المستلزمات الضرورية لمواصلة العمل، وفي ذلك مؤشر خطر على نزيف في الأصول الزراعية، وتهديدَ مباشر للأمن الغذائي على المدى الطويل.

توقف الدعم الحكومي ليس خياراً

إن انسحاب الدولة من دورها الداعم للقطاع الزراعي هو نقطة تحول كارثية، فدمار البنى التحتية، وهجرة الأيدي العاملة، وتوقف القطاعات الإنتاجية، تجعل من التعامل مع آليات السوق الحر أمراً مستحيلاً بالنسبة للغالبية العظمى من السوريين المفقرين.

المطلوب اليوم وبشكل عاجل هو إيقاف تحصيل الفوائد المصرفية لعام 2024؛ وسداد المستحقات المتأخرة للمزارعين؛ وإعادة هيكلة الديون بما يتناسب مع قدرة المزارعين، وتطوير نظام تأمين للمحاصيل ضد المخاطر المناخية. فلا يمكن تحقيق التعافي الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، والبدء بعملية التنمية من دون إعادة بناء قطاع زراعي قوي ومستدام.

القطاع الصناعي يستغيث... معامل النسيج تُغلق أبوابها

تحولت أزمة الصناعات النسيجية والألبسة إلى أزمة وجودية، تهدد بانهيار القطاع بالكامل، متجاوزة التحديات التشغيلية التي تحدث عنها الصناعيون كثيراً.

■ سلمى صلاح

وتُعد استقالة أعضاء المكتب التنفيذي لغرفة صناعة حلب في 21 أيلول، بسبب التهميش وعدم الاستجابة لمطالب مجلس الإدارة، مؤشراً على حجم الانهيار الذي آلت إليه الأوضاع، والشرخ ما بين الصناعيين والدولة. فيما أنذر الصناعي نزيه شموط في حديث لجريدة الوطن بأننا على أعتاب خسارة مورد استراتيجي يشكل مصدر رزق لآلاف العائلات، بعد أن دفعت الأوضاع بعدد من معامل النسيج والألبسة إلى إغلاق أبوابها والتوقف عن العمل.

مكمن الداء

يشهد القطاع مجموعة مترابطة من المشكلات الهيكلية؛ فسنوات الحرب وغياب الدعم الحكومي أضعفت القطاع ولم يعد قادراً على المنافسة لا على مستوى الجودة ولا على مستوى السعر، ما يعني أنه فقد حصته في السوق، وأدى ذلك إلى تراجع الاستثمار، وفقدان الوظائف، وتقلص القاعدة الإنتاجية.

أما «الانفتاح الاقتصادي» الذي وصفه شموط بأنه «تهريب مشرعَن» يشير إلى تحول الإطار القانوني نفسه إلى أداة لتقويض الصناعة المحلية لصالح السلع المستوردة أو المهربة، وهو ما يحكم بالفشل على أي محاولة للإنتاج المحلي، ويضع المعامل في موقف لا يمكنها فيه المنافسة.

ورغم الحديث المتكرر منذ أشهر عن الاستثمارات في قطاع الطاقة وتحسن واقع الكهرباء، إلا أن المصانع والمعامل لا تزال تشهد ضعفاً في تأمين الكهرباء والطاقة بشكل مستمر، ما يؤدي إلى توقف خطوط الإنتاج بشكل متكرر، وارتفاع تكاليف التشغيل إلى مستويات غير محتملة.

مطالب مشروعة بلا جواب

في هذا السياق، برزت مجموعة أخرى من الإجراءات التي طالب بها الصناعيون، ومنها رفع الرسوم الجمركية، وفسح المجال أمام المنتج المحلي للمنافسة. ومنع دخول الألبسة المستوردة والمدعومة التي أغرقت الأسواق، حيث تباع بأسعار زهيدة، وتدخل البلاد بلا رقابة.

فيما يهدف البعض الآخر من المطالب إلى إنقاذ القطاع من الانهيار الكامل وتوفير الحد الأدنى من المقومات للحفاظ على استمراريته، أهمها مطلب الدعم المباشر، والذي لم يعد ترفاً، بل أشبه بعملية «إنعاش» ضرورية بهدف حماية ركيزتين أساسيتين هما العمال والآلات.

مؤشرات ودلالات أوسع

تمثل غرفة صناعة حلب حلقة الوصل بين هذا القطاع الحيوي والمسؤولين في الحكومة، وحين تصل الأمور إلى حد الاستقالة الجماعية، فهذا مؤشر على أن صوت الصناعيين لم يجد آذاناً مصغية بعد أكثر من 8 أشهر. فيما يحمل هذا الفعل رمزية كبيرة، ويعكس إحساساً عميقاً بالإهمال والتهميش، ويبيّن أن السياسات المتبعة قد بلغت ذروتها في تهميش القطاع الصناعي والإنتاج المحلي لصالح تدفق المستوردات.

وأبرز الدلالات تتجلى في البعد الاجتماعي للأزمة. فإفلاس بعض المعامل وبيع آلاتها، لا يعني خسارة اقتصادية فقط، بل جيشاً جديداً من العاطلين عن العمل، ومزيداً من الأسر من دون مصدر رزق. يضاف إلى ذلك، تآكل الخبرات المتراكمة على مر السنين، والتي تشكل رأس مال بشري لا يقدر بثمن.

لا تنمية بلا صناعة

ليست أزمة القطاع الصناعي أزمة طارئة، فهي نتيجة تراكم سنوات من انهيار البنى التحتية، والسياسات الفاشلة، التي أضعفت الإنتاج المحلي، لكن التخلي عنها أو الاستمرار في السياسات نفسها هو أشبه بإعلان موت.

ولا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية من دون وضع خطة شاملة لإنقاذ الصناعة ودعمها، حيث المطلوب تطبيق إجراءات فعّالة لمكافحة التهريب ووضع ضوابط للاستيراد، وتوفير دعم استراتيجي للطاقة، وتخفيض الجمارك على الآلات والمواد الخام، ووضع استراتيجية طويلة المدى لإعادة تأهيل الصناعة ودعم التحديث التكنولوجي، والتخصص في منتجات ذات قيمة مضافة عالية يمكنها المنافسة. وإلا فإن مصير القطاع الصناعي، وبالأخص النسيج والألبسة، هو الزوال التدريجي، مما سيكون له تداعيات اقتصادية واجتماعية وخيمة على البلاد.

زيادة مرتقبة على تعرفة المواصلات من جيب المواطن ومزيد من الإجحاف بحقه!

يجري الحديث عن نية رسمية لرفع تعرفة المواصلات في باصات النقل الداخلي «العام والخاص» والميكروباصات «السرافيس» في دمشق، بذريعة تحرير أسعار المحروقات وارتفاع تكاليفها، حتى المؤسسة العامة لنقل الركاب في دمشق وريفها تشتريها بأسعار السوق، من دون أي دعم حكومي!

■ رهف ونوس

وما دامت النية الرسمية قائمة وتدعم مصالح البعض على حساب المواطنين، فلا شك أن صدور القرار بات قريبا. فجيب المواطن هو الكفيل الدائم لحل أية معضلة تواجه الجهات الرسمية عند الحديث عن التكاليف وارتفاع الأسعار.

النتيجة: عبء مالي إضافي على المواطن في مدينة تختنق بأزماتها يوماً بعد يوم.

تتضاعف الأعباء

صرّح مدير فرع المؤسسة العامة لنقل الركاب في دمشق وريفها «فارس محمد» بتاريخ 22 أيلول لإحدى وسائل الإعلام، بأن المؤسسة سترفع تعرفة الركوب في باصات النقل الداخلي العام من 2000 إلى 2500 أو 3000 ليرة، متوقعا صدور القرار قريبا، وعزا ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات. وأضاف أن تعرفة ركوب «السرافيس» ستزيد بنسبة 10% على جميع الخطوط الطويلة في ريف دمشق.

عادة ما يُعتمد في رفع التعرفة على ارتفاع سعر المحروقات في ظل ثبات نسبي لأسعار قطع الغيار. لكن في الواقع، لم يرتفع سعر المازوت بهذه النسبة منذ تحديد التعرفة السابقة في شهر شباط، إذ إن السعر محدد بالدولار ويتذبذب صعودا وهبوطا بشكل طفيف، ويبدو مستقرا حاليا. كذلك أسعار قطع الغيار مستقرة نسبيا، بل وشهدت انخفاضا بنسبة تقارب 40% خلال شهر نيسان، وفقا لأصحاب المهنة. فمثلاً، سعر ليتر زيت المحرك وسطيا 55 ألف ل.س بحسب النوعية، أما طقم العجلات فيتراوح بين 2–3 ملايين ل.س حسب الحجم والنوع، والفروقات بسيطة، بحسب أحد أصحاب المحال.

مضمون التصريح أعلاه يوضح أن القرار قيد الصدور، وأن صيغة التعاطف مع معاناة السائقين واضحة. لكن، ماذا عن المواطن؟ ألا يستحق تعاطفا رسميا مماثلاً، بدلاً من هذا الميزان المنفصل عن الواقع المعاش؟!

جيب مُستنزَف

الزيادة المقترحة للنقل الداخلي لن تقل عن 500–1000 ل.س «أي بنسبة 10–25%»، وكذلك «السرافيس» ستزيد بين 300–500 ل.س حسب الخط، وطبعا لا يوجد مئات بالتداول وبالتالي سيتم ابتلاع فروقاتها على حساب المواطن، وحتى إن التزم السائقون بالتسعيرة الرسمية، فإن معاناة المواطن مستمرة، فماذا لو لم يلتزموا؟

يكفي أن نأخذ مثالاً بسيطاً: موظف أو طالب يحتاج إلى حافلتين ذهابا ومثلهما إيابا. أي تكلفة إضافية لا تقل عن 2000 ل.س يوميا، أي ما يقارب 300 ألف ل.س كإجمالي شهريا، وهو ما يعادل نصف راتب تقريبا بالحد الأدنى! فكيف سيواجه بقية متطلبات الحياة؟ والأسوأ أن المواطن دفع هذه الزيادة مسبقاً مع فوضى التسعيرة الأخيرة، وطمع بعض السائقين بلا رقيب أو حسيب، ناهيك عن باصات النقل الداخلي الخاصة التي تتقاضى أساسا 3000–3500 ل.س! والنتيجة: لا إنصاف، بل مزيد من الإجحاف بحق المواطن، ثم تحميله مسؤولية «لأنه لم يشتكِ»!

«مثلنا مثلكم»

«نحن كمان دراويش وعنا عائلات لنعيلها...» بهذه العبارة لخص أحد السائقين معاناته. وبعيداً عن صيغة التعاطف الرسمية، يبقى الحال واحداً، مواطن وسائق يواجهان واقعاً معيشياً مترديا.

لكن لا يخلو الأمر من استغلال وجشع دائم، يشارك أصحابه في مسلسل النهب الذي لا ينتهي. هذا عدا عن حيتان المحروقات التي لا تشبع، وتتحكم بسعر المازوت المباع للسائقين في السوق الحر، وداخل محطات الوقود.

فائض هنا ونقص هناك... تبديل المواقف أربك الجميع!

تشهد بعض الخطوط في دمشق اليوم تكدساً غير مسبوق للسرافيس، مشهداً لم يكن مألوفاً سابقاً. فبعد أن تسرب بعض السائقين للتعاقد مع المدارس أو لبيع مخصصاتهم القليلة من المحروقات بدلاً من العمل خلال السنوات السابقة، انقلبت المعادلة فجأة في الآونة الأخيرة، السائق ينتظر المواطن ليصعد، بعد سنوات طويلة من عكس الصورة!

في المقابل، هناك نقص حاد في خطوط أخرى، ما يضاعف معاناة المواطنين ويزيد وقت الانتظار والتدافع. وهذا يفضح غياب معيار واضح في منح التراخيص على خطوط المواصلات وسوء التوزيع الذي لا يراعي الكثافة السكانية ولا حجم الطلب.

ومما زاد الطين بلة، قرار نقل بعض الخطوط من «جسر الحرية» «كمركز انطلاق حيوي لقربه من الجامعات والدوائر الحكومية والأسواق» إلى «كراج جسر الوزان» في الأطراف. هذا القرار أثقل كاهل المواطن بتكاليف إضافية للوصول إلى الموقف الجديد، كما أضرّ بالسائقين بانخفاض عدد الركاب. والنتيجة أزمة جديدة، كتزاحم الركاب على سرافيس «مشروع دمر» مثلاً، وقلة العدد على خطوط أخرى، ما يعني المزيد من ضياع الوقت والأعصاب، بلا مردود يذكر!

المسؤوليات لا تحتمل الذرائع

المطلوب اليوم هو تكاتف الجهود بين المحافظة ووزارة النقل وإدارة المرور، عبر دراسة شاملة وموضوعية تعيد النظر بالتعرفة المقترحة وتنصف الطرفين «المواطن والسائق».

كما يجب وضع خطة عاجلة لإعادة توزيع السرافيس بما يسد النقص على بعض الخطوط، واقتراح مسارات جديدة تخفف عناء المواطن ولا تزيد من ازدحام المدينة. هذه الخطة لا بد أن تترجم على أرض الواقع بإدارة مدروسة ورقابة صارمة على الالتزام بالخطوط، خاصة في ظل الازدحام الخانق الذي تعانيه دمشق.

الحل ليس بترحيل الأزمة إلى جيوب المفقرين، ولا بتصريحات المؤسسة المحرومة من الدعم الحكومي التي تقدّم وكأنها شريك بالمعاناة. ما يحدث اليوم هو إخلال بالمسؤوليات وتجاهل متعمد لحق المواطن في نقل كريم وآمن ومنظم.

لجنة لتعديل قانون التأمينات... لكن من دون العمال!

أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم 4351 لعام 2025 لتشكيل لجنة تدرس تعديل قانون التأمينات الاجتماعية. هذا القانون وُجد أساساً لحماية العامل، لضمان راتبه بعد التقاعد، وتأمينه عند المرض أو العجز، وتعويضه عند إصابة العمل. أي إنه قانون من أجل العمال أولاً وأخيراً.

لكن المفاجأة أن اللجنة التي ستعدّل هذا القانون تكاد تخلو من العمال! ممثل واحد فقط عن العمال «الاتحاد العام لنقابات العمال».

في المقابل، عدة ممثلين عن أصحاب العمل «غرف الصناعة والتجارة والسياحة والزراعة».

وفوق ذلك ممثلون كثر عن الوزارات والجهات الحكومية.

بكلام أبسط: من يملك المصلحة الحقيقية، أي العمال، جرى تهميشهم، بينما أعطي أصحاب العمل الصوت الأعلى واليد الأقوى داخل اللجنة.

أين التوازن؟

في العالم كله، أي قانون يتعلق بالعمال يُناقش على قاعدة «الحوار الثلاثي» حكومة + عمال + أصحاب عمل. فمنظمة العمل الدولية تؤكد أن العمال يجب أن يكون لهم حضور متكافئ، حتى لا تميل الكفة ضدهم.

في مصر والأردن، النقابات العمالية موجودة بقوة في مثل هذه اللجان.

في أوروبا، لا أحد يجرؤ أن يغيّب صوت العمال عن قوانين الضمان الاجتماعي.

أما عندنا، فالعامل الذي يُفترض أنه المستفيد الأول من القانون صار مجرد «رقم» بين عديد المقاعد التي يشغلها أصحاب العمل والوزارات.

الخطر

ما الذي يعنيه هذا التمثيل الناقص؟ ببساطة:

أن العمال قد يخرجون من «تعديل قانونهم» بأقل مما يستحقون.

أن مصالح أرباب العمل ستكون أوضح وأقوى، بينما صوت العمال سيكون ضعيفا.

أن الحكومة تُعطي انطباعاً وكأنها أقرب لأصحاب العمل من العمال الذين يُفترض أنها تحميهم.

وهنا السؤال البديهي: كيف نصدق أن تعديلات القانون ستنصف العمال، إذا كانوا غائبين تقريباً عن اللجنة التي تكتب مصيرهم؟

المطلوب

قبل أن نناقش نصوص التعديلات ومضمونها، يجب أن نصرّ على شيء واحد، إعادة تشكيل اللجنة بشكل متوازن.

فالعمال ليسوا تفصيلاً ثانوياً في المعادلة، بل هم الطرف الأساسي.

أصحاب العمل والحكومة موجودون، نعم، لكن لا يحق لهم أن يستفردوا بالقرار على حساب من سيُطبق عليهم القانون مباشرة.

إذا كان الهدف فعلاً بناء «سورية جديدة»، فيجب أن تبدأ بالإنصاف والعدالة

عدالة في التمثيل.

عدالة في النقاش.

وعدالة في النتائج.

غير ذلك، سيبقى الحديث عن حماية العمال مجرد شعارات، فيما القرارات تُصاغ خلف أبواب مغلقة بغياب أصحاب الحق الحقيقيين.

التحويلات الخارجية... بين الواقع المرّ والنصائح الرسمية

أشار حاكم مصرف سورية المركزي، عبد القادر الحصرية، في مقابلة مع سكاي نيوز، نُشرت في 16 من أيلول، إلى أن التحويلات الخارجية من دولة الإمارات وحدها تبلغ ما بين 700 إلى 800 مليون دولار سنوياً.

■ فرح شرف

حيث تُقدر مجمل قيمة التحويلات الخارجية بـ 2,5 مليار دولار، أي ما يعادل 6 – 7 ملايين دولار يوميا، وتشهد ارتفاعا خلال الأعياد والمناسبات وترتفع قيمتها إلى 13 مليون دولار يوميا. وهو ارتفاع كبير مقارنة بما نشره البنك الدولي عام 2022 لحجم التحويلات المالية، والتي بلغت في حينها 1,05 مليار دولار وذلك عبر القنوات الرسمية فقط. كما أكد الحصرية على أن الحوالات هي «شريان الحياة» للاقتصاد السوري

شريان الحياة

ازداد اعتماد السوريين على التحويلات الخارجية منذ بداية الأزمة، وأصبحت عوائل بأكملها تعتمد بشكل كلي عليها، بعد توقف العديد من الصناعات والأنشطة الزراعية بشكل كلي أو جزئي، والتي كانت تشكل عصب الاقتصاد. فالمصانع التي كانت توظف آلاف العمال أصبحت أطلالا جرّاء الحرب، والأراضي الزراعية التي كانت تنتج الغذاء لم تعد صالحة للزراعة.

كما أن خسارة الليرة لأكثر من 90% من قيمتها، لعب دورا في تعزيز هذا الاعتماد، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات بشكل جنوني، وأصبحت الرواتب والأجور لا تكفي لتغطية أدنى الاحتياجات الأساسية.

ورغم الحديث عن التعافي الاقتصادي، إلا أن فصل الموظفين والعمال، وارتفاع نسب البطالة، وغياب البدائل الاقتصادية وتوقف عجلة الإنتاج، جعلت المواطن يعيش في فراغ مادي، لا يجد فيه سبيلاً لكسب رزقه سوى بالاعتماد على ذويه وأقاربه في الخارج.

هيمنة السوق الموازي وخسارة البنك المركزي

بالرغم من تصريح الحصرية حول تقارب سعر الصرف في السوق الموازي «11,580» وسعر الصرف الرسمي «11,000»، إلا أن المواطنين ما زالوا يلجؤون إلى تحويل الأموال عبر قنوات غير رسمية؛ ما يعني خسارة المركزي لكتلة كبيرة من التحويلات الخارجية لصالح السوق الموازي.

ذلك أن المشكلة لا تتعلق بسعر الصرف فقط؛ فقد راكم السوريون عبر سنوات علاقات ثقة مع شبكات التحويل غير الرسمية، التي تقدم لهم خدمات سريعة وعمولة أقل، بعيداً عن التعقيدات الإدارية، بعد أن فقدوا الثقة بالنظام المصرفي الرسمي.

وبالرغم أيضا من بدء بعض مكاتب التحويلات المعتمدة بتسليم التحويلات بالدولار، إلا أن المواطن يلجأ إلى تصريفها في السوق الموازية، فالفجوة بين السوق الموازي والسعر الرسمي تتراوح بين 2,7% إلى 5% وهي رغم انخفاضها عما سبق، إلا أنها تُحدث فرقاً في حسابات المواطنين.

وتؤكد هذه المعضلة أن المطروح إلى الآن هو معالجة لأعراض الأزمة وليس أسبابها الجذرية؛ فسعر الصرف لا تزال تحدده السوق الموازية، وجميع التعليمات والقرارات النقدية تطرح من دون توفير بيئة داعمة ومستقرة لتنفيذها. والأهم أن الثقة لا تزال مفقودة، فالوعود السابقة لم تتحقق، مثل استقرار سعر الصرف، أو تحسن الوضع المعيشي.

نصائح البنك المركزي

دعا الحصرية المواطنين إلى الابتعاد عن «السلوكيات الفردية» التي تفاقم الأزمة، مثل الاكتناز المفرط أو التوجه إلى العملات الأجنبية، واصفا ذلك بالتصرف «الفردي الأناني» الذي يوقف النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى الإفقار الجماعي.

تتجاهل هذه «النصيحة» الأسباب الهيكلية العميقة التي أدت إلى هذا الوضع المتردي، فالمواطن ليس سبب الأزمة بل ضحيتها. والسلوكيات التي توصف «بالأنانية» هي في حقيقة الأمر ردود فعل طبيعية على غياب الثقة، وتجاهل السياسات الاقتصادية لواقع غالبية السوريين، وتوقف القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة. فالمواطن الذي «يكتنز» لا يفعل ذلك رغبة في الإضرار بالاقتصاد، بل خوفا من خسارة ما بقي من مدّخراته في ظل بيئة اقتصادية هشة.

إن تحميل المواطنين مسؤولية الأزمة، و«الإفقار الجماعي» هو محاولة للتهرب من المسؤولية. فالمشكلة تكمن في هيكل المنظومة الاقتصادية نفسه؛ حيث تُطرح سياسات نقدية فاشلة، ويغيب الدعم عن الإنتاج المحلي، ويتم الاعتماد على الاستيراد والتحويلات الخارجية. يضاف إلى ذلك الآثار السلبية للعقوبات المستمرة التي لم يتم رفعها رغم التهليل بعكس ذلك، وفصل الموظفين والعمال، وانعدام فرص العمل. وبمجرد علاج هذه الأسباب، يمكن للمواطن أن يلعب دوره الإيجابي في عملية التعافي الاقتصادي، لا أن يكون كبش فداء لسياسات خاطئة.

الحافلات المدرسية عبء مالي يرهق الأهالي ويثقل كاهل الطلاب

يأتي أيلول مثقلاً بالهموم على السوريين، لتزداد الأولويات وتتراكم الضروريات التي لم يعد بالإمكان المفاضلة بينها، بعدما غابت الرفاهية من حياة الأسر لتتحول القائمة اليومية إلى أساسيات فقط. وفي خضم هذه الضغوط، برزت ظاهرة «نقل الطلاب بالحافلات إلى المدارس الحكومية» كضرورة ملحة، خصوصاً بعد سنوات الحرب التي كرست الخوف والقلق وعدم الاستقرار الأمني حتى اليوم. ورغم أهميتها، تحضر هذه الخدمة بخجل هذا العام في ظل الظروف الاقتصادية القاسية.

■ رشا عيد

لماذا يلجأ الأهالي إليها؟

مع بدء العام الدراسي، تنشط حركة الحافلات المدرسية، وغالبيتها ليست سوى «سرافيس» مخصّصة لنقل الركاب أو سيارات خاصة مؤجرة. يتم الاتفاق مع أصحابها على أسعار ثابتة لا تقبل النقاش أو التخفيض، إذ يواجه الأهل ذريعة «التكاليف المرتفعة» المعتادة كل عام أمام جشع بعض السائقين واستغلالهم.

وتختلف الأسعار تبعاً للمنطقة داخل دمشق أو في ريفها، حتى باتت بعض التكاليف تقارب أقساط مدرسة خاصة، مما يشكل عبئاً ثقيلاً يفوق قدرة الكثير من العائلات. وغالبا ما يتولى بعض الأهالي مهمة تنظيم مجموعة من الطلاب لإكمال العدد والتفاوض مع السائق.

هذا ما قامت به «رانيا محمد» من منطقة المزة، حيث جمعت 17 طالبا لنقلهم إلى شارع «تجمع المدارس» للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، مقابل 200 ألف ليرة سورية للطالب شهريا.

تقول رانيا إن السبب الرئيسي هو صغر سن ابنها «الصف الأول» وخوفها من ذهابه بمفرده، إضافة إلى انشغال الوالدين بالعمل وصعوبة التوفيق مع أزمة المواصلات العامة والازدحام الخانق صباحا وظهرا. كما أن بعد المسافة، والبحث عن مدارس أفضل أو بدوام واحد، يجبر العائلات على هذا الخيار رغم تكلفته المرتفعة. ومع قدوم الشتاء يصبح النقل بالحافلة ضرورة لا مفر منها، لتبقى المعادلة قاسية، تكاليف إضافية في مقابل دخل يتآكل، وعلى حساب أساسيات أخرى في الحياة.

تكاليف باهظة

تشكل تكاليف النقل المدرسي عقبة كبرى أمام الأسر محدودة الدخل، إذ تتجاوز أحيانا راتب شهر كامل لعائلة لديها طالبان.

تكلفة النقل بالسرفيس: 150 – 250 ألف ل.س شهريا للطالب.

النقل بالسيارة الخاصة «5 – 6 طلاب فقط»: 300 – 350 ألف ل.س شهريا.

ويكرر السائقون المبررات نفسها كل عام: ارتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار والصيانة وتقلبات سعر الصرف، فضلاً عن طول المسافات وصعوبة الطرق. إلا أن النتيجة واحدة: عمل مريح بساعات أقل وربح أكبر مقارنة بالنقل العام، خاصة مع وجود مدارس خاصة تفتح بابا واسعا للأجور الخيالية.

لا ضمانات للسلامة والبدائل خطِرة

يبقى الضمان الوحيد للأهالي هو وعود السائق «بتحمّل المسؤولية» والحفاظ على سلامة الطلاب. غير أن الواقع يعكس صورة مقلقة، سرافيس مخصّصة لـ 14 راكبا تُحشر فيها 20 طالبا، غياب شبه تام للمشرفات اللواتي يُفترض أن يتابعن الطلاب داخل الحافلة، بيئة مكتظة تشكل بؤرة للأمراض والعدوى، وإرهاق جسدي ونفسي للطالب نتيجة طول ساعات الانتظار والتأخير عند التجمعات أو بسبب الازدحام المروري.

وما يزيد خطورة الأمر لجوء بعض الأسر إلى بدائل أقل تكلفة لكنها محفوفة بالمخاطر، مثل إرسال الطفل على دراجة هوائية وسط ازدحام المدينة.

الغياب الرسمي

يبقى السؤال: أين الرقابة الرسمية من هذا الواقع؟ فاستغلال حاجة الأهالي ونقص البدائل الآمنة يتركان الجميع تحت رحمة السوق والفوضى. ومن يتحمّل مسؤولية إدارة أزمة بهذا الحجم تُنهك فيها جيوب المفقرين وتزداد معاناتهم يوما بعد يوم؟

حق الفروغ... مقاربة تاريخية وقانونية لتحقيق التوازن والعدالة

ما إن سقطت سلطة الأسد حتى برزت مشكلة قديمة نشأت منذ منتصف القرن الماضي، هي مشكلة الإيجار القديم الخاضع للتمديد الحكمي، ولا سيما في العقارات التجارية المؤجرة وفق المرسوم التشريعي رقم 111 لعام 1952 وتعديلاته.

فقد طالب المالكون بإنهاء هذه العقود واستعادة أملاكهم، استناداً إلى القواعد العامة في القانون المدني التي تجعل العقد شريعة المتعاقدين، وأن المدة المتفق عليها شرط أساسي لا يعدل إلا برضا الطرفين. واعتبروا أن منح المستأجر حق البقاء بعد نهاية المدة بإرادته المنفردة تشريع استثنائي مخالف لمبادئ العدالة، إذ لا توازن بين الأجرة الزهيدة التي يتقاضونها وبين الأرباح التي يجنيها المستأجرون، خاصة مع تدني قيمة النقد وتخمينات الخبراء غير الواقعية. وقد زادت المشكلة مع تفتت الملكية بين الورثة وصعوبة بيع العقارات المشغولة، مما أفقدها جزءاً كبيراً من قيمتها.

في المقابل، تمسك المستأجرون بحقهم في إشغال هذه المحلات، استناداً إلى شرائهم «حق الفروغ» من المالكين، ودفعهم مبالغ وصلت أحياناً إلى 90% من قيمة العقار. وبرروا انخفاض الأجرة بأن المالك استوفى عند التعاقد بدل فروغ كبيراً عوضه عن القيمة الحقيقية للعقار، وأن عوائق التسجيل في السجل العقاري أو رغبة المالك بالاحتفاظ بالملكية كانت سبباً في عدم نقل الملكية لأسمائهم.

وحق الفروغ عرف تجاري قديم، بموجبه يدفع المستأجر مبلغاً للمالك مقابل تسليمه العقار وتمكينه من استثماره. وعُرف أيضاً باسم «خلو الرجل». وكان يترافق غالباً مع نقل التكليف الضريبي باسم المستأجر لإثبات التصرف، ولإعفاء المالك من الضرائب الناشئة عن الاستثمار. وقد نشأ هذا العرف بعد صدور المرسوم 1952/111 الذي كرّس مبدأ التمديد الحكمي دون تحديد مدة، بعد أن كانت المراسيم السابقة تمدد لآجال قصيرة فقط. فقد نصت المادة الخامسة منه على عدم الحكم بالتخلية إذا رغب المستأجر البقاء بعد انتهاء العقد، محدداً حالات الإخلاء بدقة. وبما أن النصوص اعتبرت من النظام العام، تولدت الحاجة إلى دفع الفروغ عند بدء العلاقة الإيجارية.

ظل العمل بالمرسوم قائماً حتى صدر القانون 6 لعام 2001 الذي أعاد مبدأ العقد شريعة المتعاقدين للعقود اللاحقة له، ثم القانون 10 لعام 2006، والقانون 20 لعام 2015 الذي منح المالك 10% عند كل تنازل عن الإيجار. وبذلك تلاشت الحاجة للفروغ وانتفى العرف تدريجياً.

اللجنة المشكلة لدراسة الإشكاليات

بتاريخ 2025/6/12 شكلت وزارة العدل لجنة لدراسة الصكوك المتعلقة بالإيجارات ذات التمديد الحكمي وتقديم مقترحات تحقق العدالة بين المالك والمستأجر. ودور هذه اللجنة استشاري بحت، إذ لا تعديل للتشريعات إلا بمثلها. ومع ذلك فإن توصياتها قد تكون أساساً لمشروع قانون جديد.

ونرى أن على اللجنة مراعاة المبادئ الآتية:

1- التمييز بين من سدد الفروغ ومن لم يسدده، إذ يختلف المركز القانوني، ولا يجوز إصدار حكم عام، بل يترك للقضاء سلطة تقدير كل حالة وفق استيفاء الفروغ من عدمه.

2- القرينة على استيفاء الفروغ، إبرام المالك عقداً بعد 1952 قرينة على قبضه للفروغ، حتى من دون دليل خطي، ويمكنه إثبات العكس فقط.

3- نقل التكليف المالي، قرينة أخرى على قبض الفروغ، إذ لا يتم إلا بتصريح المالك، ويفترض استيفاء المقابل قبل إجراء التصريح.

4- العرف التجاري، المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، ويجوز للمحكمة الاستعانة بالخبرة لإثباته.

5- القانون 20 لعام 2015، أعطى المالك نسبة من كل تنازل، ما قد يؤدي مع الوقت إلى استيفاء قيمة العقار وربما أكثر، مع بقاء الملكية باسمه واستمراره بالانتفاع.

6- شهرة المتجر، يجب تقدير ما أضفاه المستأجر من قيمة وشهرة على العقار عند تقدير التعويض.

7- القانون التجاري، يتيح بيع المتجر مستقلاً عن العقار، ما يستوجب احترام الحقوق المكتسبة للمشترين السابقين منعاً لزعزعة الثقة بالاستثمار والقوانين.

8- التخمين، لا يجوز مساواة العقار الخاضع للتمديد والمسدد فروغه بعقار شاغر، لأن المالك قد تقاضى فروغاً يقارب أحياناً قيمة العقار.

9- القضاء هو المرجع، لا يجوز إنهاء العقود بإرادة طرف واحد أو حتى بقرار جهة عامة، فذلك يلغي دور القضاء ويمس استقرار العقود ويضر بالثقة.

البعد الاجتماعي والثقافي

جانب مهم أن نسبة كبيرة من هذه العقارات عائدة إلى وزارة الأوقاف، وتقع في مراكز المدن القديمة. وهذه المحلات صارت جزءاً من الذاكرة الشعبية والتراث الحضاري. وزيادة ريعها تعود بالنفع العام، لكن قرارات الإخلاء قد تؤدي إلى تغيير الطابع التاريخي والثقافي للمدن، وإلى حلول مستثمرين غرباء يغيرون هويتها وديمغرافيتها. كما أن ارتفاع الإيجارات سيزيد التكاليف على المستهلكين، أي على المواطنين.

المطلوب تحقيق التوازن

حل مشكلة الفروغ والتمديد الحكمي يستوجب تحقيق توازن عادل بين المالكين والمستأجرين، بمراعاة القرائن والأعراف والحقوق المكتسبة، وعدم التضحية بالجانب الاجتماعي والثقافي في سبيل المكاسب المادية.

كما يجب أن يبقى القضاء المرجع الوحيد للفصل في النزاعات بما يضمن العدالة ويحفظ الثقة بالقانون.

الكتب المدرسية بين النقص والاهتلاك وحق الطفل...

مع بداية العام الدراسي الجديد في سورية، شهدت المدارس توزيع الكتب المدرسية على التلاميذ والطلاب، لكن التوزيع لم يكن كاملاً ولا عادلاً، إذ اقتصر على ما توفر من كميات في كل مدرسة. المؤسف أكثر أن معظم الكتب المسلَّمة ليست جديدة، بل قديمة، مستهلكة، وأحياناً ممزقة أو مليئة بإجابات مكتوبة مسبقاً.

هذه الظاهرة تحمل انعكاسات سلبية متعددة، خاصة على تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي- الحلقة الأولى، الذين هم في بداية طريقهم التعليمي ويحتاجون إلى أدوات مناسبة تشجعهم على التعلم.

أثر نفسي وتربوي سلبي

الطفل في سنواته الدراسية الأولى ينظر إلى الكتاب المدرسي على أنه ملكية شخصية وعلامة بداية رحلة جديدة. عندما يستلم كتاباً قديماً وممزقاً ومليئاً بالكتابات، يشعر بالخيبة وفقدان الحافز. هذا الإحباط المبكر قد يضعف تعلقه بالمدرسة ويؤثر سلباً على دافعيته للتعلم.

عوائق في عملية التعلم

الكتب المستهلكة كثيراً ما تكون غير صالحة للاستعمال، صفحات ناقصة، تمارين محلولة مسبقاً، أو رسومات مشوهة. في الحلقة الأولى، يعتمد التلميذ بشكل كبير على الكتاب لمتابعة شرح المعلم ولأداء واجباته. وجود كتب تالفة يعيق قدرته على الفهم والمتابعة، ويضع المعلم أمام صعوبات إضافية في ضبط العملية التعليمية.

غياب العدالة بين التلاميذ

بعض التلاميذ حصلوا على كتب جديدة أو بحالة جيدة، فيما تسلّم آخرون كتباً مهترئة. هذا التفاوت يخلق شعوراً بالتمييز وعدم المساواة بين الأطفال، ويؤدي إلى مقارنات نفسية قد تولّد شعوراً بالنقص لدى من لم يحصلوا على كتب جيدة.

أثر اجتماعي وتربوي بعيد المدى

الاعتماد على الكتب المستعملة بشكل مفرط يُضعف قيمة الكتاب كأداة تعليمية ويحول دون تكوين علاقة إيجابية بين التلميذ والقراءة. الطفل الذي لا يحترم كتابه لأنه قد استلمه بحالة سيئة قد لا يتعلم مستقبلاً كيف يحافظ على ممتلكاته التعليمية أو يقدّر أهميتها.

زيادة العبء على الأهل والمعلمين

حين لا يستطيع التلميذ الاعتماد على كتابه، يلجأ الأهل إلى تصوير صفحات من كتب أخرى أو شراء نسخ من السوق بأسعار مرتفعة، مما يشكّل عبئاً مادياً إضافياً على الأسر. كما يُضطر المعلم إلى بذل جهد مضاعف لتعويض النقص في المادة التعليمية.

ضمان حق الطفل في بداية دراسية لائقة

الكتاب المدرسي هو حجر الأساس في العملية التربوية، خصوصاً في مرحلة التعليم الأساسي الأولى، حيث تتشكل المفاهيم الأولى للتعلم والانضباط المدرسي. توزيع كتب قديمة ومستهلكة على التلاميذ لا يقتصر على كونه مشكلة إدارية، بل يتعداه ليصبح عائقاً نفسياً وتربوياً واجتماعياً يهدد جودة التعليم ويؤثر سلباً على نشأة الأطفال.

الحل يكمن في إيجاد آلية أكثر كفاءة لتأمين طباعة الكتب الجديدة، أو على الأقل إعادة تدوير الكتب المستعملة بطريقة تحفظ جودتها قبل تسليمها للتلاميذ، ضماناً لحق كل طفل في بداية دراسية لائقة.

قطاع الزراعة السوري: من البناء بعد

كان الأمن الغذائي تحدياً استراتيجياً طويل الأمد بالنسبة لسورية على مرّ تاريخها، وهو يعكس ليس فقط قدرة البلاد على إنتاج غذائها محلياً بل أيضاً على تعزيز سيادتها الوطنية. منذ الخمسينيات من القرن الماضي، اعتمدت سورية سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما جعلها واحدة من أكثر الدول استقراراً في منطقة شرق المتوسط من حيث الإمدادات الغذائية. وفي التسعينيات، تمكنت سورية - وفقاً للمعطيات المعلنة - من تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في إنتاج القمح، وهو المحصول الأساسي الذي اعتبر ركيزة الأمن الغذائي الوطني. لكن مع دخول الألفية الجديدة، واجهت الزراعة السورية تحديات متزايدة نتيجة التحولات الاقتصادية النيوليبرالية، وضعف البنية التحتية المائية، والجفاف الذي ضرب البلاد في الفترة ما بين 2006 و2010.

■ أحمد الرز

أدت العوامل السابقة إلى أزمة غذائية داخلية غير مسبوقة، وذلك حتى قبل عام 2011. ومع تحول البلاد نحو الصراع العسكري، كان الغذاء السوري على لائحة أكثر قطاعات الاقتصاد تعرضاً للضرر ، وهو ما انعكس في التقارير الدولية الدورية التي تثبت ارتفاعاً غير مسبوق في مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلاد، وانضمام مجموعات جديدة من السكان في كل عام إلى عداد المعرضين للخطر الغذائي بشكل خاص.

مرحلة تطوير قطاع الزراعة بعد الاستقلال

تعود جذور السياسات الزراعية الشاملة في سورية خلال القرن الماضي إلى عقدي الخمسينيات والستينيات، عندما تبنت الحكومات السورية برامج شاملة لما يسمى بالإصلاح الزراعي، ركزت على توزيع الأراضي وتنظيم استخدام الموارد المائية، واستكمال العمل على مشاريع كبرى مثل مشروع الفرات الذي كان حجر الزاوية في الاستراتيجية الزراعية للدولة السورية.

خلال تلك الفترة، تمكنت سورية من تحويل الزراعة إلى أحد محركات الاقتصاد الوطني. كانت مشاريع الري المدعومة من الدولة، إلى جانب تحسين البذور المحلية، من أهم عوامل تعزيز إنتاجية المحاصيل. على سبيل المثال، أدى تحسين بذور القمح بالتعاون مع مركز الأبحاث الدولية في المناطق الجافة «ICARDA» إلى زيادة غلة القمح بشكل كبير. كما قدمت الحكومة دعماً كبيراً للمزارعين من خلال توفير الأسمدة المدعومة والوقود بأسعار منخفضة.

بناءً عليه، شكلت الزراعة في السبعينيات والثمانينيات حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي لسورية، ثم توقف النمو في هذا القطاع تقريباً خلال السنوات اللاحقة، حيث ساهمت الزراعة بنسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001، ووظفت حوالي 17% من القوة العاملة.

شكلت الزراعة في السبعينيات والثمانينيات حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي ثم توقف النمو تقريباً خلال السنوات اللاحقة

التدمير الممنهج قبل 2011 وبعده

في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، دخلت سورية مرحلة جديدة من التحولات الاقتصادية التي ركزت على تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص. وكان لهذه السياسات تأثير سلبي على القطاع الزراعي بشكل فائق.

وأحد الأمثلة البارزة على هذه السياسات كان إصدار القانون رقم 56 لعام 2004، الذي سمح لأصحاب الأراضي بإنهاء عقود المزارعين وإبرام عقود مؤقتة بدلاً منها. حيث أدى هذا القانون إلى فقدان الفلاحين لحقوقهم التاريخية في العمل على الأراضي، مما تسبب في نزوح عدد كبير منهم من المناطق الريفية إلى المدن. وتشير التقديرات إلى أن عدد العمال الزراعيين انخفض بنسبة 40% بين عامي 2002 و2008 بسبب سوء إدارة الأراضي والمياه، وهو تحول أثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي المحلي.

في الوقت نفسه، ضرب البلاد جفاف شديد بين عامي 2006 و2010، مما تسبب في واحدة من أسوأ الأزمات الزراعية في تاريخ سورية الحديث. انخفض إنتاج القمح بنسبة 47%، بينما شهد إنتاج الشعير انخفاضاً أكبر بنسبة 67%. وفي المناطق غير المروية، كان الوضع أكثر كارثية حيث انخفض الإنتاج بنسبة 82%، ولم تكن الحكومة – وفق تقاريرها الرسمية – قادرة على تلبية احتياجات السكان الغذائية بشكل كامل، واضطرت سورية لأول مرة في تاريخها إلى الاعتماد على المساعدات الغذائية الدولية، حيث تلقى مليون شخص دعماً غذائياً من وكالات الأمم المتحدة.

قبل الحرب، كانت سورية تنتج نحو 4 ملايين طن من القمح سنوياً، وهو ما يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي وتصدير فائض يبلغ حوالي 1,5 مليون طن إلى دول مثل الجزائر وتونس وإيطاليا. ومع انفجار الأزمة، انخفض الإنتاج بشكل حاد إلى 1,8 مليون طن في 2014. والأمر لم يتوقف عند القمح، فقد انخفض إنتاج الشعير من 747 ألف طن في المتوسط بين 2010–2014 إلى 594 ألف طن في 2014. أما إنتاج الذرة، فقد تراجع أيضاً بنسبة 15% خلال الفترة ذاتها.

نقص المياه: إشكالية أخرى لم تجد حلاً

تعد الموارد المائية واحدة من أهم المكونات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. وفي سورية، تأثرت السياسات المائية بعوامل جغرافية وسياسية واجتماعية. منذ الخمسينيات، ركزت الحكومات على مشاريع الري الكبرى مثل مشروع الفرات، الذي ساهم في تحويل المناطق الصحراوية في الجزيرة إلى أراض زراعية منتجة. ومع ذلك، أدى الاستخدام المفرط للموارد المائية إلى استنزاف الأحواض الجوفية.

في عام 2007، استهلكت سورية 19,2 مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يزيد بـ 3,5 مليار متر مكعب عن معدل التجدد الطبيعي للمياه. كما أن اعتماد الري على الآبار غير المرخصة أدى إلى استنزاف خطير للموارد المائية. على سبيل المثال، جف نهر الخابور، أحد الأنهار التاريخية في سورية، بحلول عام 2001. وهذا الاستنزاف غير المستدام للموارد المائية

الاستقلال إلى سنوات النهب والدمار

كان له تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي، وأدى إلى تقليل المساحات المزروعة مع مرور الوقت.

وبالإضافة إلى الجفاف، عانت سورية من تدهور التربة بسبب الاستخدام المكثف للأسمدة والممارسات الزراعية غير المنظمة. وفي المناطق الشمالية الشرقية، أدى سوء إدارة مشاريع الري إلى تملح الأراضي، مما جعل مساحات شاسعة غير صالحة للزراعة. كما ساهم تغير المناخ العالمي في جعل الظواهر الطبيعية مثل الجفاف أكثر حدة وتكرارا.

ومع بداية الحرب، تفاقمت هذه التحديات البيئية. حيث تضررت الأنظمة البيئية بشكل كبير بسبب عمليات القصف المتبادل، وحرق المحاصيل في أوقات مختلفة، وعمليات نزوح السكان. كما أن التلوث الناجم عن استخدام المياه الملوثة في الري أدى إلى تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء. وفي الكثير من المناطق الريفية، اضطر المزارعون إلى تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات بسبب ارتفاع أسعارها ونقص توافرها، مما أدى إلى انخفاض غلة المحاصيل.

تدمير الزراعة كدافع للهجرة والنزوح

منذ عقود، كانت المناطق الريفية تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. لكن مع تراجع الإنتاج الزراعي بسبب السياسات النيوليبرالية والجفاف والحرب، ارتفعت معدلات الفقر بشكل حاد في الريف السوري. في منطقة الجزيرة، التي كانت تُعد «سلة غذاء سورية»، وصل معدل الفقر إلى 80% بحلول عام 2010، أي قبل الحرب مباشرة. وتسببت هذه الأزمة في نزوح جماعي للسكان من المناطق الريفية المتضررة إلى المدن الكبرى مثل دمشق وحلب. وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادرة في عام 2009، إلى أن نحو 300،000 عائلة نزحت من منطقة الجزيرة إلى ضواحي المدن السورية وإلى لبنان، حيث واجهوا ظروفا معيشية صعبة.

قبل الحرب، كانت منطقة الجزيرة السورية تنتج حوالي ثلثي القمح السوري. لكن الصراع دمّر البنية التحتية للري، وأدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي. وأصبحت تكاليف نقل القمح من الجزيرة إلى دمشق باهظة جدا، حيث ارتفعت من 130 دولارا للطن الواحد قبل الحرب إلى حوالي 310 دولارات وبشكل خاص بسبب الإتاوات التي فرضتها السلطة الساقطة على عمليات النقل. وشكل هذا الأمر ذريعة للنخب الاقتصادية للنظام السوري للانتقال نحو استيراد القمح من الخارج بوصفه «أرخص نسبيا».

إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة يتطلب الدعم الفعلي

بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الزراعية، تعاني سورية من تحديات بنيوية في قطاع الزراعة. حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 40% من القوى العاملة الزراعية قد فقدت منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بينما انخفض عدد المواشي بشكل كبير. على سبيل المثال، انخفض عدد الأغنام من 15 مليونا إلى حوالي 9 ملايين فقط. وفي الوقت نفسه، أدى الحفر العشوائي للآبار إلى استنزاف خطير للمياه الجوفية، مما يهدد استدامة الزراعة على المدى الطويل .

وأدت الحرب إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الزراعية. فمن بين 140 صومعة حبوب كانت موجودة قبل الحرب، لم يتبق سوى 22 صومعة تعمل بحلول عام 2016. كما فقدت البلاد 70% من قدراتها في طحن الحبوب نتيجة الحرب ونهب المعدات. إضافة إلى ذلك، تضررت مشاريع الري بشكل كبير، حيث أصبح حوالي 50% من الأراضي المروية غير صالحة للزراعة بسبب نقص الوقود وتعطل المضخات.

فوق ذلك، تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة «FAO» إلى أن إنتاجية الأراضي المزروعة تراجعت بنسب تصل إلى 50% في بعض المناطق، بسبب نقص البذور والأسمدة.

واليوم، تتفق معظم البحوث الاقتصادية في العالم حول أن إعادة بناء القطاع الزراعي في سورية تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتغيير الجذري في السياسات بما فيها السياسات الزراعية. ومن الضروري أولا وقبل أي شيء إعادة الدعم الحكومي للمزارعين وتطوير تقنيات الزراعة المستخدمة للتغلب على التحديات البيئية والاقتصادية.

في منطقة الجزيرة التي كانت تُعد «سلة غذاء سورية» وصل معدل الفقر إلى 80% بحلول عام 2010 أي قبل الحرب مباشرة

جاء موسم صويا الأمريكي والاستيراد الصيني صفر!

في حزيران 2025، وما إن دوّى جرس افتتاح بورصة شيكاغو للعقود الآجلة حتى كان المتعاملون يحدّقون في ذلك «الصفر» على الشاشات - في تقرير فحص الصادرات الصادر عن وزارة الزراعة الأمريكية «USDA»، ظهرت كمية شحن فول الصويا إلى الصين للأسبوع السابق «0,0». هذه هي المرة الأولى منذ عشرين عاماً يَرون فيها رقماً صادماً كهذا خلال موسم التصدير الصيفي.

■ نورلانسيد
ترجمة: أوديت الحسين

والأكثر إذهالاً أنّ هذا «الصفر» استمرّ أربعة أسابيع كاملة: من 1 أيار إلى 31 أيار، لم تبحر سفينة بضائع واحدة عبر المحيط الهادئ باتجاه الموانئ الصينية محمّلة بفول الصويا الأمريكي. وبعد ذلك، نشرت الجمارك الصينية جدولها الشهري المفصّل فحذفت ببساطة خانة «أمريكا»، ولم تُبقِ سوى ملاحظة باردة تقول: «ابتداءً من أيار 2025، لم تعد الصين تستورد فول الصويا من أمريكا».

ومما تلا ذلك، لم يتبدّد هذا الذهول: في تموز وآب وأيلول بقي الرقم البارد «0,0» على حاله، وكأنّ الزمن تجمّد إلى غمامة ثقيلة تخيّم على قلوب مزارعي فول الصويا في أمريكا.

في مثل هذا الوقت من كل عام، كان المزارعون في أمريكا يذهبون إلى الحقول مبتهجين لحصاد فول الصويا، لأن هذا هو توقيت بدء طلبات الشراء من المشترين الصينيين. غير أنّ مشهد هذا العام كان مختلفاً تماماً: تحت «طعنة» حرب الرسوم التي شنّها ترامب، تأخر المشترون الصينيون، فإلى أين تمضي محاصيل هذا العام؟

في الجهة الأخرى من الكوكب، في مدينة داليان الصينية، كان اللوح الإلكتروني في مركز تنظيم حركة الميناء يعرض مشهداً آخر تماماً: أعلام البرازيل والأرجنتين وروسيا وإثيوبيا، بل وحتى علم تنزانيا الذي يظهر لأول مرة، تومض بين «رست السفينة» و«بانتظار التحميل». بهذه الحبّة، أعلن فول الصويا في صيف 2025 وداع النظام القديم، وكتب السطر الأول في هوامش النظام الجديد.

«المسار الذهني» لتجارة فول الصويا

لطالما كانت تجارة فول الصويا ثقلاً رئيسياً في التجارة الزراعية بين الصين وأمريكا. ومن أجل الاندماج الأفضل في النظام التجاري الدولي الذي كانت تقوده أمريكا آنذاك، التزمت الصين في بروتوكول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 بإلغاء إدارة الحصص لواردات فول الصويا، واعتمدت رسماً جمركياً موحَّداً بنسبة 3% على استيراده، ثم تصاعدت واردات الصين من فول الصويا الأمريكي بسرعة.

في عام 2016، وصل ترامب إلى الحكم وأطلق حرب الرسوم. وبفعل الرسوم، كانت واردات الصين من فول الصويا الأمريكي قد بلغت 32,58 مليون طن في 2017، لكنها في 2018 هوت إلى 16,64 مليون طن، ثم عادت تدريجياً في السنوات اللاحقة إلى حدود 20 مليون طن. أما نقطة التحول الفعلية فكانت في 2022 – بسبب الجائحة – إذ ظهر تصحيح هبوطي ضمن اتجاه نمو الطلب الصيني، وبدأت مصادر أخرى تحلّ محل البائعين الأمريكيين.

يمكن القول: إن «العودة إلى الصفر» لم تكن حادثاً مفاجئاً، بل هي نقطة النهاية لمسار استمر قرابة عشرين عاماً تحوّلت فيه تجارة فول الصويا بين الصين وأمريكا من «تكامل عال» إلى «فكّ ارتباط بنيوي». ففي الفترة 2004–2024، شهدت العلاقة التجارية أربعة منعطفات كبرى، وكان فول الصويا «مناخاً محلياً» داخل «المناخ الكلي» لذلك التحوّل.

في كانون الأول 2001 انضمّت الصين رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية، وفي 2004 ألغت حصص التعرفة على فول الصويا، ممهدة الطريق لدخول واسع النطاق للفول الأمريكي إلى السوق الصينية. وقد تزامن ذلك مع فترة الانفتاح الصيني الواسع، واستقبال كميات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية والمواءمة مع الاقتصاد العالمي. لكن هذا الانفتاح، موضوعياً، قدّم تنازلاً عن «فاعلية» السوق المحلية؛ ومن هنا اندلعت «أزمة فول الصويا» المشهورة، إذ انهارت صناعة العصرنة في قطاع الزيوت والحبوب أمام تقلبات أسعار الفول الأمريكي، وانتهى الأمر بأن وقعت الصناعة بأسرها في قبضة رؤوس الأموال الأجنبية.

جاء المنعطف الثاني في 2008، حيث تسبّبت أزمة الرهن العقاري في إعصار مالي أمريكي. ولإنقاذ السوق، نفّذ الاحتياطي الفدرالي ثلاث جولات من التيسير الكمي، فضعُف الدولار، بينما انخفضت عملات بلدان أمريكا الجنوبية، مثل: البرازيل والأرجنتين، فتوسّع المزارعون هناك في الزراعة، وبدأت ميزة السعر تميل لمصلحتهم. وفي 2012، تجاوزت حصة أمريكا الجنوبية لأول مرة حصة أمريكا في واردات الصين من فول الصويا. بقيت الكميات الأمريكية في نطاق ملايين الأطنان، لكن حصتها هبطت إلى أقل من 40%، خلال تلك الفترة برزت إمكانات أمريكا الجنوبية في فول الصويا، لتصير لاحقاً قاعدة «البديل» عن أمريكا.

ثمّ ابتداء من 2013، انطلقت موجة تمدّن صينية واسعة، ونما معها التوسع في التربية الصناعية والانتقال إلى زيوت طعام أفضل، وارتفاع الطلب على بروتينات دقيق الصويا، فحدثت «موجة توسّع» ثانية لطلب فول الصويا الأمريكي. في موسم 2017/2016 بلغت واردات الصين من الفول الأمريكي رقماً قياسياً بنحو 32 مليون طن، أي 60% من إجمالي صادرات أمريكا منه.

بعد «لقاء شي–ترامب» في 2017، أطلقت «خطة التعاون الاقتصادي للمئة يوم»، فصار فول الصويا السلعة رقم واحد لدى الصين لمعادلة العجز في تجارة البضائع. وخلال زيارة ترامب للصين جرى توقيع عقد إطار بـ 25 مليون طن، فقفزت عقود فول الصويا الآجلة، وظنّ أهل الصناعة أنّ «العصر الذهبي» قد عاد.

لكن بالتدريج تحوّلت فول الصويا إلى ورقة سياسية في يد ترامب خلال حرب الرسوم؛ وصارت «الطلبية» خطاباً شعبوياً للفوز السياسي لدى المزارعين. وهنا تحديداً جرى دقّ «نعي» صادرات الفول الأمريكي إلى الصين. لقد كان احتكار الفول الأمريكي للسوق الصينية سبب انهيار الصناعة الصينية سابقاً، أما اليوم فقد صار اعتماد أمريكا على السوق الصينية قيوداً تكبّل ورقة الضغط ذاتها.

تلا ذلك المنعطف الرابع. لم يدم الحُسن طويلاً، فلكل ذروة هبوط. خلال فترة ترامب الأولى تصاعدت الحرب على الصين في التكنولوجيا والتجارة، فطعن المزارعون الأمريكيون الذين كان بوسعهم أن يربحوا كثيراً. في تموز 2018 فرضت الصين رسوماً إضافية بنسبة 25% على الفول الأمريكي، ثم 10% في أيلول، ليصل المجموع إلى 36%، فتلاشت قدرة الفول الأمريكي على المنافسة بعد الرسوم.

في أيار 2019، ومع تعثر المفاوضات، أوقفت الصين كل مشتريات الفول الجديدة من أمريكا، واتجهت إلى «اكتساح» السوق البرازيلية؛ فبرزت مصادر أمريكا الجنوبية بقوة. في ذلك العام بلغت صادرات البرازيل إلى الصين 57 مليون طن، بزيادة 34%، لتستحوذ على 75% من إجمالي واردات الصين.

وتوالت المصائب: في 2020 عطّلت الجائحة سلاسل التوريد، وانخفض منسوب نهر المسيسيبي، فاختنقت القدرة اللوجستية الأمريكية، وتعثّرت ضمانات التسليم، فواصلت الصين تحوّلها الكبير نحو أمريكا الجنوبية. وحتى عندما رفعت حرب روسيا وأوكرانيا أقساط التأمين في البحر الأسود، لم يستفد الأوروبيون كثيراً، لأن «مفاجأة» البرازيل والأرجنتين كانت قد رسّخت موقعها. وهكذا استمرت حصة الفول الأمريكي في السوق الصينية بالتراجع.

في 2024 بلغت واردات الصين من فول الصويا 105 ملايين طن، لم تحتل أمريكا منها سوى نحو 20 مليون طن.

وفي النصف الأول من 2025، لم تتجاوز واردات الصين من الفول الأمريكي 3 ملايين طن، بينما بلغت من البرازيل 38,5 مليون طن. ومع انطلاق موسم الشراء الصيفي، توقفت شركات الاستيراد الصينية عن شراء الفول الأمريكي؛ وفي ظل الرسوم، وسياسات الشراء المستدام، وخطة «إنعاش فول الصويا» المحلية، و«المزاحمة الرباعية» من المنافس البرازيلي– صار الاستيراد الأمريكي صفراً.

أعلام البرازيل والأرجنتين وروسيا وإثيوبيا بل وحتى علم تنزانيا الذي يظهر لأول مرة تومض بين «رست السفينة» و«بانتظار التحميل»

عين ترما تغرق في أزماتها... تزايد سكاني فوق بنية تحتية منهارة

تعيش بلدة عين ترما في ريف دمشق أوضاعاً خدمية متردية وصلت إلى حدود لم يعد من الممكن السكوت عنها. فمع تزايد عدد السكان بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، تفاقمت الأزمات المزمنة التي تعاني منها البلدة منذ سنوات، لتتحول إلى واقع خانق فوق بنية تحتية مهترئة لم تعد قادرة على تحمّل الضغط الإضافي.

طرق محفّرة تتحول إلى مستنقعات

الشوارع الرئيسية والفرعية مليئة بالحفر والتشققات، ومع ازدياد الحركة المرورية الناتجة عن تزايد السكان، أصبحت هذه الطرق مصائد خطرة. ومع قدوم الشتاء، ستتحول تلك الحفر إلَى برك من الطين والماء، في مشهد يومي سيعرقل حياة الجميع ويضاعف معاناة الأطفال والطلاب في طريقهم إلى مدارسهم.

شبكات عاجزة وخدمات غائبة

شبكة الصرف الصحي المتهالكة لم تعد قادرة على استيعاب الكثافة السكانية المتزايدة، ما يجعل خطر انسدادها وفيضانها أقرب من أي وقت مضى.

أما الكهرباء فهي غائبة لفترات طويلة، والاتصالات تكاد تكون مقطوعة، فيما الإنترنت أشبه بترف مفقود. السؤال الذي يطرحه الأهالي هنا: كيف يمكن لبلدة يتزايد عدد سكانها بهذا الشكل أن تُترك من دون أي تعزيز أو تطوير في خدماتها الأساسية؟

القمامة والردميات... مشهد يتفاقم

تكدس القمامة بات سمة يومية، فعدد الحاويات قليل وفترات تفريغها متباعدة، ومع زيادة السكان تضاعفت كمية النفايات، لتتحول الشوارع إلى بيئة غير صحية. أضف إلى ذلك الردميات ومخلّفات البناء التي لا تزال مكدسة من دون ترحيل، وكأنها أصبحت جزءاً من الواقع المفروض على الأهالي.

بلدية بلا إمكانيات... ومسؤولون بلا مبادرة

من الواضح أن البلدية عاجزة وحدها عن مواجهة هذه الأزمات، فالإمكانيات ضعيفة والآليات محدودة، بينما الضغوط تتضاعف مع كل زيادة سكانية جديدة. لكن السؤال الأهم: أين محافظة ريف دمشق؟ أين الوزارات الخدمية المعنية؟ إلى متى يبقى العبء ملقىً على عاتق الأهالي وحدهم؟

مطالب الأهالي... حقوق لا تحتمل التأجيل

أهالي عين ترما يطالبون بحلول عاجلة تتناسب مع الزيادة السكانية الحاصلة، تبدأ بإعادة تأهيل الطرق، وصيانة شبكة الصرف الصحي، وضمان الكهرباء والاتصالات بشكل منتظم، وزيادة عدد الحاويات وتكثيف حملات النظافة، وترحيل الردميات فوراً.

هذه ليست مطالب كمالية، بل حقوق بديهية لأي مواطن، فكيف إذا كانت البلدة قد تضاعف عدد سكانها فوق بنية تحتية متهالكة أصلاً؟

ريف دمشق بأكمله في الصورة

ما يحدث في عين ترما ليس حالة فردية، بل صورة عامة تتكرر في معظم بلدات ريف دمشق القريبة والبعيدة، حيث البنية التحتية القديمة نفسها تقف عاجزة أمام تزايد سكاني سريع، والخدمات غائبة وكأن الأهالي يعيشون خارج خارطة الاهتمام.

لقد حان الوقت ليتحمل المسؤولون واجباتهم كاملة، فالصبر قد نفد والمعاناة تجاوزت الحدود، ولم يعد مقبولاً أن تبقى حياة الناس معلقة بوعود لا تُنفذ.

وعود على الورق... وخدمات على الأرض تعاني

في سورية، يبدو أن قطاع الاتصالات يعيش دائماً في عالمين متوازيين، تصريحات تفاؤلية على الورق، وواقع مؤلم على الأرض. وزير الاتصالات، عبد السلام هيكل، أعلن أخيراً أن خدمات الخليوي ستشهد «تحولاً جذرياً» مع بداية عام 2026، مع وعد «بأفضل شبكة على الإطلاق». وعود مماثلة تتكرر منذ أشهر قليلة فقط، لكن المواطن السوري لا يرى أي أثر ملموس على أرض الواقع.

ومن هنا يعلق السوريون بسخرية شعبية: «لو بدها تشتي كانت غيمت»، في إشارة مباشرة إلى التباين بين الكلام الكبير والنتائج التي تصل إلى المستخدم النهائي.

المكالمات... لعبة الحظ

على الأرض، المكالمات الهاتفية لا تزال مغامرة يومية. الكثير من المستخدمين يشكون من انقطاع الاتصال بشكل متكرر، وإشارة ضعيفة تجعل إجراء محادثة بسيطة أمراً صعباً. حتى في المدن الكبرى، التي من المفترض أن تكون مغطاة بشبكات مستقرة، يجد المواطن نفسه يحاول إعادة الاتصال عشرات المرات قبل أن ينجح.

الإنترنت... بطء يتحول إلى كابوس

أما الإنترنت، فهو قصة أخرى من المعاناة. سرعات بطيئة جداً تجعل أي عمل على الشبكة تجربة مرهقة، سواء كان تصفحاً للويب أو متابعة محاضرات التعليم عن بعد، وحتى مشاهدة مقطع فيديو قصير تتحول إلى اختبار للصبر. ومع ارتفاع الأسعار، يشعر المواطن أن ما يدفعه لا يعكس أي قيمة حقيقية مقابل الخدمة المقدمة.

البنية التحتية... على هامش التطوير

أحد الأسباب الرئيسية لهذه المشاكل هو تردي البنية التحتية. شبكات الجيل الثالث والرابع لم تشهد تحديثات جذرية منذ سنوات، وهو ما يؤدي إلى انقطاعات مستمرة وتأخير وصول الإنترنت حتى للمناطق المركزية. الاستثمار في تطوير الشبكات محدود، والوعود الحكومية المتكررة لم تترجم إلى أي تحسن ملموس.

وعود متكررة... والنتائج نفسها

على الرغم من تصريحات الوزير المتفائلة، الواقع اليومي للمواطن يشهد الاستمرار في المشاكل القديمة نفسها، بطء الإنترنت، ضعف الإشارة، انقطاع المكالمات، وأسعار مرتفعة. حتى الوعود بإدخال خدمات الجيل الخامس تبدو بعيدة المنال، تاركة المواطنين في دائرة انتظار طويلة، في حين تتكرر التصريحات كل عدة أشهر وكأن شيئاً لم يتغير.

الشعب يقول كلمته

بالسخرية المحببة للسوريين، يعلق المواطنون على هذه الوعود المتكررة: «لو بدها تشتي كانت غيمت». تعليق يلخص شعورهم بالفجوة بين الوعود الكبيرة والواقع اليومي الذي يعيشونه، وكأن الوعود تبقى حية على الورق وماتت على الأرض.

اختبار 2026

مع اقتراب عام 2026، يبقى السؤال: هل هذه المرة ستتحول وعود الوزير إلى حقيقة؟ أم إن قطاع الاتصالات سيستمر في كونه مجرد شعارات ووعود متكررة دون ترجمة عملية؟

الواقع يضع الوزارة أمام امتحان حقيقي، والمواطنون السوريون مستعدون للنقد والسخرية والمقارنة بين الكلام والواقع، ولن ينسوا هذا الفارق الكبير بسهولة.

مراجعات لكتب حديثة عن أزمة الدولار والرأسمالية والصين «2»

نكمل في هذه المادة استعراض أبرز ما جاء في مراجعات قام بها الباحث الاقتصادي المعروف مايكل روبرتس مؤخَّراً لبعض الكتب المنشورة حديثاً «2025» حول اتجاهات الاقتصاد العالمي وأزمة الدولار الأمريكي، بما في ذلك كتب حديثة عن الصين.

■ مايكل روبرتس
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

كتاب «المشروع النيوليبرالي وتفكيك الديمقراطية» بقلم كوين سلوبوديان، احتوى على سرد مكشوف لكيفية تحول الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، كما قدمه اقتصاديون موضوعيون مفترَضون مثل فريدريك هايك، إلى سياسات نيوليبرالية للخصخصة، وضرب النقابات، وتدمير الخدمات العامة وإلغاء القيود التنظيمية. ويجادل سلوبوديان بأن الليبراليين اليمينيين المناهضين للديمقراطية الحاليين لا يعارضون التجارة الحرة والأسواق «باستثناء العَمالة المهاجرة» وهم «النسل غير الشرعي لهذا الخط الفكري». هؤلاء الأوغاد يؤمنون بالفصل العنصري: لا ينبغي خلط الأعراق، ويزعمون أن العرق الأبيض هو الذي يتمتع بمعدّلات ذكاء أعلى، متذرعين بتطوّر تكنولوجيا المعلومات في «الشمال» العالمي. ففي خضم الأزمة العالمية، اضطر ميزس وهايك، وهما من أبناء مذهب «السوق الحرة»/ الليبرالية الجديدة، إلى الدعوة للهروب من «الديمقراطية» إلى أطر اجتماعية وسياسية وصائية وحتى قمعية. وكذلك يبدو أن أزمة الدولار تجبرهم حتى على الاعتراف باللجوء إلى ما له قيمة حقيقية مثل «الذهب»، حيث ناديا بالتخلص من أموال الدولة والتوجه إلى «المعدن الثقيل في اليد». ويجدر بالذكر أن هايك جادل في كتابه «الطريق إلى العبودية» بأن سيطرة الدولة «ويقصد الدولة الرأسمالية» ستقضي في نهاية المطاف على «الديمقراطية» وحرية اقتصاد السوق.

ذهب هايك إلى تشيلي بعد الانقلاب العسكري الذي نصَّب الجنرال بينوشيه. كما نظَّم اجتماعات جمعية مونت بيليرين الليبرالية المؤيِّدة للسوق الحرة في «فينا ديل مار» في تشيلي عام 1981، في ذروة الديكتاتورية. وأجرى مقابلة مع صحيفة إل ميركوريو المؤيدة للحكومة «لم تكن هناك بالطبع أي صحف مناهضة للحكومة في ذلك الوقت» حيث نُقل عنه قوله «أميل إلى ديكتاتورية ليبرالية وليس إلى حُكومة ديمقراطية حيث تكون كلّ الليبرالية موجودة». يجادل سلوبوديان بأن هذه الآراء انتشرت في القرن الحادي والعشرين مع أمثال جايير بولسونارو في البرازيل، وميلي في الأرجنتين، وسيباستيان كورتس في النمسا، ودونالد ترامب في الولايات المتحدة.

كُتب جديدة عن الصين

صدر كتابان جديدان عن الصين. في كتاب «الصين في صعود: تحوُّل القوة الهيكلية في عصر التعددية القطبية»، يستند إيفي جان جوركان وكان دوندوران إلى مفهوم «القوة الهيكلية» للباحثة الاقتصادية البريطانية الراحلة سوزان سترينغ لتفسير صعود الصين. ولكنهم يحبّون نهج سترينغ للتنمية لأنّ نهجها انتقائي، يجمع بين «رؤى من وجهات نظر مختلفة، بما في ذلك الواقعية والليبرالية والبنائية والماركسية». وصحيح أنّ المؤلّفين باستخدام هذا المزيج الفكري جادلا بأن الصين لم تنهض لأنها قوة سياسية عدوانية؛ بل كان صعودها يرجع إلى «التنمية الاقتصادية الهيكلية»، لكن مع ذلك [يقول روبرتس] يبدو لي أن الكتاب يفتقر إلى أيّ رسالة واضحة حول الأسباب العميقة لصعود الصين.

أمّا الخبير الاقتصادي الصيني «شياوهوان لان» فيتحدث بشكل أكثر دقة في كتابه: «كيف تعمل الصين». هذا الكتاب من أكثر الكتب مبيعاً في الصين. ويجادل مؤلّفه بأنّ صعود الصين لا يرجع في المقام الأول إلى صعود قطّاعها الرأسمالي، بل يرجع بشكل رئيسيّ إلى دور الدولة. ولكن مع ذلك يتابع المؤلّف فيقول إنّ «التأكيد على دور الحكومة لا يعني بالتأكيد الدعوة إلى اقتصاد مخطّط». ويدَّعي أنه لا يوجد الآن اقتصاد مخطط على الطراز السوفييتي في الصين، وأن مثل هذا الحديث «خارج الموضوع». إنّني أجد هذا الاستنتاج غريباً وغير متوافق مع سياسة الحزب الشيوعي، والتي رغم أنها قدنأن لا تكون تخطيطاً مركزياً على الطراز السوفييتي، لكنّها لا تزال سياسة تقدِّم خطّة مدتها خمس سنوات لأهداف التنمية في الصين، وتعمل على أن تلتزم بالخطّة كلّ من جهاز الدولة والقطاع الخاص. يعتقد شياوهوان لان أنّ النظام الاقتصادي الصيني يتكوّن من ثلاثة مكونات: حكومات محلية ذات قدر كبير من الموارد وحرية كبيرة في التصرف، وحكومة مركزية قوية ذات قدرة قوية على التنسيق والتحكم، ونظام بيروقراطي منظم جيداً مع رأس مال بشري قوي. لكنني [روبرتس] أعتقد أنه من المهمّ أن نضيف: قطاع التمويل المملوك للدولة والمؤسسات الحكومية الكبيرة في جميع القطاعات.

تناقضات الرأسمالية في القرن 21

نشر الخبير الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي كتاباً جديداً يروي حواراً بينه وبين مايكل ساندل. بيكيتي معروف لدى كثيرين بأنه الخبير الكبير في عدم المساواة في الثروة في جميع أنحاء العالم، ويشتهر بكتابه السابق «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» الذي اقتحم وسائل الإعلام الاقتصادية السائدة منذ أكثر من عشر سنوات. يدرّس مايكل ساندل الفلسفة السياسية في جامعة هارفارد، ووصف بأنه «عالم أخلاقي لامع» «نيوزويك» و«أكثر فيلسوف حيٍّ تأثيراً في العالم». «نيو ستيتسمان».

في كتابهما المشترك «المساواة: معناها وأهميتها»، يناقش بيكيتي وساندل كيفية الحدّ من «أو القضاء على» عدم المساواة في العالم. لكنهما يريان بأن الطريق إلى ذلك ممكن عبر ضوابط على رأس المال لمنع الأغنياء والشركات من إخفاء ثرواتهم في الملاذات الضريبية عالمياً، كما يدعو بيكيتي إلى العودة إلى الضرائب التصاعدية على الدخول التي ألغتها تدريجياً الحكومات النيوليبرالية منذ 40 عاماً. فيبدو أن بيكيتي وساندل يتفقان على شكل من أشكال «الاشتراكية الديمقراطية»، والتي تتلخّص في زيادة توفير الخدمات العامّة، بما في ذلك الصحة والتعليم، وإدخال تمثيل أقوى للعمّال في مجالس إدارة الشركات «لتوسيع المشاركة والانخراط في عملية صنع القرار في جميع أنحاء الاقتصاد». ولكن بالنسبة لي [مايكل روبرتس]، يبدو أنّ هذا يعود إلى سياسات الديمقراطية الاجتماعية، وتحديداً محاولة الإصلاح التدريجي للرأسمالية عسى أن تصبح أكثر عدالة وسهولة في الإدارة؛ وهي سياسات فشلت فشلاً ذريعاً في سبعينيات القرن الماضي عندما انتهى العصر الذهبي للرأسمالية بعد الحرب. فالمشكلة هنا إذا تكمن في عدم رؤية التناقض الذي يفسّر السبب العميق لوجود عدم المساواة. وكان هذا أيضاً بالمناسبة أحد مَواطن الضعف في العمل الضخم الذي قدّمه بيكيتي في عام 2014. إن السبب العميق لعدم المساواة في الرأسمالية ينشأ من استغلال رأس المال للعمل [هذا هو التناقض الأساسي]، وبالتالي لن يتم التخلص من عدم المساواة أو حتى الحدّ منه بشكل كبير، بمجرّد الاكتفاء بمحاولة إعادة توزيع الثروة والدخل بواسطة سياسات الضرائب التصاعدية أو تحسين الخدمات العامة فقط، فاستمرار التراكم الرأسمالي سيؤدي بالضرورة إلى المزيد من الاستغلال وتفاقم عدم المساواة.

إذا لم تتم مواجهة الرأسمالية بنضال طبقي للإطاحة بها فقد ينهار المحيط الحيوي وتنهار إعادة الإنتاج الاجتماعي على نطاق واسع

الأزمة التاريخية: نهاية الرأسمالية أو نهاية البشرية

وأخيراً، يقدم ويليام آي. روبنسون تحليلاً «للصورة الكبيرة» للأزمة العالمية للرأسمالية، في كتابه، «الأزمة التاريخية: استنزاف الرأسمالية العالمية»، الذي سيُنشر في أكتوبر الجاري «2025». ويعتقد روبنسون أنّ التناقضات المتنامية في الرأسمالية تتفاقم وتخرج عن نطاق السيطرة، في حين أن قدرة الرأسمالية على تحقيق التجديد الرأسمالي العالمي قد استنفدت. تفقد الرأسمالية قوتها الإنتاجية وتدخل في أزمة غير مسبوقة ومتعددة الأبعاد. يقدم روبنسون أدلة نظرية وتجريبية على حد سواء ليجادل بأن هناك تراجعاً لا رجعة فيه في قدرة الرأسمالية على إعادة إنتاج نفسها. قد تؤدي التقنيات الرقمية الجديدة «الذكاء الاصطناعي وما إلى ذلك» إلى تجديد حياة الرأسمالية العالمية ولكن لفترة مؤقتة فقط. الإطار الزمني لمثل هذا الاستنزاف لن يتجاوز بضعة عقود على الأكثر. ويستعرض روبنسون المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي الماركسي ونظرية الأزمة والمكونات السياسية والبيئية لهذا الاستنزاف. تنبع الأزمات الهيكلية/البنيوية من ظهور عقبات أمام عملية التراكم المستمرة، أي تحقيق الربح. أزمات التراكم هي في الواقع نتيجة للتراكم المفرط؛ أو الإفراط في إنتاج رأس المال بالنسبة للربحية. ويحذّر روبنسون من أنه إذا لم تتم مواجهة الرأسمالية بنضال طبقي للإطاحة بها، فإن النظام قد يستمر على هذا الوضع لعقود قبل أن ينهار المحيط الحيوي وتنهار إعادة الإنتاج الاجتماعي على نطاق واسع. ولذلك من المستحيل فصل السياسة عن الأزمة التاريخية للرأسمالية العالمية.

المقاومة الفلسطينية...سلوكٌ يستندُ لِفهمٍ عميقٍ للتوازنات الجديدة

مع استمرار الحرب الطاحنة في قطاع غزّة، يزداد ثبات المقاومة الفلسطينية التي تثبت يومياً أنّها طرف فاعل في رسم واقع جديد لا يمكن احتوائه في حدود فلسطين المحتلة، بل يتجاوز ذلك في قدرته على التأثير في سير الأحداث في المنطقة.

■ علاء أبوفرّاج

قدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مقترحا جديدا بخصوص غزة، تحت عنوان «خطة الرئيس دونالد ج. ترامب الشاملة لإنهاء صراع غزة» مؤلفا من 20 نقطة، في محاولة جديدة لإبقاء حضور أمريكي في الملف، بعد أن أثبتت أحداث السنوات الماضية أن الولايات المتحدة ليست طرفا محايدا، ولا يمكن لها أداء دور جديّ في التهدئة في منطقة غرب آسيا، ومع ذلك تعاملت الأطراف الفلسطينية والإقليمية بدرجة عالية من المسؤولية، وقدّمت ردًّا متوازنا على المقترح الأمريكي.

أبرز ما جاء في طرح ترامب

كان أبرز ما جاء في طرح ترامب كان وقفا فوريا للحرب، وتجميد الأعمال القتالية، وتعليق جميع العمليات العسكرية، بما في ذلك القصف الجوي والمدفعي، وتجميد خطوط القتال حتى يتم الاتفاق على إجراءات الانسحاب والانسحاب [الإسرائيلي] الأولي إلى خط متفق عليه، تمهيدا لانسحاب كليّ، وعدم ضم القطاع.

وتجري عملية للإفراج عن الأسرى [الإسرائيليين] «الأحياء والمتوفين» مقابل إطلاق سراح فلسطينيين، يشمل إطلاق سراح 250 محكوما عليهم مدى الحياة، و1700 من سكان غزة الذين اعتقلوا بعد 7 أكتوبر 2023، بما في ذلك جميع النساء والأطفال المحتجزين في هذا السياق. مقابل كل رفات رهينة إسرائيلي يتم تسليمه تُطلق إسرائيل سراح رفات 15 من سكان غزة المتوفين.

وبخصوص مقاتلي حركة حماس، طرح الرئيس الأمريكي ضرورة أن «يُمنَح العفو لأعضاء حماس الذين يلتزمون بالتعايش السلمي» مع ضمان تفكيك أسلحتهم، وتوفير آليات رقابة ومتابعة للتأكد من الالتزام. ويُوفّر أيضا ممرا آمنا لأعضاء حماس الراغبين في مغادرة غزة إلى دول مستضيفة.

وبخصوص المساعدات، ينص المقترح على إدخال وتوزّع المساعدات الإنسانية بالكامل وفق اتفاق 19 يناير 2025، دون تدخل من الأطراف المتقاتلة، عبر الأمم المتحدة ووكالاتها، لضمان الوصول الآمن وغير المشروط إلى المدنيين.

وأشارت الخطة إلى أن تناط إدارة غزة مؤقتا بلجنة فلسطينية تكنوقراطية غير سياسية، مسؤولة عن تسيير الخدمات العامة والبلديات. تشرف على هذه اللجنة هيئة انتقالية دولية جديدة تسمى «مجلس السلام» برئاسة دونالد ترامب وبمشاركة، من بين آخرين، رئيس الوزراء السابق توني بلير، لتحديد الإطار والتمويل لإعادة إعمار غزة، حتى تكمل السلطة الفلسطينية برنامج إصلاحها.

كما تطرق ترامب في مقترحه إلى ضرورة إعادة إعمار غزة، بما يخدم مصلحة أهلها الذين عانوا سابقا؛ ولا يُجبر أحد على مغادرة القطاع. من يرغب بالمغادرة يتمتع بحرية ذلك، وحرية العودة لاحقا، بينما يُشجَّع السكان على البقاء والمساهمة في بناء غزة أفضل.

كما يفترض أن توافق حماس والفصائل الأخرى- بحسب الخطة الأمريكية- على عدم ممارسة أي دور في حوكمة غزة، ويُدمَّر البنية التحتية العسكرية، بما في ذلك الأنفاق ومرافق إنتاج الأسلحة، دون السماح بإعادة بنائها. تتم عمليات نزع السلاح تحت إشراف مراقبين مستقلين، ويشمل ذلك برنامج جمع أسلحة مقابل تمويل دولي ومشروعات إعادة إدماج وتعويض.

كما أشار المقترح في أحد بنوده إلى إطلاق مسار موثوق لتقرير المصير الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية كهدف طويل الأمد، يرافق خارطة الطريق الأمنية والإنسانية والاقتصادية.

ردٌّ حماس

أعربت حركة حماس عن تقديرها للجهود العربية والإسلامية والدولية، وجهود ترامب الداعية إلى وقف الحرب على قطاع غزة، وتبادل الأسرى، ودخول المساعدات فورا، ورفض احتلال القطاع، ورفض تهجير الشعب الفلسطيني

كما أعلنت حماس عن موافقتها على الإفراج عن جميع أسرى الاحتلال «الأحياء والجثامين» وفق صيغة التبادل الواردة في مقترح ترامب، وذكرت الحركة بأنها تقدّمت بمقترح للإفراج عن الأسرى دفعة واحدة منذ بداية العدوان، ولكن حماس أكدت أن موافقتها مرتبطة بتوفير الظروف الميدانية لعملية التبادل، وأن الإفراج مشروط بتحقيق شرط الانسحاب من الأرض، معلنةً استعدادها الفوري للدخول في مفاوضات عبر الوسطاء لمناقشة تفاصيل هذه العملية.

رفضت حماس القبول بالبند المتعلق بالوصاية أو الإدارة الدولية، وجددت موافقتها على تسليم إدارة قطاع غزة لهيئة فلسطينية من المستقلين، ولكنها أشارت إلى أن تشكيل هذه الهيئة الفلسطينية يجب أن يتم بناءً على التوافق الوطني الفلسطيني، ودعم عربي وإسلامي، وشددت على أن القضايا الأخرى الواردة في مقترح ترامب والمتعلقة بمستقبل قطاع غزة وحقوق الشعب الفلسطيني الأصيلة، مرتبطة بموقف وطني جامع، ويجب مناقشتها من خلال إطار وطني فلسطيني جامع ستكون حماس ضمنه.

ورغم أن الحركة في ردّها لم تتطرق إلى قضية تسليم السلاح إلى أن أحد قيادي الحركة صرّح بأن الحركة لا ترفض تسليم السلاح، لكنها تعتبره شأنا داخليا يجب بحثه في البيت الفلسطيني، وتسليمه لسلطة وطنية يتم التوافق عليها.

إن إمكانية إحداث شرخ في العلاقات البينية بين دول المنطقة الأساسية «تركيا وإيران والسعودية ومصر» لا يمكن إنجازها في ظل الظرف الحالي

على ماذا تستند المقاومة الفلسطينية؟

ردُّ حماس جاء بمثابة نقلة نوعية في إدارة الملف، فالحركة عبّرت في موقفها هذا عن درجة عالية من المرونة وعن جوهر موقف فلسطيني، يبدو أنه محل توافق عام، فحاولتْ التمسك بالنقاط الإيجابية القليلة بطرح ترامب ووقفت موقفا صلبا اتجاه كل السموم المدسوسة في المقترح، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: على ماذا تستند الحركة في طرحها هذا؟

البعض يرى أن حماس في موقع ضعيف بالمعنى التفاوضي، وواقعة تحت ضغط كبير لإنهاء الحرب، بعد الويلات التي لحقت بالقطاع وأهله، بسبب العدوان «الإسرائيلي» وتبدو هذه الرؤية بسيطة! حماس وغيرها من فصائل المقاومة الفلسطينية، تدرك طبيعة التوازن القائم، وتتصرف وفقه بلياقة عالية، فمن جهة يعيش الإقليم واقعا جديدا مختلفا عن ذلك الذي كان قبل 7 أكتوبر، وهو واقع يبدو ملائما أكثر لدفع القضية الفلسطينية إلى الأمام، والأكثر من ذلك أن مبادرة ترامب هذه بدت بالنسبة للمقاومة الفلسطينية فرصة لطرح المهمة الملحة التي نضجت ظروف حلها، وهي توحيد البيت الفلسطيني بكل قواه ليتحمل مسؤولياته مجتمعة، للدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وهو ما كان الكيان الصهيوني والولايات المتحدة يعملان على إعاقته، حتى أن أوساطا في الفصائل الفلسطينية تدرك أن الموقف العربي العام لا يسير وفقا لإملاءات ترامب، وهذا يعني أن الواقع الحالي يسمح بطرح الموقف الفلسطيني الصلب على الطاولة، بوصفه مخرجا لا لفلسطين وحدها، بل لضمان أمن المنطقة، لتتحول وحدة البيت الفلسطيني، وإنهاء الانقسام إلى مصلحة عامة لكل الدول العربية والقوى الإقليمية الأخرى، التي ترى نفسها تحت تهديد «إسرائيلي»- أمريكي مباشر.

إن خطة ترامب بشكلها المطروح حاليا غير قابلة للتنفيذ، ولكنّها مؤشر على محدودية الخيارات المتوفرة أمام الإدارة الأمريكية، فبالنسبة لترامب وتياره في واشنطن، كان المطلوب إحداث خرق يمكن أن يخل في التوازن الإقليمي في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، وهذا الهدف لا يزال مطروحا على الطاولة، ولا يجوز استبعاده، لكن طبيعة المرحلة فرضت أن تكون «إسرائيل» وكيلًا حصريا لتنفيذ هذه الخطة، مما أدى إلى نتائج عكسية، وتدرك كل القوى المؤثرة في المنطقة اليوم، أن إمكانية إحداث شرخ في العلاقات البينية بين دول المنطقة الأساسية «تركيا وإيران والسعودية ومصر» لا يمكن إنجازها في ظل الظرف الحالي، فالمطلوب رفع مستويات الضغط حتى الحدود القصوى على الجميع، دون استثناء، وهو ما يمكن أن يدفع الأمور إلى حروب جديدة، لكنّه في الوقت نفسه مؤشر على ضعف قدرة واشنطن على التنكر وإخفاء نواياها الحقيقية، ما يمكن أن يُسرّع عملية الاصطفافات الدولية بالضد من المصلحة الأمريكية.

بوتين من فالداي: لا يقابل النار إلا بالنار...

عقد منتدى فالداي الدولي للحوار اجتماعه الـ 22 في الفترة بين 29 أيلول إلى 2 تشرين الأول في مدينة سوتشي الروسية، تحت عنوان «العالم متعدد الأقطاب: إرشادات الاستخدام»، وكعادته يشارك الرئيس الروسي بكلمة افتتاحية له، تعبّر عن موقف روسيا ورؤيتها الجيوسياسية والاستراتيجية تجاه العالم، ومختلف ملفاته وقضاياه، ليشير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بكلمته إلى مواقف موسكو تجاه مختلف القضايا والقوى: العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، الملف الأوكراني، الصراع الفلسطيني، الأمم المتحدة، وغيرها.

■ هلاذ سعد

يأتي مؤتمر فالداي، وكلمة الرئيس الروسي الأخيرة في سياق تصاعد الصراع بين موسكو والغرب المجتمِع، ومن الممكن وضع نقطة علام أخيرة تنطلق من اجتماع ألاسكا، الذي جمع بين بوتين ونظيره الأمريكي دونالد ترامب، وما تلاه من محاولات غربية شتى لضرب أيّ تقارب بين موسكو وواشنطن، وكان من أبرز عناوينها مؤخرا، الاتهامات الأوروبية لروسيا باختراق مقاتلاتها وطائراتها المسيرة المجال الجوي لعدد من الدول الأوروبية المنضوية في الناتو، ومنها: بولندا واستونيا ورومانيا والدنمارك وغيرها، وهو ما أنكرته روسيا باعتبارها ادّعاءات مزيفة، تهدف للاستفزاز وتعقيد الأوضاع أكثر... ومن جهة أخرى كانت حادثة احتجاز فرنسا لناقلة النفط «بوراكاي» التابعة لما يسمى بـ «أسطول الشبح الروسي» قبالة سواحل فرنسا أواخر شهر أيلول، قبل أن تفرج عنها بعد عدة أيام، ما شكل تهديدا جديدا يرفع من حدة توتر العلاقات الروسية – الأوروبية، ويؤثر على سوق النفط العالمي عموما.

بمواجهة الغرب

أمام ذلك، وخلال كلمته في مؤتمر فالداي، اعتبر بوتين أن «التعددية القطبية كانت نتيجة مباشرة لمحاولة ترسيخ الهيمنة الغربية، وإن فشل هذه الهيمنة مسألة وقت فقط» ومن هذه الفكرة العامة تضع روسيا استراتيجيتها ورؤيتها، لكن رغم ذلك، اعتبر بوتين أن «إرساء التوازن وإيجاده أصبحا أكثر صعوبة، ومع ذلك، هذا لا يعفينا من واجب الاستعداد لكل ما قد يحدث».

لا يغفل أحد أن الإشارة الأخيرة تعني الاستعداد للمواجهة العسكرية المباشرة، خاصة وأن بوتين أكد في كلمته استعداد روسيا لإجراء تجارب نووية جديدة، وأشار إلى نشر أسلحة نووية تكتيكية في بلاده وفي بيلاروسيا، أقوى من تلك التي استخدمت في هيروشيما وناكازاغي، وبأسلحة أكثر تطورا من التي يمتلكها الغرب.

إلا أن موسكو أكدت رغبتها وعزمها لمعالجة الخلافات وفق الحوار والدبلوماسية، سابقا والآن، حيث ذكر بوتين أن موسكو كانت أساسا قد قدمت طلبا فيما مضى للدخول إلى حلف الناتو، وهو ما تم تجاهله، بل وتم توسيع تواجد الحلف العسكري إلى حدود روسيا، مما شكل تهديدا لأمنها القومي.

وأشار بوتين، أن روسيا تتابع عن كثب تسليح أوروبا المتسارع، واعتبر – على ضوء الاتهامات الأخيرة بخرق الأجواء وغيرها من ادعاءات – أن الحرب الروسية الأوروبية محض «هراء» قائلا « الأسطورة التي يرددها السياسيون الأوروبيون حول احتمال نشوب حرب مع روسيا هراء، ونحن نراقب عن كثب عسكرة أوروبا، وهذا أمر يتعلق بأمننا» فموسكو لا ترغب أكثر من الحفاظ على أمنها القومي، شأنها بذلك شأن الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ووفقا للاحترام المتبادل، ولكن موسكو مستعدة لمواجهة أيّ تهديد أمني وعسكري «بشكل ساحق» إذا لزم الأمر.

كما وصّف بوتين قوة الغربيين حاليا بقوله: إن «قوة الولايات المتحدة وحلفائها وصلت في نهاية القرن الـ20 إلى ذروتها[...] لكن لا توجد، ولن توجد قوة قادرة على السيطرة على العالم» مؤكدا، أن العقوبات الغربية على روسيا قد وصلت ذروتها، وحققت رقما قياسيا «لكن كل هذه الجهود باءت بالفشل، وقد أظهرنا فعالية في مقاومة التحديات غير المسبوقة».

الصراع الفلسطيني والأمم المتحدة

اعتبرت موسكو أن الوضع في منطقة غرب آسيا «متدهور، والغرب لم يستطع تقديم حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا يمكن حله وفق الوصفة الغربية» رغم ذلك قال بوتين: إن موسكو مستعدة عموما لدعم مقترح ترامب حول غزة «إذا نظرنا عن كثب إلى المقترحات المقدمة، وإذا أدت إلى تحقيق الهدف النهائي الذي طالما تحدثنا عنه» مؤكدا، أن روسيا لطالما دعمت إقامة «دولة فلسطينية» وقال: «لدينا اتصالات مع حماس، ومن المهم لنا أن تدعمها حماس أيضا، وأن تدعمها السلطة الفلسطينية».

ومن هذا الملف تطرق بوتين إلى موضوعة مؤسسة «الأمم المتحدة» قائلا: إنه لا بد من «إصلاح منظمة الأمم المتحدة التي لديها مشاكل كثيرة، ولكن لا يوجد شيء أفضل منها»، وهو تأكيد روسي جديد للسعي إلى الحفاظ على هذه المؤسسة الدولية، التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية بمهمة الحفاظ على الأمن الدولي وإرساء الاستقرار والسلم الدوليين، إلا أنها بحاجة للإصلاح/الإنقاذ من الهيمنة والتحكم الغربيين.

وفي هذا السياق، أكد بوتين أن نفوذ كلٍّ من منظمة شانغهاي للتعاون، ومجموعة دول البريكس «آخذ بالازدياد» وهو ما يعني على الساحة الدولية ازدياد، مقابل تفلص نفوذ مجموعتي العشرين، والسبع الكبار، الغربيتين.

وفي العموم، أكدت موسكو عبر كلمة بوتين في فالداي 3 نقاط: أن التعددية القطبية تجري على قدم وساق، وأن موسكو لم ولن ترغب أو تبادر بالحرب مع الغربيين، وإنما العكس، بالسعي للحلول الدبلوماسية عبر الحوار واحترام المصالح المتبادلة، إلا أنها، ثالثا، مستعدة تماما لأيّ مواجهة عسكرية بشكل ساحق، فلا «يقابل النار إلا بالنار» وفقا لبوتين.

تبليسي... مشاكلٌ داخلية متراكمة وتدخلٌ أوروبي واضح...

شهدت العاصمة الجورجية تبليسي يوم السبت 4 تشرين الأول مظاهرات حاشدة لمحتجين يرفعون أعلام جورجيا والاتحاد الأوروبي تلبية لدعوة من المعارضة الجورجية، عقب إعلان نتائج الانتخابات المحلية، وفوز حزب «الحلم الجورجي» الحاكم بها بنسبة 80%.

■ نور الدمشقي

تشهد تبليسي تظاهرات متواترة منذ فوز «الحلم الجورجي» بالانتخابات البرلمانية قبل عام، وتحديدا بعد إعلانه وقف محادثات انضمام جورجيا للاتحاد الأوروبي، مما يعني مسارا مغايرا للهيمنة الغربية في البلاد، مما استدعى المعارضة بالتعاون مع بعض الدول الغربية لاعتبار الانتخابات «مزورة» وتبدأ بالتحريض والتعبئة باتجاه احتجاجات منظمة متواترة في محاولة للإطاحة بالحكومة.

جاءت الانتخابات المحلية/البلدية الأخيرة وفوز «الحلم الجورجي» بها لتنعش من زخم هذه المحاولات، ووفقاً لنفس الادعاءات، ليخرج الآلاف من المحتجين حاملين أعلام الاتحاد الأوروبي في العاصمة تبليسي، وحاولوا اقتحام القصر الرئاسي، فيما يبدو أنها محاولة «انقلاب» مدنية/ثورة ملونة، مما استدعى قوى الأمن للتدخل باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق الاحتجاجات.

وقال الرئيس الإصلاحي السابق المعارض ميخائيل ساكاشفيلي: «هناك لحظات تستدعي التحرك، الحرية الآن أو أبدا» محذرا أنه بدون تحرك «سيُعتقل مزيد من الناس ويُطرد الباقون [] سيسود اليأس التام، وسيتخلى الغرب عنا في النهاية».

فلا يخفي بعض المعارضين الجورجيين صراحة، أن نقطة انطلاقهم بالمسألة الداخلية، هي الولاء للغرب والتمسّك به، وليكون عنوان «الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي» هو القضية الأبرز، حتى وإن كلّف ذلك توترا وعدم استقرار داخل جورجيا، وارتباط «الحرية» و«الديمقراطية» بهذا الملف... علما أن الاتحاد الأوروبي نفسه لم يعرب صراحة عن استعداده لقبول انضمام جورجيا له، وكانت هذه المسألة دوما نقطة شد وجذب لا أكثر، يجري من خلالها تشكيل استقطاب سلبي داخل البلاد، يؤدي لمثل هذه التوترات.

لا يزال من المبكر توقع مآلات الوضع المتفجر الجديد في جورجيا، فالاحتجاجات والمواجهات لا تزال مستمرة، وبينما تحاول الحكومة تهدئة الأوضاع بأقل التكاليف الممكنة، يسعى جزء من المعارضة مع القوى الغربية للتحريض وتأجيجها أكثر فأكثر.

رغم ذلك، لا يخلو «الحلم الجورجي» والحكومة الجورجية من المشاكل والانتقادات، والحاجة للكثير من التصويب والإصلاح، أو ما شابه ذلك، لكنه شأن جورجي داخلي بالدرجة الأولى، وليس أوروبيّ أو ينطلق من نقطة تتعلق بالسياسة الخارجية، فذلك، لا يعكس سوى تدخل خارجي، ومحاولة انقلاب خارجية مباشرة ومعلنة.

«الجيل زد» هل يمكن أن يتحوّل من حاملٍ للحركة لأداة تفتيتها؟!

شهد المغرب في أواخر أيلول الماضي 2025 اندلاعا مظاهرات واسعة قادتها حركة شبابية عُرفت باسم «جيل زد 212»، انتقلت من فضاء التنظيم الرقمي إلى ميادين الاحتجاج. لتضاف المغرب إلى قائمة عددٍ من الدول بدأت تنشط فيها مجموعات تشتق اسمها من «جيل زد» فكيف يمكن النظر إلى هذه التحركات؟ وهل يمكن أن يقود هذا الجيل مشروع التغيير؟

■ معتز منصور

التحركات في المغرب جاءت نتيجة تراكم طويل للمشاكل في الميادين كافة، في المغرب شكلت حادثة مأساوية في أحد مستشفيات أغادير الشرارة لمظاهرات شعبية واسعة، بعد وفاة ثماني نساء أثناء الولادة في يوم واحد ما كشف حجم تدهور القطاع الصحي، الاحتجاجات طرحت عدداً من القضايا وطالبت بإصلاح قطاعات التعليم والصحة ووجهت أصابع الاتهام إلى الفساد المستشري في البلاد.

حركة «جيل زد 212» التي تتصدر المشهد، نجحت في حشد الشباب للتظاهر في الشارع لسبعة أيام متتالية رافعين شعارات مثل «الشعب يريد إسقاط الفساد» و«الشعب يريد الصحة والتعليم» و«حرية كرامة عدالة اجتماعية» وأعلنت الحركة أنّها ستعلن مطالبها الكاملة قريباً. وقوبلت هذه التعبئة الشعبية برد أمني مشدد شمل المنع والاعتقالات، فيما حاولت الحكومة امتصاص الغضب بدعوات إلى الحوار لم تجد صدى ملموساً حتى الآن.

ما حدث في المغرب يبدو مشابهاً لكل الحركات الاحتجاجية التي تأتي كرد فعل على تراكم لمشاكل ما يدفع العالم للاحتجاج بأشكال مختلفة منها النزول إلى الشارع، لكن ما يثير الانتباه حقاً هو تكرار الحديث عن «جيل زد» في عددٍ كبير من بقاع العالم، وبدأ استخدام هذه المصطلح يتسع أكثر فأكثر.

ما هو «جيل زد»

يشهد العالم اهتماما متزايدا بـ «الجيل زد» أولئك المولودون بين عامَي 1997 و2012 الذين يسبقهم جيل الألفية «Y» «1981–1996» ويتبعهم جيل ألفا «2013–2025». ما يميز «الجيل زد» ليس فقط توقيت ولادته، بل طبيعة علاقته بالعالم الرقمي: فهو الجيل الأول الذي نشأ في قلب الثورة التكنولوجية، لا كمتعلّم لاستخدام الأدوات الرقمية، بل كمواطن أصيل في الفضاء الرقمي. والهواتف الذكية، وسائل التواصل، والإنترنت لم تكن وسائل خارجية يتعلم استخدامها في دورات خاصة، بل كانت جزءاً عضوياً من تكوينه الثقافي، والاجتماعي، بل وحتى النفسي.

لا شك بأن لكل جيل خصوصيته وأفكاره والظروف التاريخية التي تساهم في تكوين معارفه واهتماماته. ففي كثير من الأحيان، تستخدم هذه التصنيفات كأدوات لفهم المجتمع، لكنها قد تتحول – عن قصد أو غير قصد – إلى وسيلة لتقسيمه. فبعض الخطابات الإعلامية والسياسية تحاول رسم حدود صارمة بين الأجيال، وكأن كل جيل يعيش في عالم منفصل، في حين أن الهدف الحقيقي أحياناً يكون تسهيل التحكّم والتوجيه.

حركة جديدة ومخاطر التفتيت

هذا ليس جديداً في عصر تصاعد الحركة الشعبية على المستوى العالمي، فبعد محاولة حصر الحركة الشعبية ببقعة جغرافية واحدة في الموجة الأولى للحركة، ونقصد هنا ما اصطلح عليه في حينه بالربيع العربي، ثم محاولة تفتيتها من خلال تقسيم الاهتمامات ضمن الحركة بين مطالبين بالحرية والديمقراطية وبين مطالبين بتغييرات اقتصادية، وآخرون يطالبون بقضايا تخص المناخ، أو البيئة وحقوق المرأة والطفل إلى آخره من محاولات تفتيت للحركة العالمية، التي بالفعل تتضمن كل ماسبق، واليوم، مع صعود «الجيل زد»، تتجدّد محاولات التفتيت، على تقسيم الحركة بناءً على العمر، رغم أن هذا الجيل يُظهر وعياً عالياً على ربط المحلي بالعالمي، والسياسي بالاجتماعي، والاقتصادي بالأخلاقي.

لقد برز «الجيل زد» بقوة في الموجة الحالية من الحراكات الشعبية، من المغرب إلى نيبال، ومن كينيا إلى مدغشقر، مروراً بأوروبا. لكنه يختلف جذرياً عن الأجيال السابقة في أسلوبه التنظيمي. ففي احتجاجات 2011 في تونس ومصر، كان «فيسبوك» وسيلة دعوة أو توثيق لنشاط بدأ في الشارع. أما اليوم، فإن النقاشات، بلّ وحتى التخطيط الكامل للاحتجاجات – من تحديد المواعيد إلى اختيار الشعارات – تتم غالباً عبر منصات التواصل الاجتماعي، وبطرق إبداعية تتجاوز الرقابة، وتتغلب على قمع السلطات. بل إن بعض المجموعات استخدمت حتى الألعاب الإلكترونية كفضاءات للتواصل والتنظيم.

جيل جديد في عالمٍ مضطرب!

نشأ هذا الجيل في عالم مضطرب: حروب ما بعد 11 سبتمبر، والأزمة المالية العالمية عام 2008، انهيار الثقة في المؤسسات الرسمية، وتعاظم التفاوت الطبقي. كل ذلك شكل وعيه بضرورة ربط القضايا المحلية بالسياقات العالمية. فالمطالبة بفرص عمل، أو تعليم جيد، أو رعاية صحية، لم تعد مطالب منعزلة، بل أصبحت مرتبطة مباشرة بسياسات التقشف، وتوصيات المؤسسات المالية الدولية، بل وحتى بالصراعات الجيوسياسية. ومن أبرز مظاهر هذا الوعي العالمي موقف «الجيل زد» من القضية الفلسطينية، التي باتت حاضرة في كل تحرك شعبي تقريباً. فاستطلاعات الرأي في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تظهر أن نحو 60% من الشباب بين 18 و24 عاما يدعمون حماس في مواجهة «إسرائيل»، في حين ترتفع نسبة الداعمين لـ «إسرائيل» إلى 89% بين من تجاوزوا الـ 65. عاما.

ومع ذلك، لا يشعر كثير من شباب هذا الجيل بأنهم جزء من الأنظمة السياسية التقليدية. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، أظهر استطلاع أن 41% من الشباب بين 18 و25 عاماً لا ينوون المشاركة في الانتخابات، لأنهم لا يرون في الأحزاب القائمة معبراً عن مطالبهم أو رؤيتهم. وهذا الفراغ يفسِّر جزئيا الصعود المفاجئ لأحزاب، أو حركات جديدة، تجد صدى واسعاً بين الشباب، الذين يبحثون عن بدائل حقيقية.

بدلاً من الانخراط في المؤسسات السياسية الرسمية، يفضّل «الجيل زد» أشكالاً أكثر مرونة للتعبير: التجمعات الرقمية، الحملات عبر وسائل التواصل، إنتاج المحتوى البديل «من الفيديوهات إلى البودكاستات»، والمشاركة في حراكات عابرة للحدود. لكن هذه المرونة تحمل في طيّاتها خطرا كبيرا: فسهولة التعبير لا تعني بالضرورة فعالية التأثير. بل إن غياب الهيكلية التنظيمية العميقة يجعل هذه الحراكات عرضة للتشتيت، أو للاحتواء من قبل السلطات التي قد تنجح في عزل مطالب الشباب عن باقي فئات المجتمع، وبالتالي تفريغ تحركاتهم من مضمونها الجماهيري والسياسي.

«جيل التغيير» او «الجيل Z» يشكّل بوضوح حاملاً حقيقياً للموجة الشعبية الحالية والتي تعبر عن مستوى وعي سياسي أعلى من الموجات السابقة

«جيل التغيير» او «الجيل Z» يشكّل بوضوح حاملاً حقيقياً للموجة الشعبية الحالية والتي تعبر عن مستوى وعي سياسي أعلى من الموجات السابقة كونها نتيجة تراكم لموجات سابقة انخرطت فيها الشعوب أملاً في إنجاز التغيير الذي يلبي مصالحها وطموحاتها. هذه التحركات ستواجه مخاطراً كثيرة في صراعها مع الأنظمة المحلية والمنظومة العالمية، وستكون عرضة لمحاولات الضرب والتشتيت، ولكن الشعوب تتعلم أيضاً من تجاربها وكل الأشكال الثورية السابقة، وقادرة على صياغة خط ناضج وابتداع طرق وأساليب تنظيمية فعالة قادرة على تعبئة الناس.

حتمية الاستقلال: الانتقال الاستراتيجي التركي

في الجزء الأول من هذا المقال، أظهرنا كيف تراجعت الروابط الاقتصادية والعسكرية بين أنقرة وواشنطن: من هبوط حصة أمريكا في التجارة التركية إلى 6,5% من الصادرات و4,8% من الواردات، إلى خسارة برنامج F-35 والعقوبات التي أضعفت الليرة بنسبة 40% عام 2018. هذا التراجع لم يكن حدثاً عابراً، بل مساراً استراتيجياً أعاد تعريف مكانة تركيا داخل الناتو، وحدود اعتمادها على الغرب.

■ بقلم: عروة درويش

ينطلق هذا الجزء من تلك الخلاصة ليتناول مسار أنقرة البديل: التحوُّل شرقاً. هنا تتضح أرقام جديدة: تجارة بأكثر من 60 مليار دولار مع روسيا مدفوعة بالطاقة، وعجز تجاري يفوق 38 مليار دولار مع الصين، لكنه مقترن بصفقات استثمار وتمويل، وشراكات محدودة مع إيران تحت سقف العقوبات. سنناقش كيف جعلت هذه التحولات تركيا لاعباً أوراسياً بقدر ما هي عضواً أطلسياً، وكيف ترتبت عليها انعكاسات سياسية وعسكرية أوسع من مجرد أرقام التجارة والطاقة.

الانتقال إلى البدائل: روسيا

مع برودة علاقاتها بأمريكا وأوروبا، قوَّت أنقرة روابطها الاقتصادية والاستراتيجية مع قوى، مثل: روسيا والصين وإيران. يتجلى ذلك في بيانات صلبة– أحجام تجارة قافزة، ومشروعات طاقة وبنى تحتية، وترتيبات مالية «تبادل Swap» وعملات لتيسير تجارة لا تمرُّ عبر المنظومة الغربية.

لا يظهر التحول أوضح مما هو مع روسيا. فعلى الرغم من كون البلدين خصمين تاريخيين ووقوفهما على طرفي نزاع في الكثير من الأماكن، مثل: سورية أثناء الحرب السورية، وجد الطرفان قواسم عملية.

بالأرقام، قفزت التجارة الثنائية. في 2019، قبل الجائحة وحرب أوكرانيا، بلغت تجارة تركيا– روسيا 26,3 مليار دولار. وبحلول 2022، وسط عقوبات غربية على روسيا «التي لم تنضمُّ إليها تركيا»، تخطى حجم التجارة 62 مليار دولار– أكثر من الضعف– وفق تصريحات رسمية. جعل ذلك روسيا مصدر واردات تركيا الأول في 2022 «بدلاً من الصين» وسبباً رئيسياً في اتساع عجزها التجاري. ويرجع معظم الارتفاع إلى الطاقة: إذ استفادت تركيا من نفط وغاز روسيين مخفضي السعر أعادت موسكو توجيههما بعيداً عن أوروبا. ارتقت تركيا من المرتبة 14 إلى الثالثة بين مشتري الخام الروسي بحلول 2022، وشكّلت الشحنات الروسية 70% من واردات تركيا البحرية من الخام في 2024. كما أصبحت تركيا أكبر مستورد عالمي للمنتجات النفطية الروسية المكررة، بحصة 21% من صادرات روسيا من الوقود– وأعادت تصدير بعضه كمنتجات مكررة «تركية» إلى أوروبا مستغلة ثغرات في العقوبات.

في الغاز الطبيعي، ثبَّتت روسيا وضعها كمورِّد مهيمن. تستورد تركيا تقريباً كل حاجتها، وفي 2024 جاء نحو 42% من غازها من روسيا، ارتفاعاً من 24% في 2019. ويؤمِّن ذلك أنبوبان رئيسيان تحت البحر الأسود: «السيل الأزرق» منذ 2003 و«السيل التركي» منذ 2020. يستطيع «السيل التركي» بمفرده نقل 31,5 مليار متر مكعب سنوياً. كذلك يناقش الجانبان مشروع «مركز غاز» في تركيا لإعادة توجيه وتسعير الغاز الروسي للأسواق العالمية. ورغم العقبات، يعكس الطموح سعي تركيا لأن تكون عقدة طاقة لروسيا.

في الغاز الطبيعي، ثبّتت روسيا وضعها كمورّد مهيمن تستورد تركيا تقريباً كل حاجتها وفي 2024 جاء نحو 42% من غازها من روسيا

تُشدُّ روابط المشاريع الكبرى عُرى الاقتصادين. الأبرز: محطة «أكويو» النووية على المتوسط– مشروع بـ25 مليار دولار تموِّله وتبنيه «روسأتوم» الروسية بالكامل. عند اكتماله بحلول 2028، سيؤمن 10% من كهرباء تركيا، وستديره «روسأتوم» بعقد طويل الأمد، بما يجعل تركيا معتمدة على روسيا لجزء من كهربائها. في نيسان 2023 تسلّمت تركيا أول شحنة وقود نووي من روسيا لأكويو، لتدخل نادي الطاقة النووية. هذا الاعتماد الطاقي العميق ذو تبعات جيوسياسية: فهو يمنح روسيا نفوذاً، ويمنح تركيا حافزاً للإبقاء على علاقات طيبة لضمان الإمدادات.

أما التعاون الدفاعي فمحدود مقارنة بالاقتصاد، لكنه آخذ في التنامي. صفقة S–400 بقيمة 2,5 مليار دولار كانت توقيعاً سياسياً. سُلِّمت الدفعات الأولى في تموز 2019، ورغم عدم تشغيلها «يقال إنها تمّ تخزينها تفادياً لعقوبات إضافية»، فقد كانت الصفقة «تصريح موقف». نوقشت احتمالات تعاون أوسع «مقاتلات، محركات دبابات»، دون صفقات كبرى لاحقة.

بالتزامن مع ذلك، ظهرت سمة أخرى: تنسيق ميداني. في سورية منذ 2016، نسَّق الطرفان دوريات واتفاقات فك اشتباك «مسار أستانا» رغم دعمهم فصائل متعارضة. وفي القوقاز، أقرَّت روسيا دعم تركيا لأذربيجان عام 2020 بشكل ضمني، وانتهى الأمر بتقاسم أدوار حفظ السلام. هذه المواءمة البراغماتية مؤشر على تقارب استراتيجي أوسع.

مالياً، خطت تركيا وروسيا خطوات لتجاوز العقوبات الغربية والدولار. بعد عزل بنوك روسية عن «سويفت»، أبقت تركيا قنواتها مفتوحة. تدفقت مليارات روسية إلى البنوك التركية– تقديرات بنحو 4–6 مليارات بعد 2022. وسُجلت مئات الشركات الجديدة: أكثر من 1300 شركة روسية تأسست في تركيا في 2022، بزيادة 670% سنوياً، تراوحت من شركات تجارة صغيرة إلى كيانات أكبر انتقلت إلى تركيا للتهرب من العقوبات، وتعمل في لوجستيات وعقارات وإلكترونيات تسمح لها بذلك.

كذلك اشترى أثرياء روس عقارات بكثافة، فمنذ الحرب، شكّل الروس أكثر من 20% من مشتريات الأجانب للعقارات «وتمنح تركيا مسار جنسية سريعاً لمشتريات تتجاوز قيمة معينة، وهو ما استفاد منه كثيرون». وعلى صعيد المدفوعات، وافقت تركيا على دفع جزء من الغاز بالروبل– أعلن بوتين في أيلول 2022 أن 25% من الإمدادات ستُسدد بالروبل. يقلّص ذلك الاعتماد على الدولار/اليورو، وينسجم مع مساعي روسيا لفك الارتباط بالدولار. ورغم ضبابية التفاصيل «وضغوط أمريكية أجبرت بنوكاً تركية على وقف نظام «مير» الروسي للمدفوعات في أواخر 2022»، فإن الاتجاه واضح: بناء بيئة ثنائية أقل عرضة لنفوذ الغرب المالي.

باتت علاقات تركيا– روسيا تتسم بتجارة ضخمة، وصلات طاقة حرجة، ومشروعات استراتيجية، وتداخل مالي. من أكثر من 60 مليار دولار تجارة إلى مليارات من الأموال الروسية الوافدة– تبرز علاقة تعوِّض في جوانب كثيرة برودة الصلات مع الغرب. لكنها ليست بلا جدل داخليٍّ، إذ يثير الاعتماد على روسيا للهيدروكربونات والاستثمار مخاوف نفوذ زائد داخل التيار الموالي للغرب في تركيا. ويراقب الحلفاء الغربيون ذلك بحذر، بعد أن أصبحت تركيا «بوابة خلفية» لكسر العقوبات. بالفعل، في 2023 عاقبت أمريكا شركات تركية لشحن سلع مزدوجة الاستخدام لقطاع الدفاع الروسي، ما يبيِّن مدى إدراك الولايات المتحدة لخساراتها في تركيا.

الانتقال إلى البدائل: الصين

الصين محور آخر للانعطاف شرقاً بالنسبة لتركيا، وإن كانت العلاقة اقتصادية أكثر منها عسكرية. قفزت تجارة تركيا–الصين خلال العقد الماضي، لكن لصالح الصين بصورة شبه كاملة. ففي 2000 كانت التجارة بالكاد مليار دولار. وبحلول 2022 بلغت 38,5 ملياراً، بزيادة بلغت قرابة 13% عن العام السابق. جعل ذلك الصين ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا إجمالاً. غير أن الميزان مختل بشدة: تسجل تركيا أحد أكبر عجوزاتها مع الصين. ففي 2022 قُدرت واردات تركيا من الصين بـ41,4 مليار دولار، فيما بلغت صادراتها للصين 3,3 مليارات فقط. أي نسبة 12,5 إلى 1، بعجز يفوق 38 ملياراً.

تصدِّر تركيا الرخام وبعض المعادن للصين، وتستورد كميات هائلة من إلكترونيات وآلات وكيماويات وسلع استهلاكية. وبحلول 2022 شكّلت التجارة مع الصين قرابة 60% من إجمالي عجز تركيا التجاري. ورغم إثارة تركيا هذه القضية، فإن المنتجات الصينية مترسخة في السوق التركية من معدات «هواوي» إلى السلع الرخيصة.

ربّما الأهم في هذا السياق، أنّ الصين تحوَّلت إلى مستثمر ومموِّل متنامي الحجم في تركيا، وإن بحجم أقل من التجارة. استهدفت الصين بنية تحتية وتقنية، ومن الاستثمارات البارزة: انضمام تركيا لبنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية AIIB في 2015 كمؤسِّس، وتمويل صيني لخطوط قطارات ومحطات كهرباء. وفي 2015 اشترى كونسورتيوم صيني 51% من «كومبورت– ثالث أكبر مرفأ حاويات بإسطنبول» بنحو 940 مليون دولار. وفي التقنية، ضخَّت «علي بابا» استثمارات ضخمة في تطبيق مبيعات «ترينديول» الرائد تركياً،

والأسباب والآثار الاقتصادية والعسكرية «2»

بدأت بحصة في 2018 وبحلول 2023 بلغت استثماراتها 1,4 مليار دولار، مع خطط معلنة لإضافة 2 مليارين أخريين في مراكز بيانات ولوجستيات وتصدير من تركيا. وهذه من أكبر الاستثمارات الصينية في تركيا. كذلك تملك «زد تي إي» حصة في ذراع معدات «ترك تيليكوم»، و«هواوي» لها مقر إقليمي في إسطنبول.

وننتقل إلى بعد آخر في مجال التعاون المالي: وقّعت تركيا والصين خطوط مبادلة عملات وسُبل دفع بالعملات المحلية. أبرم أول «تبادل Swap» في 2012، وفي حزيران 2021 تضاعف حجمه أربع مرات. وفي 2023 جُدّد، بما يتيح مبادلة حتى 35 مليار يوان/189 مليار ليرة تركية «قرابة 4,8 مليارات دولار» بين المصرفين المركزيين. يهدف ذلك لتقليص الاعتماد على الدولار، وتمكين تسوية جزء من الواردات باليوان والصادرات بالليرة. وقد فعّلت تركيا هذا الخط فعلاً في 2021 و2022 لتحصيل مليارات بالعملة الصينية دعماً لاحتياطاتها. وفي 2023 تم الاتفاق على إنشاء مركز مقاصّة للعملة الصينية في تركيا. سيُسهّل هذا تسوية التجارة باليوان ويخفض الكلفة، متماشيا مع «الحزام والطريق». عمليا، مؤلت الصين طرقا وجسورا وأنفاقا، ومؤلت «إكسيم بنك» الصيني بـ 1,3 مليار دولار لتخزين الغاز تحت بحيرة الملح في 2019.

وعلى الصعيد السياسي، اتخذت تركيا مواقف حذرة في قضايا حساسة لبكين، كالأيغور، أملاً في عدم مقاطعة المكاسب الاقتصادية، فقد خفّضت أنقرة انتقاداتها لسياسات شينجيانغ، وأشيع التفاوض على اتفاقات تسليم للمطلوبين في الصين، بما يعكس بشكل مباشر أثر تنامي الاتفاقات الاقتصادية. أمّا عسكريا، فالتعاون محدود جدا. اتفقت تركيا عام 2013 على شراء نظام دفاع جوي صيني «HQ-9» بصفقة بقيمة 3,4 مليار دولار، لكنه ألغي تحت ضغط الناتو. ومنذ تلك الصفقة ظلّت المبيعات العسكرية الصينية محدودة.

انعكاسات على الأعمال والقطاع الخاص

أحدثت التحولات في تموضع تركيا آثاراً كبيرة على الشركات والقطاع الخاص داخلياً وخارجياً. في تركيا، تمثّل الأثر المباشر في التقلبات المالية. إذ رفعت أزمة 2018– حين هوت الليرة وسط تهديدات العقوبات الأمريكية– كلفة الواردات والفوائد. أصبحت شركات ذات مديونية بالدولار «كقطاعي البناء والطاقة» على شفير التعثر. كما تباطأ الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر غربية بعد 2016، حيث جمّدت شركات متعددة الجنسيات التوسع، أو طلبت علاوات مخاطرة أعلى. ونقلت بعض الشركات الأمريكية مكاتبها الإقليمية خارج تركيا بهدوء، بسبب عدم اليقين السياسي والاحتكاكات المتقطعة «كمثال تعليق التأشيرات المتبادل 2017 الذي عطّل السفر التجاري».

على الجانب التركي، واجه المصدّرون بيئة أكثر تعقيداً. فرض فقدان امتيازات GSP في 2019 رسوماً أعلى على صادرات المنسوجات والمجوهرات إلى أمريكا، مما ضغط على الهوامش. كما ضربت تركيا رسوم «القسم 232» على الفولاذ «25%» بشدة، كونها كانت سادس أكبر موزّد للصلب إلى أمريكا. وفي عام مضاعفة الرسوم «2018» هبطت صادرات الصلب التركية إلى أمريكا 35%، ولجأ المنتجون إلى أسواق بديلة في أوروبا والشرق الأوسط، بنجاح جزئي وبأسعار أقل. كما أثّرت الرسوم التركية الانتقامية على بضائع أمريكية «خاصة الزراعية والسيارات والمشروبات الروحية» على مستوردين ومستهلكين محليين.

لكن في المقابل، استفادت صناعات تركية من الميل شرقاً. مع روسيا، سدَّ المصدّرون الأتراك فراغ السلع الغربية المعاقبة. ووجدت الزراعة فرصاً هائلة بعد حظر روسيا للأغذية الأوروبية، فزادت صادرات الأغذية التركية لروسيا من 2,5 مليار في 2021 إلى 3,1 مليار في 2022. كما اكتسب صانعو الأجهزة المنزلية والأثاث والمنسوجات وصولاً أكبر مع انسحاب علامات أوروبية بعد 2022. قفزت صادرات تركيا لروسيا من 5,7 مليارات «2021» إلى 9,3 مليارات «2022»، ثم إلى 10,9 مليارات «2023».

وتعكس السياحة والعقارات خيارات اقتصادية خاصة متأثرة بالجيوسياسة. تراجع قدوم السياح الغربيين 2016–2017 بفعل الهجمات ومحاولة الانقلاب، وعلّقت أمريكا التأشيرات مؤقتاً 2017. لكن روسيا سدَّت الفراغ: صار الروس الزائر الأول «أكثر من 7 ملايين في 2019» بفضل النظام دون تأشيرة وعلاقة سياسية بين أردوغان وبوتين. وأصبحت أعمال المنتجعات الساحلية معتمدة أكثر على الزبون الروسي. ومع حرب 2022، حافظت تركيا ببراعة على تدفق الروس، وفتحت أبوابها لهم رغم الحظر الأوروبي، ما أدى إلى انتقال عشرات الآلاف من الأثرياء الروس أو إقامتهم الطويلة 2022–2023. أشعل ذلك طفرة عقارية في إسطنبول وأنطاليا، حيث اشترى الروس شققا لنيل الإقامة فقفزت الأسعار. وفق «توركستات»، بلغت مشتريات الأجانب للعقارات رقما قياسيا في 2022، وكان الروس في الصدارة بأكثر من 16,000 وحدة «بارتفاع قرابة 203% سنويا». وهذه نتيجة مباشرة لتقديم تركيا نفسها «ملاذا» لرؤوس الأموال الهاربة من دول معاقبة أو مضطربة، بغض النظر عن سلبيات ذلك.

أما الشركات الأمريكية والأوروبية في تركيا فنجد الصورة مختلطة. لم تستهدفها انعطافة أنقرة مباشرة، فتركيا ما تزال تشجّع الاستثمار الغربي، وما تزال شركات كثيرة تجني أرباحا، لكنها تتحرك بحذر: وجدت الشركات الأمريكية نفسها أحيانا وسط اشتباكات دبلوماسية «مثلاً: تحقيقات في 2020 طالت بعض شركات التواصل الاجتماعي والبنوك الغربية، رآها البعض وسيلة ضغط». استجابت بعض الشركات بتوطين الإنتاج، أو الشراكة مع شركاء محليين ذوي نفوذ لتخفيف المخاطر. كما أثّر قانون توطين البيانات مباشرة على شركات التقنية، فارضا استثمارات في خوادم محلية.

كما خسر المتعاقدون الدفاعيون الغربيون أعمالاً كثيرة: ضاعت صفقة «باتريوت» أمام S-400، ومحادثات بيع ترقيات F-16 علقت بشروط سياسية، رغم الضغط من قبل الشركات الأمريكية المعنية بألّا تتدهور العلاقة، كمثالها شركات الطيران التي لم ترد أن يتم تهديد صفقة F-16 الكبيرة «نحو 20 مليار دولار لـ40 طائرة جديدة و79 حزمة تحديث».

من جهة التكيف، تبرز شركات الدفاع التركية كفائز كبير. ارتفعت صادرات السلاح بأكثر من 100%، وصارت «بايكار» علامة عالمية «تبيع لأكثر من 35 دولة». استفادت من دعم حكومي ومن الفراغ الذي خلفته القيود الغربية.

حافظت تركيا ببراعة على تدفق الروس وفتحت أبوابها لهم رغم الحظر الأوروبي ما أدى إلى انتقال عشرات الآلاف من الأثرياء الروس أو إقامتهم الطويلة

الاستمرار في إعادة التموضع

إن نظرنا إلى الأرقام، ستكون السنوات المقبلة كاشفة: إذا استمرت الاتجاهات الحالية، قد تبقى تجارة أمريكا–تركيا في نطاق 30–40 مليار دولار، أو ربما أخفض، إن حدثت تحوّلات نوعية «كما حدث حين الاتفاق مع روسيا على منظومات S400». بالمقابل، قد تصل أو تقطع تجارة تركيا–روسيا 100 مليار، وهو الهدف المعلن حكومياً.

بالمثل، قد تتعمق الفجوة الدفاعية– إذ قد يتمّ إنفاق جزء أكبر من ميزانية تركيا الدفاعية «حوالي 15–20 مليار دولار» محليا أو مع شركاء غير أطلسيين، وقد تسجل سجلات SIPRI تحويلات شبه صفرية مع أمريكا، إن لم تبرم صفقات جديدة. في المقابل، من المرجح استمرار صعود صادرات السلاح التركية «بلغت 1,7% من الصادرات العالمية»، مع بيع المسيّرات والسفن عالمياً، بما يبدّل سوق الدفاع تدريجياً، وقد يعزز ذلك نفوذ تركيا لاعباً مستقلاً في آسيا الوسطى وأفريقيا والشرق الأوسط، حيث تقدم معدات وتدريباً بالفعل.

إنّ توازن القوى في أوراسيا يعني انجراف تركيا إلى تداعيات متعددة الأوجه. فهو يخلق محور تعاون جديد، يمتد من البحر الأسود إلى آسيا الوسطى «تجد فيه تركيا وروسيا وإيران والصين مصالح مشتركة في الالتفاف على الهيمنة الغربية». وهو يعقّد استراتيجيات الغرب– مثلاً: احتواء روسيا أو إدارة إيران– إذ يمكن لتركيا أن توفر شرايين اقتصادية بديلة «كما أظهرت صفقة الحبوب وتجارة النفط». جوهر الأمر، أن تركيا تفرض دور «قوة محورية» تتطلب مقاربة متعددة الأقطاب من الجميع. وتماسك الناتو لم ينكسر، لكنه يضم اليوم عضواً مستقلاً داخلياً.

في النهاية، ما إذا كان هذا التموضع سيُثبّت مكانة تركيا أو يتركها «مشدودة» بين قوى كبرى، سيعتمد على براعة دبلوماسية وربما ترميم الجسور. إنّ ما حدث في العقد الأخير من تجارة روسيا وتمويل الصين... قد يعرّض التقارب الشديد مع قوى غير غربية تركيا لـ«عقوبات ثانوية، وصدمات إمداد، وفقدان نفاذ إلى أسواق الغرب»، فضلاً عن تباعد عن منظومة التحالف الغربي، لكنّ هذا– كما كان في المقام الأول– سيدفع تركيا إلى الاستقلال أكثر.

التوالد التكاثري والتناقضي للّغة والشخصية ومتلازمة «الترامبية»

من الضروري جداً تِبيان معالم المرحلة الراهنة على مستوى تفاعل البنيتين الفوقية والتحتية. بشكل خاص، يجب تحديد الهويّة التاريخية الخاصة بهذه المرحلة على مستوى الوعي والفكر والسياسة والحقل النفسي، بما يساعد على تعميم الطفرات التي تبدو غالباً «غريبة» ومتناقضة، وبالتالي توظيفها في الاستنتاج السياسي في مرحلة دقيقة من تاريخ البشرية. إنها مهمة شاملة وواسعة ولكنها ضرورية.

■ د. محمد المعوش

الواقع الذاهب إلى الفلسفة

في مواد سابقة أشرنا إلى أنّه بسبب وصول التناقضات في الرأسمالية إلى مستوى تدميري من الحدّة ومن ضرورة حلّها بشكل متزامن، فذلك يدفع، من جهة، إلى اندماج مختلف مستويات الواقع «السياسية، الوعي، الاقتصاد، الطبيعة، التكنولوجيا، إلخ.»، نتيجة الحاجة إلى توليف أعلى وجديد لهذه المستويات، ومن جهة أخرى، إلى الكشف عن الجوهر التاريخي والفلسفي للواقع، ليس للعقل الأكاديمي والسياسي «النخبوي» فقط، بل ولأوسع القوى الاجتماعية أيضاً. فمن الناحية المعرفية «وبالضرورة، من الناحية الممارَسيّة»، فإن هذا الاندماج الموضوعي في مستويات الواقع ووصول التناقضات إلى حدها التاريخي يفرض نفسه على عملية انعكاس الواقع وتشكيل الوعي، ويدفع إلى «فلسفة الوعي»، أيْ رَفْع الوعي، المتخصِّص وغير المتخصِّص، إلى مستوى من التفلسف الضروري.

وأشرنا أيضاً إلى أنّ هذا الملمَح يظهر جليًّا ليس من خلال انتعاش النقاش الفلسفي في مختلف حقول الأكاديميا فقط، وبشكل خاص، تحت تأثير «التكنولوجيا الذكية» التي تعيد طرح أسئلة فلسفية تاريخية؛ كعلاقة الفكر بالواقع، وقضايا الهوية، وماهيّة الإنسان، والأخلاق، والانقسام بين الفرد والمجتمع، ولكن أيضاً من خلال اقتحام الفلسفة للممارَسة التشخيصية والعلاجية والتدخُّلية في الطبّ النفسي والاستشارات. فالباحثون في مختلف هذه الميادين يشيرون بصراحة إلى أنّ وصول التحديات الواقعية على مختلف المستويات البيئية والعقلية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية تفرض على الوعي «الشعبي» الحاجة إلى الفلسفة من أجل توليف التناقضات المطروحة، والفهم الشامل والعام لطبيعة المرحلة. وهذا التفلسف ضروريٌّ من أجل الحفاظ على العلاقة العملية بالواقع من خلال توجيه وتحديد السلوك، كما هو مطلوب على مستوى الحفاظ على العقلانية والسوية العقلية. هذا التيار يشهد مؤخرا صعودا وتأطيرا أكبر، بغضّ النظر عن أنّ أغلب اتجاهاته العلمية والأكاديمية تحمل طابعا توفيقيًّا وتسوويًّا للتناقضات، وخصوصا من خلال تيار صينيّ تحت عنوان «التناغم» المستوحى من أحد عناصر الفلسفة «التّاوية» بالابتعاد عن الصراعات، وتيارات غربية تحت عنوان «الترفّع عن الصراعات والتنزّه» من خلال البناء على الفلسفة الرّواقيّة القائلة بأنّ الإنسان ومن أجل سعادته يمكن له أنْ يتخلّى عن مصادر تلك السعادة في الواقع، إلخ.

إنّ هذا الانتعاش للتيارات الفلسفية في الأكاديميا كما على مستوى الوعي العام، الذي يمكن رؤيته في انتشار الصفحات والمقولات الفلسفية على مواقع الدعاية الجماهيرية وتشكيل الوعي، هو مؤشر على أن المرحلة التاريخية تفرض الفلسفة كشكل للوعي عالي التجريد وتعميميّ، بينما كانت في السابق شكلاً للوعي محسوباً على النخب. هذه أساساً كانت نبوءة ماركس حول اتجاه العقل لكي يكون عقلاً كلّيًا وشاملاً بالضدّ من التقسيم الشديد للعمل في الرأسمالية.

في أزمة الفلسفة والعلم وتقسيم العمل والمجتمع الطبقي

إنّ واقع الانقسام الطبقي يفرض أن يكون الوعي المهيمن بالضرورة منقسماً، وهكذا كان تاريخ الفلسفة، منقسماً يأخذ شكل القطبية «مثالية–مادية». وفي مراحل اشتداد التناقض في المجتمع، كانت هذه القطبية تزداد حدّة على شكل مثالية ومادية متطرّفة، وعلى شكل توالد غير نهائي للمذاهب الفلسفية، التي هي أدوات للفكر، التي تحاول عاجزة القبضَ المعرفيَّ على الواقع والسيطرة عليه. وبالتالي فإنّ مختلف المذاهب الفلسفية «ما قبل الماركسية» حافظت على هذا الانقسام وشكّلت عوارضَ للأزمة التاريخية في الفلسفة التي هي في نهاية التحليل أزمة المجتمع الطبقي. هذا التوالد في أدوات الفكر ليس محصوراً في الفلسفة بل انتقلَ إلى العلوم على شكل توالد غير نهائي لمنهجيّاتها، كأدوات للعلم في العلاقة مع معطيات الواقع، وخصوصًا في العلوم الإنسانية، وبالتحديد علم النفس نتيجة ارتباطه المباشر والصريح بالإنسان والمعرفة والعقل. فكما أشار عالم النفس السوفييتي ليف فيغوتسكي بأنّ هذا التوالد والتكاثر «proliferation» لمنهجيات العلوم المهيمنة، وحفاظها على التناقض بين القطبية «مادية–مثالية»، هو تعبير في العلم عن التوالد للمذاهب الفلسفية، وهو في التحليل النهائي دليلٌ على الأزمة المعرفية الناتجة عن الانقسام الطبقي.

التوالد التكاثري في الوعي العام

إنّ اتجاه الوعي العام الشعبي لكي يكون فلسفيًّا يعيد إنتاج ملامح وعوارض أزمة الفلسفة «والعلم» تاريخيا. وإذا كان هذا التوالد التكاثري والانتقال بين النقائض من خلال الحفاظ عليها يأخذ في الفلسفة شكلَ المذاهب، وفي العلم يأخذ شكل التوالد التكاثري للمنهجيات، فهو يأخذ في الوعي العام الجماهيري شكل التوالد اللغوي وتوالداً في الشخصية التي هي أدوات الفرد في العلاقة مع الواقع. كون الوعي العام الشعبي في الغالب الأعم لا يحدِّد علنا وبشكل صريح وفي كل لحظة منهجيّاته العلمية ومذاهبه الفلسفية في العلاقة مع الواقع، بل في كونها تفعل ضمنياً في هذا الوعي الذي يتخذ شكل التفكير الفلسفي على السطح وبالقطعة، فإنّ الأزمة في القبض على الواقع وتقرير المصير، الناتجة عن الانقسام بين الفرد والمجتمع في النظام السياسي والاجتماعي للرأسمالية في ظل أزمة حادة وخطيرة، تؤدي إلى عوارض توالدية شبيهة بعوارض الأزمة في الفلسفة والعلم. فالتكاثر اللانهائي للغة وفيضها في كل مكان، على الإعلام، ومواقع التواصل، وفي التواصل اليومي، والتوالد التكاثري للشخصيات على مستوى الفرد الواحد وتحولاتها وانتقالها من سلوك إلى آخر في محاولة عاجزة للسيطرة على الواقع، هو تعبير عن عوارض أزمة الانقسام المعرفي التاريخية، وفي الوقت ذاته تعبير عن أزمة الممارسة القادرة على توليف تناقضات الواقع. فأزمة الممارسة هي من أزمة المعرفة وبالعكس. هي أزمة واحدة في طبيعتها الإبستمولوجية/المعرفية.

إنّ نموذج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليس إلاّ تعبيراً مكثّفاً لما نراه في السلوك العام للقوى الاجتماعية التي تعبّر إلى هذا الحد أو ذاك عن الأزمة في القبض على الواقع

الترامبية وتكثيف الأزمة

إن نموذج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليس إلا تعبيرا مكثفا لما سبق من عوارض ومتلازمات، ولما نراه في السلوك العام للقوى الاجتماعية التي تعبر إلى هذا الحد أو ذاك عن الأزمة في القبض على الواقع. فترامب، يعكس ويكثف في شخصيته ولغته أزمة القبض على الواقع والعجز عن توليف التناقضات، ويعكس في الوقت ذاته الحاجة الملحّة لهذا التوليف كونها لدى الفئة التاريخية التي يمثلها هي مسألة حياة أو موت. كونها مسألة حياة أو موت ليست خاصة بالأقلية المهيمنة، بل هي عامّة لكلّ البشرية اليوم، ولكنها لدى الفئة التي تحاول الحفاظ على هيمنتها هي أزمة انغلاق أفق تاريخي، لا أزمة قابلة للحل كما هي لدى القوى «شعوبا ودولاً وتكتلات وتنظيمات» التي تحاول تحويل الواقع بما يخدم الغالبية العظمى والجنس البشري ككل. ولهذا فإن ترامب يعكس تناقضا كبيرا يتمظهر، من جهة، في ازدياد وزن اللغة لديه «العاجزة ضمنيا»، كما هو ازدياد وزن اللغة في مجمل العالم الغربي، ومن جهة أخرى، في تناقض هذه اللغة وفي شخصية «شخصيات» حاملها. مجددا، إنّ هذا التوالد التكاثري والتناقض في اللغة والشخصية وإنْ كان يظهر مكثّفا لدى الفئة التي تحاول الحفاظ على هيمنتها، نراه أيضاً مسحوباً على كلّ القوى التي تعبّر بهذا الشكل أو ذاك عن أزمة تحويل الواقع؛ من قوى وتنظيمات وأفراد في كل العالم. فكلما كانت الممارسة أقرب إلى التوليف كانت اللّغة والشخصية أقلَّ وزنا «ولا نقول أقلّ أهميَّة»، وأقلَّ تناقضا وأقلَّ حمْلاً للتناقض، حيث تكون الممارسة العملية المفتوحة على حلّ التناقضات هي التي تحمل الوزن الأكبر لهذا التناقض، وتكون اللّغة في تلك الحالة أداة في صالح الممارسة المفتوحة لا المنغلقة على الواقع، بدل أن تكون اللغة حقلاً لهذا الحل.

أمام المشهد الراهن من فيض الكلام وتكاثره وتناقضاته وتناقض شخصية حامليه، من مختلف المواقع، بمعزل عن درجة هذه التناقضات والحدّة التي تظهر فيها لدى مختلف المواقع، فإنها تحتاج إلى تعميمها في إطار الواقع الذاهب في الفلسفة ورهبة الانتقال التاريخي للبشرية بين فنائها أو دخولها في فصل التاريخ الحقيقي.

طابور يوسف إدريس وطوابيرنا

«تتشابه الأسواق في الأرياف ولا تكاد تختلف... ويوم السوق هو بلا شك أروع الأيام وأشهرها وهو الزحمة التي تحدث كل حين مرة معلنة وكأنها ساعة بشرية هائلة انقضاء سبعة أيام، وفراغ جيوب وامتلاء جيوب، وقبض أجور واختلاس أجور، وشبع ناس وجوع ناس، وتقيس العمر.»

■ إيمان الأحمد

هكذا يصف يوسف إدريس الناس، في قصته المشهورة «الطابور». قصة قصيرة مدهشة بطلها مجموعة من الفلاحين، «المتوكلين على الله»، يشقون طريقهم في «طابور» ويكسرون الخشبة في سور السوق الذي يحاول مالك الأرض المقام عليها مستميتا التحكم بهم من خلاله.

يكفي أن تدخل أحد المصارف الحكومية في دمشق في بداية كل شهر، أو أن تقف في دور أمام إحدى كوات الصرافة حتى تسمع وترى بأم عينك «مآسي السوريين» على أصولها. فالراتب الشهري اليتيم والذي لا يسد حاجات أصحابه لأيام قليلة يجبرك على الوقوف ساعات لتقبض على جزء منه، وكأنك تطارد هاربا، إذ يحتاج الناس، بسبب قرار تحديد سقف السحب، لصرف عدة ساعات من أعمارهم، في ثلاثة أيام متفرقة من ثلاثة أسابيع لاستلام رواتبهم الشهرية على شحّها.

«مستاهلة توقفي هالوقفة؟»

مليون وثمانون ألفا بعد ثلاثين سنة من خدمة الدولة، ماذا تكفي؟ يقولها أحد المتقاعدين المسنين في حسرة للرجل الذي يشاركه الوقوف أمام إحدى كوات المصرف. يتبادل السوريون أطراف الحديث لتزجية الوقت الهارب من أعمارهم، يحكون قصصهم ومشاكلهم الواقعية والموجعة لدرجة مخيفة. حكايات وأحاديث لأناس جمعتهم طوابير الرواتب هذه المرة، أو «المعاش» كما يطلق عليه البعض، تملك هذه التسمية مطابقة أكثر للواقع. «مستاهلة توقفي هالوقفة؟» هذا ما قالته إحداهن عندما سمعت إجابة موظفة متقاعدة عن راتبها، «معاشها» والذي لم يتجاوز المليون ليرة، فردت عليها الأولى مبررة: «ليش بس أنا... كل الموجودين هون، لو مو محتاجين، بيذلوا حالهن بهالوقفة؟»

«ذلّ ما بعده ذلّ»

الوضع ليس أحسن داخل المصرف، فالقاعة ممتلئة، وجوه متعبة وعيون منطفئة، وصراخ المدير مدوٍ على مراجع جاء بعد العاشرة والنصف صباحا، وأراد أن يأخذ دور سحب، ولكن الأوراق المحدودة بيد الموظف انتهت، فاضطر هذا لإحالة المراجع المعترض على إنهاء السحب لمن يأتي بعد العاشرة والنصف إلى المدير، «ما عندي مصاري أعطيك، تعا من الصبح لتاخد دور»، وكأنه مشهد في فيلم، انسحب المراجع متمتما، وعاد المدير ليصرخ على امرأة مسنة سألته حول السحب، ولماذا يقبضون فقط 300 ألف، بدلا من مليون، حسب ما أكدوه في الإعلام، أو على الاقل 600 ألف كما في الكوات الخارجية؟

يؤكد أحدهم: «لا 300 ولا حتى 600 تكفي لكم يوم» يتوافق معه كثيرون، ليبدأ حديث طويل، مرة أخرى، عن الذل. نساء مسنات لا يمكنهن الوقوف، امرأة رجلها مكسورة تتعاطف معها النساء فتتلقى بعض المساعدة، في «تضامن نسائي» واقعي ومباشر!

وأخرى من الريف البعيد تؤكد أنها اضطرت للنهوض قبل الفجر من أجل أن تلحق الدور.

قبل العصافير

يطرح الناس سؤالا حول بعض القرى والأرياف، منها «صحنايا وجديدة عرطوز وغيرها» لماذا يضطر العاملون بأجر والمتقاعدون للحضور إلى دمشق من أجل استلام رواتبهم؟ ولماذا لا تكون هناك كوات صرافة أو صرّافات لخدمتهم في مناطقهم؟ حيث يمكن تخفيف الأزمة عليهم بالوقت والتكاليف؟ وتخفيف بعض الازدحام عن قلب العاصمة دمشق؟ بدلا من اضطرارهم للاستيقاظ باكرا «قبل العصافير» والانتظار لساعات إذا كانوا محظوظين وأخذوا بطاقة دور قبل العاشرة؟

«ودائماً هناك خشبة مكسورة»

لا تتناسب الأحاديث البهلوانية في الإعلام ووسائل التواصل عن المشاريع الاستثمارية في سورية مع طوابير الرواتب والمعاشات. ولا وعود «ازدهار الأوضاع الاقتصادية للسوريين بين عشية وضحاها وفقا لما يروجه البعض» إذ ثمة أضرار جسيمة في مختلف القطاعات، تحتاج إلى حلول وجهود حقيقية لتجاوزها. وطوابير الرواتب هذه هي واحدة من فصول المعاناة التي يعيشها السوريون، والتي تحتاج لسياسات مختلفة وتنفيذ مجموعة إجراءات متزامنة وواضحة لتحجيمها وانهائها لاحقا.

بالعودة إلى طابور يوسف إدريس، استطاع الناس كسر إرادة مالك الأرض والشركة التي استلمت السوق بعده، حتى بعد أن «أقامت بدل السور الخشب سورا من الحديد كلما بلي جددته... واستعانت بالمركز فجعل لها كل سبت كوكبة من الخيالة تجوب السور رائحة غادية» ومع هذا «إلا أنك إذا وقفت في الصباح الباكر من أي سبت فسوف تجد المشاية تحفل بالطابور الذي لا تعرف كيف يبدأ ولكنك تراه ينتهي في السوق من خلال السور. ودائما هناك خشبة مكسورة».

العلم والكرامة الوطنية

لم تتوقف التحركات العسكرية المستمرة لجيش الاحتلال «الإسرائيلي» في جنوب سورية، في محاولات مستمرة للتوغل في الأراضي السورية بالتزامن مع تحليق للطيران في سمائها، ونشر مستمر لفيديوهات وتصريحات مرافقة لتحركاتها العسكرية في محافظتي درعا والقنيطرة.

■ أحمد حمدان

فقد أثارت مشاهد نشرتها مواقع إسرائيلية تُظهر رفع «العلم الإسرائيلي» في دوار العلم، في القنيطرة. جدلا واسعا وغضبا شعبيا بين السوريين، واستفز التسجيل الذي يُظهر جنود جيش الاحتلال وهم يرددون شعارات قيل إنها «النشيد الإسرائيلي» أو «شعارات دينية»، مشاعر السوريين خاصة أنه تزامن مع مشاهد أخرى نُشرت مع تعليق يفيد بأن «الجيش «الإسرائيلي» يعتقل جنود سوريين ويجردهم من سلاحهم ومن ثيابهم ويقوم بتفتيشهم واعتقالهم» في ريف درعا.

يعتقد البعض واهما أن الهزائم المتلاحقة يمكن لها أن تفقد الشعب السوري كرامته الوطنية والذي دفع ثمنها دما على مر التاريخ، لذلك يوغل هذا البعض في تحشيد السوريين ضد بعضهم في حرب «الجميع على الجميع» الخاسرة بحيث يفقد الناس الثقة وبوصلة الحركة. وبهذا يقوم هذا البعض سواء أدرك ذلك أو لم يدركه بخدمة عدو السوريين الفعلي المتمثل بالاحتلال «الإسرائيلي»، والذي يزداد توحشا وإجراما وعنجهية وصلت إلى حد غير مسبوق، وأدرك العالم كله اليوم حجم عدائها وتناقض وجودها مع شعوب العالم وليس مع الشعبين الفلسطيني والسوري فقط.

يقوم جيش الاحتلال بمداهمة وتفتيش منازل المدنيين ثم ينسحب بعد فترة قصيرة، ويقوم بعمليات اعتقال لبعض شبان المنطقة الجنوبية أحيانا «بهدف جمع المعلومات عن المنطقة، أو محاولة تجنيدهم» حسبما أوردته مواقع إعلامية. ولكن الوقائع على الأرض أثبتت أنهم يرفضون وبشدة طلبات المحتل. وقد يفسر هذا شدة التصلف والعنجهية في محاولات الصهيوني المتكررة لإذلال السوريين.

ولم يتوقف رد السوريين على إهانة سمائهم وأراضيهم وناسها، رغم معاناتهم، وعبّروا في كل مرة يستفزهم فيها العدو وبشكل واضح عن موقفهم. تعكس شعارات حراكاتهم، وخاصة الأخيرة منها على حقيقة موقفهم، فعندما

يوحدون بين غزة وكويا، البلدة التي واجه شبانها قوات الاحتلال بدمائهم، في هتاف: «يا كويا حنا معاك للموت، لا ما نسينا \ لا مانسينا \ والجولان من أراضينا \ وجبل الشيخ غالي علينا \وحيفا ويافا من أراضينا» مع رفع العلمين السوري والفلسطيني وحرق علم الاحتلال، فليس ثمة بيان «أوضح من هذا على ما يريدون ويجمعون حوله.

مرة أخرى: حول «انتخابات مجلس الشعب»!

بينما يعمل كادر جريدة قاسيون، اليوم الأحد 2025/10/5، على تحرير العدد الجديد من قاسيون، تجهيزاً لإصداره، تجري «انتخابات مجلس الشعب» التي يشارك فيها عدد كبير حقاً من السوريين: 7 آلاف سوري من أصل أكثر من 25 مليون!

وفي هذه المناسبة، ولأن ما قدمناه وقدمه كثيرون غيرنا من انتقادات وبدائل بغرض تصحيح هذه العملية، لم يلق أذناً صاغية، نعيد هنا نشر نص مادة للمحرر السياسي لقاسيون حول الموضوع، نُشرت بتاريخ 28 آب الماضي، ضمن أحد الإصدارات الخاصة لقاسيون... وفيما يلي نص المادة:

تتحدث المصادر الرسمية عن أن «انتخابات مجلس الشعب» ستجري خلال شهر أيلول القادم، وستترك مقاعد ثلاث محافظات سورية فارغة لملئها في وقت لاحق بسبب «ظروف أمنية».

تحديد موقف موضوعي من هذه الانتخابات، ينبغي أن يُبنى على مدى تحقيقها للوظيفة الوطنية المطلوبة منها ضمن الظرف الراهن الصعب من جهة، وعلى مدى توافقها مع مسار الانتقال الديمقراطي المنشود من سلطة مستبدة احتكرت الحكم والثروة، إلى سلطة الشعب، من جهة أخرى.

ضمن هذين المعيارين، يمكن تسجيل النقطتين التاليتين، بما يخص هذه الانتخابات:

أولاً: المشكلة الأكبر في العملية المقترحة، أنها إلغاء كامل لمبدأ الانتخاب المباشر، وإبدال له بمبدأ التعيين والاختيار من فوق، ليس بما يخص ثلث عدد الأعضاء المعين من الرئيس الانتقالي فحسب، بل وأيضاً بما يخص الثلثين الآخرين المعينين عملياً من السلطة عبر اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية واللجان الناخبة التي تختارها؛ ما يعني نكوصاً كبيراً إلى الوراء في قدرة الشعب على اختيار ممثليه، وفي المشاركة السياسية للمجتمع ككل.

ثانياً: لا تستثني «الانتخابات» ثلاث محافظات فحسب، بل وتستثني كل السوريين الذين خارج البلاد والنازحين داخلياً، وتستثني الأغلبية الساحقة من الشعب السوري في سورية نفسها من المشاركة؛ فمن يشترك كناخبين في هذه الانتخابات لا يتجاوز عددهم 7000 شخص «هم المجموع التقريبي لأعضاء الهيئات الناخبة المسؤولة عن انتخاب 140 عضواً من أصل 210 بافتراض نسبة تمثيل 1 إلى 50 وفقاً لما عبرت عنه اللجنة العليا للانتخابات»، أي ما نسبته 0,03% من الشعب السوري، أي 3 أشخاص من كل 10 آلاف شخص!

ضمن هذه الإحداثيات، فإن ما سينتج هو مجلس أعيان ووجهاء معين من فوق، مع قدر قليل من «الاستئناس» بمن هم تحت. ومجلس كهذا لا يمكنه أن يعبر في نهاية المطاف إلا عما تريده الجهات التي عينته، لا عما يريده عموم السوريين. وبهذا المعنى، فإن هذه «الانتخابات» لن تسهم بحال من الأحوال، لا في توحيد السوريين، ولا في حل المشكلات الكبرى التي يواجهونها، ولا في السير ضمن عملية الانتقال الديمقراطي المنشودة.

تصريح صحفي من الإرادة الشعبية

حول الاعتداء «الإسرائيلي» على أسطول الصمود

اعتدت قوات الاحتلال «الإسرائيلي» على أسطول الصمود المتجه لفك الحصار عن غزة، والذي حملت سفنه حوالي 500 ناشط من أكثر من 44 بلداً، واعتقلت عدداً منهم وبدأت بترحيلهم. رغم ذلك، فإن القافلة وإنْ لم تصل إلى غايتها النهائية، إلا أنها كبدت «الإسرائيلي» خسارة جديدة برتبة فضيحة على المستوى السياسي؛ إذ إنه باقتحامه العلني لسفن تقوم بمهمة إنسانية خالصة، وتحطيمها وترهيب من فيها، كان يثبت للعالم أجمع، مرة جديدة، أن سلاحه ليس موجهاً لصدور الفلسطينيين فحسب، بل للسلم العالمي بأسره.

أزمة الكيان الأساسية مع الأسطول، لم تكن محصورة في عشرات السفن التي تتجه لفك الحصار عن القطاع المحاصر، بل لكون هذه السفن قمّة بركان تغلي في جوفه حمم جاهزة للانفجار؛ فلهذه القافلة «خطوط إمداد ودعم» من عمال الموانئ وطلاب الجامعات ومئات الملايين غيرهم من الداعمين للقضية الفلسطينية حول العالم، وهم كلهم ممن ظنّ الصهاينة واهمين أنهم خاضعون للترهيب الصهيوني والأمريكي، الإعلامي والسياسي والعسكري.

نشهد اليوم حدثاً جديداً من آثار زلزال 7 أكتوبر الذي جاء تعبيراً عن إدراك عميق لطبيعة اللحظة وإمكانية إحداث اختراق لا في الجدران التي تطوّق غزّة فحسب، بل في جسد عالم بال لم يعد صالحاً للاستمرار كما هو، وسيسجل التاريخ كيف تحوّلت القضية الفلسطينية إلى رافعة حقيقية لحركة شعبية عالمية لا تنفصل فيها القضايا ولا يجري تعليبها حسب مقاسات الأنظمة.

إننا في حزب الإرادة الشعبية وإذ نحيي أبطال «أسطول الصمود»، وكل من دعمهم ووقف إلى جانبهم، نعيد التأكيد على أن النصر في ظرف اليوم هو بالفعل صبر ساعة؛ لأن ميزان القوى الدولي يتغير بشكل عاصف ومتسارع بالضد من مصلحة الصهيوني والأمريكي، وبشكل لا رجعة فيه وصولاً إلى انهيار قريب للبلطجة الأمريكية–الصهيونية، ومعها من يراهن عليها، في أي بقعة من بقاع العالم.

■ 3 تشرين الأول 2025